الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة العربية و آدابها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في النحو العربي بعنوان:

أثر الأحكام النحوية في توجيه الدلالات الشرعية

في كتاب«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري

إعداد الطالب:

عبد القادر بن شيخي

إشراف الأستاذ الدكتور:

الطاهر قطبي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. عبد القادر سلامي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. الطاهر قطبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. عبد الناصر بوعلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
د. ناصر بلخيثر	أستاذ محاضر"أ"	جامعة تلمسان	عضوا

السنة الدراسية:1438هـ – 1439هـ /2017م – 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

إهـــــــداء

إلى من ربياني صغيرا وبذلا كل غال ونفيس من أجل إسعادي وراحتي..
أمي وأبي أطال الله بقاءهما.

إلى من شاركني الأمومة والأبوة.. إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى كل الرفقاء والأصحاب والأصدقاء والأحباب.

إلى كل محبّ لغة العربية غيور عليها.

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

كلمـــة شـكـر

الحمد لله الذي أغدقنا بوافر نعمه وأسبغها علينا ظاهرة وباطنة ، فقد يسر لي الأمر تيسيرا ووفقني توفيقا.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير و الاحترام للأستاذ الدكتور " طاهر قطبي " عرفانا وتقديرا مني لمجهودات الجبارة التي بذلها في الإشراف على هذا البحث وتأطيره من بدايته إلى نهايته، ولم يتوان في تقديم النصائح والتوجيهات القيمة ، فجزاه الله عني خير الجزاء وأدامه ذخرا لمعربية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتصويب أخطائها وتقويم اعوجاجها وخطلها.

والشكر موصول إلى كل الأساتذة الذين درسوني بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان.

ولا أنسى فضل أختي الأستاذة " هادية " التي أفادتني كثيرا بتوجيهاتها ونصائحها.

وأشكر كذلك أخي " الشيخ " على وقوفه إلى جانبي في كتابة هذا البحث وتلسيقه وتنظيمه.

مقدمة

الحمد لله الخالق العظيم ، والصلاة على نبيه الكريم وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين أما بعد :

فإنّه إذا كان الشيء يشرف بشرف ما ينسب إليه ، فإنّ أشرف العلوم ما اتصل بكتاب الله ذلك أفضل ما تعلقت به الهمم ، وأحقّ ما بذلت فيه الجهود ، وأجدر ما تقضّت به الأعمار.

والنّحو علم شريف , وذلك لأنّه الكاشف عن أسرار القرآن الكريم , والسبيل إلى سبر أغواره والهادي إلى نكت نظمه , وإثارة معادنه , والمعين على فهمه وتفهيمه.

ومن تأمّل في نشأته ، يجد أنّ المقصد من تدوينه ، ليس الحفاظ على اللسان العربي سليما نقيا فحسب , بل أيضا الحفاظ على فهم الوحي الشريف بفرعيه – القرآن والحديث– وإيضاح معانيه وتوثيق نصه , وتحليل أساليبه , لأنه بلسان العرب ولا يفهم إلا بفهم هذا اللسان ، ولما فسد بسبب ما خالطه من العجمة , أدرك أهل هذا العلم أنه إذا طال العهد به سينغلق القرآن والحديث عن الفهم فسارعوا إلى وضع علم النحو.

ولطالما نبّه العلماء على اختلاف فنونهم وعلومهم المتصلة بالقرآن والسنة في مؤلفاتهم ومصنفاتهم على الغاية الشريفة من علم النحو , وأكّدوا على فضله وأهمّيته ومدى الحاجة إليه في تلك العلوم

فليس عجيبا أن نجد ذلك الاحتفاء من علمائنا السلف –رحمهم الله– الذي تمثل فيما ورّثوه لنا من التصانيف الجمّة ، والتآليف المهمّة في علم النحو في إخلاص نادر وصبر لا ينفد , وكان ما قاموا به من أبحاث في كتبهم النحوية وما خاضوا فيه من تحليل وتوجيه للشواهد القرآنية القبسَ الذي أضاء للمفسرين الدرب في تفسير الكتاب العزيز ، وفهم معانيه وتفصيل آدابه , والاجتهاد في أحكامه ، مما جعل المعنى القرآني محلا للمباحثة والمناقشة بين الفريقين أهل النحو وأهل التفسير.

ويعد ابن هشام –في رأيي– أبرز من توسع في ذكر توجيهات المفسرين وآرائهم والاهتمام بها نقلا وتحقيقا ، والإفادة منها مراجعة وتدقيقا في سفره الجليل (مغني اللبيب).

وقد كنت من سنوات مضت ، مهتما بكتب ابن هشام , متأثرا بمنهجه الفريد , وأسلوبه المتميز لاسيما "المغني" ، وكنت أحفظ منه بعض الشواهد والأمثلة التي تلامس فكرة : اختلاف الأحكام النحوية وأثرها في اختلاف المعاني ، خاصة تلك التي تنسب إلى العلوم الشرعية ، فأجدني حريصا على استظهارها كلما مست الحاجة إلى بيان فضيلة النحو , ودعت الضرورة إلى الترغيب فيه

وكانت محاولة الظفر بموضوع يقارب أو يماثل ما كنت منشغلا به ، هاجسا ينتابني منذ زمن ليس بالقريب ، غير أن ذلك الهاجس لم يلبث أن تلاشى ، حين أسعفني فضيلة المشرف بهذا الموضوع جزاه الله خيرا ، ونظرا لعدم إمكانية تعديل العنوان ، فإنه يجب التنبيه على شيئين :

- **الأول:** لم يتم تغيير مصطلح "الدلالات الشرعية" وكان الغرض : البحث في "المعاني الشرعية"
- **الثاني** : لم يتم تخصيص البحث وتحديده لأنه يتناول الجزء الأول فقط من كتاب "مغني اللبيب" علما أني أود استكماله في أطروحة الدكتوراه إن شاء الله.

دوافع اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب جعلتني أختار هذا الموضوع منها:

- ابتغاء الأجر والثواب من الله تعالى في الدنيا والآخرة من خلال الجلوس مع كلامه عز وجل الذي لا يعدله شيء.
- ما حزّ في نفسي مما نعهده في زماننا هذا من الجفاء والإعراض عن العربية وعلومها, والعزوف عن تعلمها ، فمن الناس من يجهل فضلها ، ومنهم من يصغّر أمرها ، ويضع من مقدارها وبعضهم يزدري أهلها ، ويحتقر من ينتسب إليها ، لذا كانت الرغبة جامحة ، والفرصة سانحة لتقديم صورة واضحة عن منزلة النحو، وتبيين وجه الحاجة إليه.
- رغبتي في الاطّلاع على توجيهات المفسرين والأصوليين وغيرهم من علماء الدين وآرائهم النحوية.

- أهمية الموضوع

تبرز أهمية الموضوع من جانبين:

- **أولا** : **طبيعة الموضوع:** إذ يتناول مسائل النحو في حلة قشيبة تجمع بين علم النحو والعلوم الشرعية ، إذ يتم تحكيم القاعدة النحوية لمعرفة المعاني الشرعية ، على اعتبار أن النحو الوسيلة الفعّالة التي تساعد على استخلاص المفهومات من الكتاب والسنة ، لتتضح بذلك حيوية هذا العلم وقدسيته ، ويتبين التصوّر الصحيح لوظيفته ومكانته ، إذ كان تناول مباحثه في موضوعات فارغة جافة ، ومسائل مجرّدة غير هادفة ، مدعاة للامتعاض والتأسف ومجلبة للنفور والتأفف.
- **ثانيا** : **مكانة الكتاب (مغني اللبيب):** لهذا الكتاب من اسمه أوفر حظ وأوفى نصيب إذ نال إعجاب الأولين والآخرين ، وحظي بثناء الدارسين والباحثين ، وحُبّب إلى نفوس القارئين

والمتعلمين ، لما تضمنه من البحث الدقيق ، والدرس العميق ، والاستدراك والتحقيق ، فكان كالدوحة الغناء التي حوت علم الأقدمين ، من نحويين ولغويين ومفسرين ، وابن هشام لم يقصد من مؤلفه هذا تقرير القواعد المجردة ، وتحرير أحكام الصناعة الجافة ، بل قصد إفادة متعاطي التفسير والعربية جميعا ، هذا بعد أن ذكر في مقدمته أنّ خير وأولى ما يندب إليه الإنسان نفسه ويسعى إلى تحصيله ، ما يتيسر به فهم الكتاب المنزل ، ويتضح به معنى حديث النبي المرسل.

- **إشكالية البحث**

يجيب البحث على عدد من الإشكالات والتساؤلات هي:

- ما علاقة علم النحو بالمعنى ؟ وما علاقته بالعلوم الشرعية ؟ وما علاقة الحكم النحوي بالمعنى الشرعي. ؟

- **منهج الدراسة**

اعتمدت على المنهج وذلك من خلال الجوانب الآتية:

1) التمهيد للموضوع ، وذلك بالحديث عن علاقة علم النحو بالمعنى ، باستقراء النصوص الواردة في هذا الشأن ، ثم الحديث عن علاقته بالعلوم الشرعية ، وذلك من خلال الاستئناس بأقوال العلماء المتخصصين في كل فن.

2) استقراء الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، التي تبرز فيها الظاهرة المدروسة في الكتاب.

3) تتبع أثر الأحكام النحوية في توجيه المعاني الشرعية , والاعتماد في ذلك على الشرح والتفسير والمقارنة من خلال الاستعانة بتتبّع الظاهرة في المصادر المعنية.

- **الدراسات السابقة**

بعد الاطّلاع على ما كتب حول هذا الموضوع ، وقفت على بحث يتناول قضيّة الحكم النحوي والمعنى الشرعي في كتاب "مغني اللبيب" وهو بعنوان : أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في "المغني" من إعداد الطالب: فهد بن سعيد بن عبد الله آل مثيب القحطاني ولكن طبيعة الدراسة , وطريقة المعالجة لهذا البحث ، تختلف عن بحثي من عدة وجوه منها:

الأول: أنّ هذا البحث المذكور (أثر القرينة الشرعية) يقوم على اعتبار الحكم النحوي نتيجة من نتائج معنى شرعي سابق أي : الاحتكام إلى المعنى الشرعي ، المأخوذ من الكتاب والسنة في توجيه الحكم النحوي ، أما بحثي ينطلق من الحكم النحوي لتقرير معنى شرعي جديد.

الثاني : أنّ هذا البحث يقوم على تحديد مفهوم ضيّق للمعنى الشرعي على أنه خاص بمذهب أهل السنة والجماعة ، فما وافق ذلك فهو معنى شرعي ، وما خالفه فليس كذلك ، أما بحثي قائم على فكرة أساسية مفادها : أن كلّ ما هو مفهوم بطريق الكتاب والسنة ، أو بطريق آخر منسوب إلى الشّرع الإسلامي فهو معنى شرعي.[1]

الثالث : أنّ البحث بعيد كل البعد عن بحثي في غايته وميدانه ، إذ يهدف إلى إثبات القرينة الشرعية وتعريفها والتمثيل لها ، باعتبارها دليلا يعتمد عليه في التقعيد النحوي ، أما بحثي فأسعى من خلاله إلى إثبات مكانة النحو ، وإبراز العلاقة الوطيدة التي تجمعه بالعلوم الشرعية ، باعتبار أنّ النحو من الأدلة المعتبرة في إيضاح المعاني وفهم التراكيب.

4) وقد مر البحث وفق الخطة الآتية:

أولا: المقدمة : وتشمل عناصرها المعروفة

ثانيا: المدخل: وتحدثت فيه عن أهمية النحو

الفصل الأول: وتضمن الكلام عن علاقة علم النحو بالمعنى مقسما على مبحثين:

الأول: علاقة الإعراب بالمعنى

الثاني: علاقة الأدوات بالمعنى

الفصل الثاني: وتضمن الحديث عن علاقة علم النحو بالعلوم الشرعية في ثلاثة مباحث:

الأول: علاقة علم النحو بالتفسير

الثاني: علاقة علم النحو بالفقه

الثالث:علاقة علم النحو بالحديث

[1] - فالمذهب المعتزلي مثلا يعتبر أن كل ما يمليه هذا الفكر من معان , منسوب إلى شريعة الإسلام , وهذا بغض النظر عن معيار الحق والباطل.

الفصل الثالث: وهو الجانب التطبيقي للبحث ويحمل العنوان ذاته الذي تحمله هذه الرسالة وهو: أثر الأحكام النحوية في توجيه المعاني الشرعية وتم فيه تتبع المواضع التي تتجلى فيها هذه الظاهرة من الكتاب وقد قسمت تلك المواضع على ثلاثة مباحث :

الأول : أثر الأحكام النحوية في توجيه معاني الآيات القرآنية

الثاني : أثر الأحكام النحوية في توجيه المعاني الفقهية

الثالث: أثر الأحكام النحوية في توجيه معاني الأحاديث النبوية

- وقد اعتمدت على طائفة متنوعة من المصادر: فمن كتب التفسير: "جامع البيان" للطبري "الكشاف" للزمخشري ، "المحرر الوجيز" لابن عطية ، "مفاتيح الغيب" للرازي ، "البحر المحيط" لأبي حيان ، ومن كتب إعراب القرآن : "معاني القرآن" للفراء ، "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة "إعراب القرآن" للنحاس ، "معاني القرآن وإعرابه" للزجاج , "التبيان" للعكبري ومن كتب أصول الفقه : "التبصرة" للشيرازي ، "البحر المحيط" للزركشي , "المحصول" للرازي ، ومن كتب الحديث : "المنهاج" لابن شرف النووي ، "المفهم" لابن الشيخ القرطبي ، "الاستذكار" لابن عبد البر ، "فتح الباري" لابن حجر ، ومن كتب النحو: كل كتب ابن هشام المطبوعة وشروح الألفية المشهورة "المفصل" للزمخشري ، "الإنصاف" لابن الأنباري ، "الجنى الداني" للمرادي ، "شرح الرضي على الكافية" للرضي الاستراباذي.

- وقد سرني هذا البحث كثيرا ، إذ أثرى محصلتي العلمية ، وقدراتي البحثية ، ولم تعترضني صعوبات تذكر ، إلا ما يجده كل باحث من عراقيل وعقبات ، كفترات الفتور التي تمر بالباحث وتؤثر سلبا على الموضوع ، إضافة إلى وعورة مسالك بعض المسائل غير أن ما هوّن عليّ كثيرا ما أجده في نفسي من البهجة والسرور ،كلما تقدمت خطوة في إنجاز هذا العمل.

مدخل

يعتبر علم النحو من أشرف العلوم العربية وأجلّها؛ فالشيء يشرف إمّا بشرف موضوعه وإمّا من جهة الحاجة إليه ووجه الحاجة إلى النحو والغرض منه هو الاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، فكان هذا المقصد جانبا آخر من دوافع نشأته وبناء صرحه ، وقد صرّح بذلك "ابن خلدون"[1] في "مقدمته" إثر حديثه عن الدافع الرئيس من وراء هذه الحركة العلمية ، فيقول "وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطولَ العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكليات والقواعد".[2]

لذلك فالعلم به وسيلة إلى أشرف المقاصد ، وهي علوم الكتاب والسنّة ، فهو من جنس العلوم التي تراد لغيرها لا لنفسها كما قال "ابن رشد"[3]: "وذلك أنّ العلوم صنفان : علوم مقصودة لنفسها ، وعلوم ممهّدة للإنسان في تعلّم العلوم المقصودة لنفسها"[4]، وقال "الغزالي"[5]: "إنّ علم اللغة والنّحو آلة لعلم كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وليست اللغة والنحو من العلوم الشرعية في أنفسهما، ولكن يلزم الخوض فيهما بسبب الشرع"[6]

وقد دأب العلماء منذ القديم على أن يصلوا بين علوم العربية والعلوم الشرعية بأوثق الصلات؛ لتلازمهما وتآخيهما ؛ حتى إنه ليعسر فصل أحدهما عن الآخر، في النشأة والتاريخ، والتكوين والتأليف، والدوافع والمقاصد، حتى صار بينهما تزاوج مكين، وتمازج وثيق

---

[1] - عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، وليّ الدين الحضرميّ الإشبيلي (732 – 808 ه): الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة. أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس وتوفي فجأة في القاهرة. ينظر : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396ه) – الأعلام – دار العلم للملايين– ط: 15 – 2002 م ، ج:3 / ص:330

[2] - المقدمة – تح : خليل شحادة ، دار الفكر، بيروت – ط: 2 ، 1408 ه – 1988 – ص : 754

[3] - محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي أبو الوليد الفيلسوف (520 – 595 ه) من أهل قرطبة ، حفيد الْعَلامَة "ابْن رشد" الْفَقِيه لَهُ مِنَ التَّصَانِيف: "بدَايَة الْمُجْتَهد" فِي الفِقْه ، وَ"الكُلِّيَّات" فِي الطِّبّ وَ"مُخْتَصر الْمُسْتصفَى" فِي الأُصُوْل – ينظر: الأعلام للزركلي ج 5 ص318

[4] - الضروري في صناعة النحو – تح : منصور علي عبد السميع – دار الفكر العربي , القاهرة – ط 1 – 2002 – ص: 5 – بتصرف

[5] - مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن أَحمد، الإمام زين الدّين أبو حَامد الغزّاليّ (450 – 505 ه) نسبته إلى صناعة الغزل (عند من يقوله بتشديد الزاي) أو إلى غَزَالة (من قرى طوس). لمن قال بالتخفيف ، حكيم متكلم ، فقيه، أصولي، صوفي، مشارك في أنواع من العلوم ، مولده ووفاته في طوس، بخراسان. ينظر : الأعلام للزركلي ج : 07 \ص: 22

[6] - إحياء علوم الدين – دار المعرفة – بيروت – (د ط) ج1 – ص:17

متين، بحيث لا يستغني طالب علم عن العلم الآخر، ولا يؤتي شقّ ثمرته – على الوجه المرضي – بدون الشقّ الآخر ؛ لافتقار كلّ إلى شقّه، وتعذر استغنائه عنه ،كما توحي بذلك نشأتهما وتاريخهما ، وتأكيد أهل العلم ذلك ، من خلال كلماتهم ومؤلفاتهم وتجاربهم العملية في الحياة العلمية[1] فهذا "ابن الجوزي"[2] يرى أن "النحو واللغة من علوم الإسلام وبهما يعرف معنى القرآن العزيز"[3] ويؤكد "ابن تيمية"[4] على أن "نفس اللغة العربية من الدين ومعرفتها فرض واجب فإنّ فهم الكتاب و السنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"[5] و يقول في موضع آخر: "فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي ، ونصلح الألسن المائلة عنه؛ فيُحفَظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة والاقتداء بالعرب في خطابها"[6] ويقصد بالقانون العربي "النحو" وهذا "العز بن بن عبد السلام"[7] يذكر للبدع الواجبة أمثلة أحدها: الاشتغال بعلم النحو الذي يفهم به كلام الله وكلام رسوله – صلى الله عليه وسلم –وذلك واجب "لأن حفظ الشريعة واجب ، ولا يتأتى حفظها إلا بمعرفة ذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"[8] وينبه "أبو حامد الغزالي" على ضرورة النحو وأهميته في فهم القرآن الكريم إذ يقول: "ولا بد من علم النحو فمنه يثور معظم إشكالات القرآن" وهو أثناء حديثه عن علوم القرآن (الصدف واللباب) يجعل النحو من علوم الصدف ، مرتبا على علم اللغة ، ثم يليه علم القراءات يقول في تعريف

---

[1] - أ. د. سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد – عناية المسلمين باللغة العربية – مجمع الملك فهد – المدينة المنورة – (د ط) – ص : 2 – بتصرف

[2] - عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج (508 – 597 ه): علامة عصره في التاريخ والحديث، كثير التصانيف في فنون العلم من التفسير والفقه والحديث والوعظ والتاريخ ، مولده ووفاته ببغداد ، ينظر : الأعلام للزركلي – ج : 03 \ص: 316

[3] - نقلا عن : محمد الصغير المقطري – الحلل الذهبية على التحفة السنية – دار الآثار – ط1 – 2002 – ص:18

[4] - أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الحراني الدمشقيّ الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية (661 – 728 ه): الإمام، شيخ الإسلام ، كان كثير البحث ، داعية إصلاح في الدين ، آية في التفسير والأصول ولد في "حران" ، ومات معتقلا بقلعة دمشق من تصانيفه: (الجوامع – ط) في السياسة الإلهية والآيات النبويّة، و(الفتاوى – ط) ، و (الإيمان – ط) و (الجمع بين النقل والعقل – خ) ، ينظر: الأعلام للزركلي ج:1/ ص: 144

[5] - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: ناصر عبد الكريم العقل – دار عالم الكتب، بيروت – ط 7، 1419هـ – 1999 – ج 1 / ص : 527

[6] - جموع الفتاوى – تح : عبد الرحمان بن محمد بن قاسم – مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية , 1416هـ/1995م – (د ط) – ج 32 / ص: 252

[7] - عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقيّ، عز الدين الملقب بسلطان العلماء (577 – 660 ه): فقيه شافعيّ بلغ رتبة الاجتهاد. ينظر: الأعلام للزركلي ، ج:3/ ص: 54

[8] - قواعد الأحكام في مصالح الأنام – تح : طه عبد الرؤوف سعد – الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، 1414 ه – 1991 م (د ط) – ج2 / ص:204

علم القراءات: "وهو ما يعرف به وجوه الإعراب وأصناف هيئات التصويت وهو أخص بالقرآن من اللغة والـنحو ، ولكنّه من الزوائد المستغنى عنها دون اللغة والنحو"[1]

لذلك أجمع العلماء من السلف والخلف قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأنّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ درجة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه ، ولو لم يكن ذلك علما معتبرا في الشـرع لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم به.[2]

فعلم النحو هو الأداة التي توصلنا إلى فهم التراكيب وتحليلها ، ويمكّننا من الحصول على الفائدة منها ، والجاهل به تنقصه الأداة الضرورية للفهم ، ويكون عجزه بقدر نقصه فيه وهو بهذه المنزلة الجليلة ومكان الحاجة إليه ، يسبق جميع علوم اللسان ، رغم الحاجة الشديدة إليها كلها ، إذ هو أنفع العلوم العربية ، لذا أصبح تعلمه ضروريا على أهل الشريعة وفي هذا يقول "ابن خلدون" إثر حديثه عن علوم اللسان بعد ما أكد أنّ معرفتها ضروريّة على أهل الشّريعة : "والّذي يتحصّل أنّ الأهمّ المقدّم منها هو النّحو، إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدّلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة. ... إذ في جهله الإخلال بالتّفاهم جملة"[3]

وقد رفع أسلافنا قدره ، ورفعوا شأنه ، ونمّوا بحوثه ، حتى تجاوزت القدر المطلوب والمجال المحدود ، حرصا منهم على النفع وابتغاء الكمال، فرفعوا إشكالات عظيمة، وكان ذلك معينا على الفهم لكلام الله عز وجل ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكان من جهل ذلك ناقص الفهم عن ربه تعالى ، فكان هذا من فعل العلماء حسنا ، وموجبا لهم أجرا.[4]

---

[1] - الغزالي – المنخول – تح : محمد حسن هيتو – دار الفكر دمشق – سورية – ط 3 ، 1419 هـ – 1998 م – ص: 572

[2] - أبو البركات بن محمد بن الأنباري (577هـ)– لمع الأدلة في أصول النحو – تح : سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية – 1957 – (د ط) – ص:95

[3] - ابن خلدون – المقدمة – ص : 753

[4] - ابن حزم الأندلسي القرطبي (المتوفى : 456هـ) – التقريب لحد المنطق –لتح : إحسان عباس – دار الحياة – بيروت – ط : 1 – 1900 – ج 1 / ص: 3

وكان عتابهم للجاهلين به المنكرين فضله شديدا ، وقد عبر عن ذلك "الإمام عبد القاهر الجرجاني"[1] شيخ البلاغيين خير تعبير ، حين عاب على قوم ظنّهم النّحو ضربا من التكلّف وبابا من التّعسّف، وغير ذلك من الظّنون والآراء التي بلغ من إنكار "الجرجانيّ" لها أن قال أنّ: "زهدهم في النحو، واحتقارهم له ، وإصغارهم أمره وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم ، وأشبه بأن يكون صدّا عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه ذاك لأنهم لا يجدون بدّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه"[2] وكذلك أنكر"الزمخشري"[3] ذلك منهم إذ قال : "وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها ، وكلامها ، وعلمي تفسيرها ، وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بَيِّنٌ لا يُدْفَع ، ومكشوف لا يُتَقَنَّع ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه[4] والأخفش[5] والكسائي[6] والفراء[7] وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين".[8]

وتعظيم علم النحو من أجل اتصاله بالقرآن وعلوم الشرع مستفيض منتشر، ذائع مشتهر تجده في كتب متباينة المنزع، مختلفة المشرب، وفي أقوال لعلماء في علوم مختلفة من تفسير

---

[1] - عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر(المتوفى:471 ه): واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان (بين طبرستان ، وخراسان) من كتبه " أسرار البلاغة – ط " و " دلائل الإعجاز – ط " و " الجمل – خ " في النحو ، ينظر: الأعلام للزركلي ، ج:4 / ص:48

[2] - دلائل الإعجاز – – تح : محمد التنجي– دار الكتاب العربي – بيروت – ط 1 ، 1995– ص: 25 و ص: 42.

[3] - – محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم (467 – 538 ه): من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. ينظر: الأعلام للزركلي ج7 / ص:178

[4] - عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (148 – 180 ه): إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم "الخليل بن أحمد" ، وصنف كتابه المسمى " كتاب سيبويه – ط " في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله ، وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلاف. ينظر: الأعلام للزركلي، ج:5 /ص:81

[5] - سعيد بن مسعدة الهاشمي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى:215 ه): نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ (مدينة مشهورة بخراسان) سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. ينظر: الأعلام للزركلي ، ج:3 ، ص:101

[6] - علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي (المتوفى:189ه): إمام في اللغة والنحو والقراءة من أهل الكوفة. ينظر: الأعلام للزركلي، ج:4 /ص:283

[7] - يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، أبو زكرياء، المعروف بالفراء (144 – 207 ه) : إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب من كتبه : " معاني القرآن – ط " ، " المذكر والمؤنث – ط "ينظر: الأعلام للزركلي: ج:8 / ص:145

[8] – الزمخشري – المفصل في صنعة الإعراب – تح : د. علي بو ملحم – مكتبة الهلال ، بيروت – ط1، 1993 – ص : 18 – بتصرف

وحديث، وفقه وأصول، وأدب ولغة، ونحو وبلاغة، كلهم يجمعون على إعلاء شأن العربية، وأنها ضرورة لمن يتصل بالقرآن وعلومه بسبب.[1]

[1] - سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد – عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم – ص : 19 بتصرف

الفصل الأول:

علاقة علم النحو بالمعنى

أولا: علاقة الإعراب بالمعنى

ثانيا: علاقة الأدوات بالمعنى

توطئة: تتضح مقاصد الكلام ، وتتجلّى أغراضه ، بمعرفة قوانين النحو ، وانتحاء سَمْته واقتفاء أثره ، فهو يتناول مبحثـين أساسين هما وجوه الإعراب ومعاني الأدوات وكلاهما ذا صلة ظاهرة بالمعنى.

المبحث الأول: علاقة الإعراب بالمعنى

إنّ علم النّحو من أجلّ العلوم فائدة ، وأفضلها عائدة ، "والمقصود الأهم من علم النّحو: معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد و التركيب"[1] ، والإعراب ليس علامات لفظية فحسب , بل هو مناط إيضاح المعنى وإظهاره ، "لأنّ الإعراب إنما يدخل في الكلام للإبانة عن المعاني"[2] وفي هذا قال "ابن جنّي"[3]في باب القول على الإعراب :"هُوَ الإبَانةُ عَن المعنى بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت "أَكْرَمَ سعيدٌ أَبَاهُ" و"شَكَرَ سعيداً أَبُوهُ" عرفت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ،ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[4] كما بين قيمته "ابن فارس"[5] إذ قال: "فأما الإعراب فبه تُمَيَّزُ المعاني ويُوقَفُ على أغراض المتكلمين"[6] "لأن الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان"[7] إذ "إنّ اختلاف الحركات ، موضوع للدلالة على اختلاف المعاني"[8] ، نحو قولك:"مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إذا تعجبت من حسنه وَ"مَا أَحْسَنَ زيدٌ" إذا نفيت إحسانه و"ما أَحْسَنُ زيدٍ" إذا استفهمت عن أحسن شيء فيه"[9]

---

[1] - رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي – شرح الرضي على الكافية – (د ط) – ج1 /ص:31

[2] - محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)– علل النحو – تح : محمود جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد – الرياض / السعودية – ط 1 ، 1420 هـ – 1999م – ص: 142

[3] - عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح(المتوفى:392 هـ) : من أئمة الأدب والنحو، ولد بالموصل ، وتوفي ببغداد ، من تصانيفه " شرح ديوان المتنبي – ط " و " المحتسب – ط " في شواذ القرآت، و " سر الصناعة – ط " " الخصائص – ط " ينظر:الأعلام للزركلي ،ج:4/ص:204

[4] - الخصائص – الهيئة المصرية العامة للكتاب ط 4 – ج1 – ص: 36

[5] - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازيّ، أبو الحسين (329 – 395 هـ): من أئمة اللغة والأدب وأعيان البيان ،أصله من قزوين من تصانيفه (مقاييس اللغة – ط) و (ذمّ الخطأ في الشعر – ط) و (جامع التأويل) في تفسير القرآن. ينظر: الأعلام للزركلي ج1 ، ص:193

[6] - الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها – تح : محمد علي بيضون – ط 1 1418هـ-1997م – ص: 143

[7] - فخر الدين الرازي (المتوفى: 606هـ) – مفاتيح الغيب – دار إحياء التراث العربي – بيروت ط3 – 1420 هـ – ج5 – ص: 220

[8] - المصدر نفسه – ج5 – ص: 209

[9] - أبو بكر بن السراج الشنتريني – تنبيه الألباب على فضائل الإعراب – تح: عبد الفتاح الحموز دار عمار , عمان – ط1 , 1416 هـ , 1995م – ص:21

فلو ذهب الإعراب لاختلطت المعاني ، ولم يتميز بعضها من بعض ، وتعذّر على المخاطب فهم ما أريد منه ، ولو أنّ قائلا قال:"هذا قاتلٌ أخي" بالتنوين ، و"هذا قاتلُ أخي" بالإضافة لدلّ التنوين على أنه لم يقــتله ، ودلّ حذف التنوين على أنه قد قتله"[1] "فإذا لم يتجه الإعراب ، فسد المعنى ، فإنّ اللّحن يغيــّر المعنى واللّـفظ ، ويقلبه عن المراد به إلى ضدّه حتى يفهم السامع خلاف المقصود منه"[2] "ألا ترى أنّ القارئ إذا قرأ:﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[3] بالرفع فقد سلك طريقا من الصواب واضحا ، وركب منهجا من الفضل لائحا فإن كسر "اللام" من «رسوله» كان كفرا بحتا وجهلا قحّا". [4]

وللنّحاة أمثلة كثيرة في اختلاف الإعراب وأثر ذلك في المعنى منها قولهم :

أ – «لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبْ اللَّبَنَ» فقد جوّز العلماء في «تَشْرَب» الرفع والنصب والجزم ، فتنصب «تشربَ» ، إن قصدت النهي عن الجمع بينها ، وتجزم ، إن قصدت النهي عن كل واحد منهما أي : « لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلاَ تَشْرَبِ اللَّبَنَ» وترفع ، إن نهيت عن الأَوَّل ، وأبحت الثاني ، أي : « لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلَكَ شُرْبُ اللّبن».[5]

ب – : « ما تَأْتِينَا فَتَحَدِّثُنا» فيجوز الرّفع على معنيين : أحدهما : نفي الأمرين جميــعا أي : « ما تَأْتِيـنَا وما تُحَـدِّثُـنَا» ، والثاني : أن تكون نفيت الإتْيان وأثبت الحديث ، أي: «أَنْتَ تحدِّثُنَا وما تَأْتِينَا» والنصب جائز على معنيــين أيضا : أحدهـما: نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي : « أنت ما تأتينا فكيف تحدِّثُنَا » أي : «لو أتيتنا لحدَّثْتَنَا » الثاني: نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل "مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثا" أي: "بل غير محدّث".[6]

---

[1] – أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) – تأويل مشكل القرآن – تح : إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – (د ط)– ص: 18

[2] – أبو العباس أحمد القلقشندي – صبح الأعشى – دار الكتب المصرية – القاهرة – 2006 (د ط) – ص: 169

[3] – (التوبة: 3)

[4] – ياقوت الحموي (المتوفى: 626هـ) – معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب – تح : إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي، بيروت – ط1، 1414 هـ – 1993 م – ج1 – ص: 10

[5] – جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (المتوفى: 761هـ) – شرح قطر الندى وبل الصدى – تح : محمد محيي الدين عبد الحميد – القاهرة – ط11، 1383 – ص: 79

[6] – أبو البقاء العكبري (المتوفى: 616هـ) – اللباب في علل البناء والإعراب – تح: عبد الإله النبهان دار الفكر – دمشق – ط1 ، 1416هـ 1995م – ج2 – ص: 43 , 44

ج – تقول « لَا يَسَعُنِي شيءٌ ويَعْجَز عنك» فتنصب "يَعْجَزَ" بأن مضمرة والمعنى: "لا يجتمع في شيء واحد أن يسعني وأن يضيق عنك" أي: "أنا وأنت مشتركان فيما يحسن ويقبح ، ويضيق ويتَّسع ، فكيف نفترق في ذلك" ولو رفعت ، لصار المعنى نفيا وآل المعنى إلى "أنه لا يسعني شيء ، ولا يضيق عنك" وهذا عكس المعنى"[1]

وذكر "أبو حَـيَّان التَّوحيدي"[2] في سياق حديثه عن فضل النّحو أنّ الفعل قد ينصرف إلى معنيين بسبب الإعراب مثل: "أصابَ عبدُ الله مالاً، وأصابَ عبدَ اللهِ مَالٌ" إذا أصابه مال من قسمة، و"وَافَقَ زيدٌ حَدِيثَنَا" إذا صادفهم يتحدثون، و"وافق زيداً حديثُنا" إذا سره وأعجبه، و"أحرَزَ زيدٌ سَيْفَهُ" إذا صانه في غمده ، و"أحرَزَ زيداً سَيْفُه" إذا خلّصه من القتل وشبهه"؛ ثم عقّب قائلا : "إنّ الكلام كالجسم ، والـنحو كالحلية، وأنّ التمييز بين الجسم والجسم ، إنما يقع بالحِلَى القائمة ، والأعراض الحالّة فيه ، وأنّ حاجته إلى حركة الكلمة بأخذه وجوه الإعراب ، حتى يتميز الخطأ من الصواب، كحاجته إلى نفس الخطاب".[3]

فالإعراب مرتبط في جميع جزئياته بالمعنى ، إذ به تُـوَجَّه المعاني ، وتعـرف الدلالات وهو ما أكّده السّكّاكي[4] بقوله : "إن كلّ واحد من وجوه الإعراب ، دالّ على معنى ،كما تشهد لذلك قوانين النحو"[5]

---

[1] – أبو البقاء العكبري – اللباب في علل البناء والإعراب – ج2 – ص:41

[2] - علي بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن العباس، أَبُو حيان التوحيدي (المتوفى: 400هـ) : أديب نحوي لغوي صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ الأَدبيَة وَالفلسفيَة أصله من نيسابور وهو بغدادي ، وله تصانيف كثيرة منها: كتاب "الإمتاع والمؤانسة"، "البصائر والذخائر. ينظر : الأعلام للزركلي ، ج:05 / ص: 1923

[3] – البصائر والذخائر – تح: وداد القاضي – دار صادر ، بيروت – ط1 ، 1408 هـ – 1988 م – ج1 /ص:179 – بتصرف

[4] – يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين(555 – 626 هـ = 1160 – 1229 م): عالم بالعربية والأدب مولده ووفاته بخوارزم ، من كتبه " مفتاح العلوم – ط " و " رسالة في علم المناظرة – خ " ينظر : الأعلام للزركلي – ج8 ، ص:222

[5]– مفتاح العلوم – تح نعيم زرزور – دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان – ط2 ، 1407 هـ – 1987 م – ص: 251

قال ابن الأثير[1]:"فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو، إذ كان ضابطا لمعاني الكلام حافظا لها من الاختلاف"[2] فهو أوكد أسباب الفهم ، لذا كانت الحاجة إليه في فهم كلام الله تعالى ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وفي هذا يقول "أبو القاسم الزّجاجي"[3]:"فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلّم النحو، وأكثر الناس يتكلّمون على سجيّتهم بغير إعراب ، ولا معرفة منهم به ، فَيَفهَمون ويُفْهِمون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: "الفائدة فيه: الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة ، صوابا غير مبدل ولا مغير ، وتقويم كتاب الله – عز وجل – الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم ، وإقامة معانيها على الحقيقة ، لأنه لا تفهم معانيها على الصحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب".[4]

وباختلاف وجوه إعراب القرآن الكريم تختلف وجوه تفسيره ، وفي هذا يقول "أبو جعفر الطبري"[5] وهو يسوّغ اهتمامه بذكر أعاريب الآيات قائلا :"وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه ، وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن ، لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك ، من اختلاف وجوه تأويله فاضطرتنا الحاجة إلى الكشف عن وجوه إعرابه ، لتنكشف لطالب تأويله ، ووجوه تأويله على قدر اختلاف المختلفة في تأويله وقراءته".[6]

---

[1] - نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيبانيّ، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب(558 – 637 هـ). ينظر: الأعلام للزركلي ج8 /ص:31

[2] – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر – تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة – دار النهضة ، مصر – (د ط) – ج1 /ص:42

[3] – عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم : (المتوفى :337 هـ) شيخ العربية في عصره ، ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق وتوفي في طبرية (من بلاد الشام)، من كتبه : (الجمل الكبرى– ط) ، (الأمالي – ط) ، و (اللامات – ط) ينظر: الأعلام للزركلي ج3 / ص:299

[4] – الإيضاح في علل النحو – تح : مازن المبارك – دار الكتاب اللبناني ، بيروت (د ط)– 1974م – ص: 95

[5] – محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر(224 – 310 هـ): المؤرخ المفسر ، ولد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها من كتبه : (أخبار الرسل والملوك – ط) يعرف بتاريخ الطبري، (جامع البيان في تفسير القرآن – ط) يعرف بتفسير الطبري ، ينظر: الأعلام للزركلي، ج:6 /ص:69

[6] – جامع البيان في تأويل القرآن – تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة – ط1، 1420 هـ – 2000م – ج1 /ص: 174

ومن شواهد ذلك ما ذكره "الزمخشري" في توجيه إعراب الفعل ﴿ لَا يُنصَرُونَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [1] إذ قال: "فأيّ فرق بين رفعه وجزمه في المعنى؟ قلت:لو جزم ، لكان نفي النصر مقيدا بمقاتلتهم ،كتولية الأدبار ، وحين رفع ،كان نفى النصر وعدا مطلقا".[2]

وفي توجيه إعراب الفعل ﴿فَتُصْبِحُ﴾ من قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[3] ذكر فائدة الرفع قائلا: "فإن قلت: فما له رفع ، ولم ينصب جوابا للاستفهام؟ قلت: لو نصب ، لأعطى ما هو عكس الغرض ، لأنّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب ، إلى نفى الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: "أَلَمْ تَرَ أَنِّي أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ فَتَشْكُرَ": إن نصبته (تَشْكُرَ) فأنت ناف لشكره ، شاكٌ تفريطه فيه وإن رفعته ، فأنت مثبت للشكر". ثم ختم "الزمشري" كلامه قائلا : "وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله".[4]

ونوّه "السمين الحلبي"[5] بمنزلة النحو في بيان المراد من كلام الله تعالى عند توجيه قوله ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [6] قائلا: "فإنه لم يختلف في رفعه ، قالوا : "لأن نصبه يؤدي إلى فساد المعنى ، لأنّ الواقع خلافه ، وذلك أنك لو نصبته ، لكان التقدير: فعلوا كلّ شيء في الزبر وهو خلاف الواقع ؛ إذ في الزبر أشياء كثيرة جدا لم يفعلوها ، وأما قراءة الرفع فتؤدي أنّ كل شيء فعلوه هم ، ثابت في الزبر ، وهو المقصود فلذلك اتفق على رفعه".[7]

وهذا عند "الحلبي" مما "يدل على جلالة علم الإعراب وإفهامه المعاني الغامضة".

---

[1] - (آل عمران: 111)

[2] - الزمخشري – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل – دار الكتاب العربي ، بيروت – ط3 – 1407 هـ – ج 1 / ص : 401.

[3] – (الحج: 63)

[4] - المصدر نفسه – ج3 /ص: 168

[5] - أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين ، المعروف بالسمين (000 – 756 هـ = 000 – 1355 م) مفسر، عالم بالعربية والقرآت شافعيّ، من أهل حلب ، ينظر : الأعلام للزركلي: ج1 /ص: 274

[6] - (القمر: 52)

[7] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – تح: أحمد محمد الخراط – دار القلم، دمشق – (د ط) – ج10 /ص:149

المبحث الثاني : علاقة الأدوات النحوية بالمعنى

قد تقرر أنّ علم النحو لا تقتصر مباحثه على الإعراب والبناء فقط ، بل يبحث في الأدوات النحوية ، وهي الحروف ، وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف[1] وهي روابط التركيب ، وعلى التركيب ينصبّ عمل النحوي وتظهر أهميتها في أنّ لها صلة وطيدة بفهم المعاني، واستنباط الأحكام من مظانّها الشرعية؛ لأنّ كثيراً من القضايا الدلالية ، والمسائل الفقهية ، يتوقف فهمها على الدلالة التي يؤديها حرف المعنى في النص.[2]

وقد اهتم القدماء بالأدوات ؛ فجعلها علماء الدراسات القرآنية مما يحتاج إليه المفسر يقول "السيوطي"[3]:"واعلم أنّ معرفة ذلك من المهمات المطلوبة؛ لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها"[4] وقال "الزّركشيّ"[5]"الكلام على المفردات من الأدوات والبحث عن معاني الحروف مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها"[6] وأولاها علماء أصول الفقه عناية خاصة؛ لحاجة الفقيه إليها، لأن معرفتها مهمة لسلامة استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة؛ حيث إنّ كثيراً من مسائل الفقه يتوقف فهمها عل فهم معنى الحرف ومدلوله يقول "الجلال المحلّي"[7]"هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه إلى معرفة معانيها؛ لكثرة وقوعها في الأدلة"[8] وذكر"الشيرازي"[9]"أن الكلام في هذا الباب كلام في باب من أبواب النحو غير أنه لما كثر احتياج الفقهاء إليه ذكرها الأصوليون"[10]

---

[1] - جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) - الإتقان في علوم القرآن - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط1- 1394هـ/ 1974 م – ج2 – ص: 166

[2] - عرابي أحمد – أثر حروف المعاني في تعدد المعنى - مجلة التراث العربي – العدد 79 – ص: 190

[3] - عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين(849 - 911 هـ): إمام حافظ ،مؤرخ أديب ،كثير التصنيف في جميع العلوم والفنون ، له نحو 600 مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة. ينظر : الأعلام للزركلي، ج3 / ص:301

[4] - الإتقان في علوم القرآن - ج2 – ص: 166

[5] - محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين(745 - 794 هـ): عالم بفقه الشافعية والأصول ، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة ، له تصانيف كثيرة في عدة فنون. ينظر : الإعلام للزركلي ج:06 / ص:60

[6] - البرهان في علوم القرآن – تح : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية – ط1، 1376 هـ - 1957 م – ج4 /ص: 175

[7] - محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعيّ (791 - 864 هـ): أصولي، مفسر ، مولده ووفاته بالقاهرة ، صنف كتابا في التفسير ، أتمه الجلال السيوطي ، فسمي " "تفسير الجلالين – ط " وله " كنز الراغبين – ط " في فقه الشافعية. و " البدر الطالع، في حل جمع الجوامع – ط " في أصول الفقه. ينظر: الإعلام للزركلي ج: 5 /ص:333

[8] - حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى: 1250هـ) - حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع - دار الكتب العلمية (د ط) – ج1 /ص: 436

[9] - إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، أبو إسحاق(393 - 476 هـ) ولد في فيروزاباد (بفارس) ، وظهر نبوغه في علوم الشريعة الإسلامية ، فكان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره واشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة. ينظر: الإعلام للزركلي ج: 1 / ص:51

[10] - اللمع في أصول الفقه - دار الكتب العلمية – ط2- 2003 م - 1424 هـ - ص:64

وبين "الزركشي" وجه الحاجة إليها بقوله : "وإنما احتاج الأصولي إليها لأنها من جملة كلام العرب، وتختلف الأحكام الفقهية بسبب اختلاف معانيها"[1]

وتتضح أهميتها في الفروق الدقيقة بين معانيها ، وقد ذكر النحويون جملة من الأمثلة التي تبين ذلك منها:

أ – فإذا قلت: "قام زيد وعمرو"، احتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يكونا قاما معاً ، في وقت واحد. والثاني: أن يكون المتقدم قام أولاً. والثالث: أن يكون المتأخر قام أولاً ، وإذا قلت: "قام زيد وعمر جميعاً"، احتمل أن يكون القيام في وقتين ، وأن يكون في وقت واحد. وإذا قلت: "قام زيد وعمرو معاً"، فلا يكون إلا في وقت واحد. فإذا قلت: "قام زيد فعمرو"، دلّت "الفاء" على أنّ قيام عمرو بعد زيد بلا مهلة أَي: يَلِيهِ لم يتَأَخَّر عَنهُ فإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، آذنت "ثم" بأنّ الثاني بعد الأول بمهلة.[2]

ب – إذا قلت: جالس الحسن أو ابن سيرين ، "جاز للمأمور مجالستهما معا ، أو إفراد أحدهما بالمجالسة بسبب «أو» ، وإذا أتيت بـ «الواو» فلا يجوز له مجالسة أحدهما دون الآخر"[3] ، وإذا قلت: قلت: «أزيدا رأيت أو عمرا» معناه: أأحدهما رأيت ، وجوابه: «لا»، أو «نعم» وأمّا قولك: « أزيدا رأيت أم عمرا» معناه :أيهما رأيت وجوابه بالتعيين ،كأن تقول: «زيدا» أو تقول: «عمرا».[4]

ج – إذا قلت: «ما أحبّني وما أبغضني » ، فإن قلت «لفلان» ، فأنت فاعل الحب والبغض ، وهو مفعولهما وإن قلت «إلى فلان» فالأمر بالعكس.[5]

د – إذا قلت: "ما قام زيد"، فقلت: "نعم"، كان تصديقا في نفي قيام زيد ، وإذا قلت: "بلى"،كان نقضا لذلك النفي.[6]

---

[1] - الزركشي – البحر المحيط في أصول الفقه – دار الكتبي – ط1 – 1414هـ – 1994م – ج3 / ص: 140

[2] - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (المتوفى: 749هـ)- الجنى الداني في حروف المعاني – تح: فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية- بيروت ، لبنان – ط1، 1413 هـ – 1992 م– ج1 /ص: 61 ، 308 ، 426

[3] - ينظر: جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – تح- مازن المبارك / محمد علي حمد الله – دار الفكر – دمشق – ط6، 1985 – ج2 /ص:468

[4] - رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي – شرح الرضي على الكافية – ج 4 /ص : 415

[5] - ابن هشام – المصدر السابق- ج1– ص: 291

[6] - أبو حيان الأندلسي (المتوفى: 745هـ)- البحر المحيط في التفسير- تح : صدقي محمد جميل – دار الفكر – بيروت – ط1: 1420 هـ – ج1 /ص: 449

هـ –إذا قلت:«ما يقوم زيد» فقد نفيت ما في الحال ، فإن قلت: «لا يقوم زيد » تكون قد نفيت ما يكون في المستقبل[1] وإذا قلت :"قمت ولم يقم زيد" فيحتمل أنه قام بعد قيامك ، وإذا قلت: "ولـمّا يقم" فيكون المعنى: "لـم يقم إلى الآن" ، لأنّ المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال بخلاف المنفي بلم.[2]

كما نبّـه النحاة على الفروق الدقيقة في المعنى بين دخول الأداة في الكلام وبين خروجها منه من ذلك :

أ– إذا قلت: "ما جاءني زيد وعمرو" احتمل أنّ المراد نفي مجيء كلّ منهما على كل حال ، وأنْ يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا قيل "ما جاءني زيد ولا عمرو" تعيّن المعنى الأول.[3]

ب –إذا قلت: "مررت بزيد وعمرو" فكأنك مررت بهما في مرور واحد ، وإذا قلت "مررت بزيد وبعمرو"، فكأنك قد مررت بهما في مرورين.[4]

ج – إذا قلت: "الذي يأتيني له درهم", قد يجوز أن يكون له درهم لا من أجل إتيانه، ويجوز أن يكون له درهم من أجل إتيانه, فإذا قلت: "الذي يأتيني فله درهم" دلت "الفاء" على أنّ الدرهم إنما يجب له من أجل الإتيان.[5]وإذا قلت:«إن أكلت فإن ضربت عمرا فأنت حر» لا يعتق حتى يأكل أولا ثم يضرب عمرا ثانيا، ولو أسقطت الفاء الداخلة على «إن» في مثل هذا التركيب انعكس الحكم، ولزم أن يضرب أولا ثم يأكل ثانيا".[6]

د – إذا قلت: "ما جاءني رجل" فيجوز أن تعني نفي الجنس أو نفي الوحدة وإذا قلت ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله.[7]

---

[1] - أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)- الأصول في النحو- تح: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة، لبنان – ج1- ص:93 بتصرف

[2] - ينظر : ابن هشام – قطر الندى ـ ص: 105 ، 106

[3] - ابن هشام – مغني اللبيب ـ ج1– ص: 322

[4] - السمين الحلبي – الدر المصون – ج1 / ص:111

[5] - ابن السراج – الأصول في النحو – ج2 / ص:272

[6] - السمين الحلبي – المصدر السابق – ج:3 / ص: 658

[7] - محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ) – المقتضب – تح: محمد عبد الخالق عظيمة – عالم الكتب. – بيروت– ج:4 /ص:420

هـ – إذا قلت: « ما كان زيد ليقوم» ، فهو أبلغ من: «ماكان زيد يقوم» لأن في المثال الأول: نفي للتهيئة والإرادة للقيام، وفي الثاني: هو نفي للقيام. ونفي التهيئة والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل ،لأن نفي الفعل لا يستلزم نفي إرادته، ونفي التهيئة والإرادة للفعل تستلزم نفي الفعل.[1]

ومن الشواهد الدالة على أثر الأدوات النحوية في توجيه المعنى الشرعي ما ذكره الأصوليون مما ينبني على معاني الأدوات من الأحكام الفقهية منها: أن يقول القائل: « من يدخل الدار من عبيدي فهو حر» فينظر إن أتى بالفعل مجزوما مكسورا على أصل التقاء الساكنين عمّ العتق جميع الداخلين وإن أتى به مرفوعا عتق الأول فقط[2] ف(من) "شرطية" على الأول و"موصولة" على الثاني ، ومثل أن يقول الرجل لامرأته: « أنت طالق إن دخلت الدار» ، بكسر «إن» لم تطلق بدخولها الأول؛ لأنه أمر ينتظر، ولو فتح ، لطلقت عليه ، لأنه أمر كان ووقع ففتح «أن» لما هو علة لما كان ووقع وكسرها إنما هو لأمر منتظر.[3]

[1] - أبوحيان- البحر المحيط – ج: 2 /ص: 20 . وهذه الأبلغية إنما هي على تقدير مذهب البصريين فإنهم يقدرون في المثال أعلاه :"ماكان زيد مريدا أو متهيئا للقيام"

2 – عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (المتوفى: 772هـ) – التمهيد في تخريج الفروع على الأصول- تح : محمد حسن هيتو – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط:1، 1400 م– ص:304

[3] – أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (المتوفى: 775هـ) – اللباب في علوم الكتاب – تح: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – ط1، 1419 هـ -1998م – ج7 – ص:185

الفصل الثاني:

علاقة علم النحو بالعلوم الشرعية

أولا: علاقة علم النحو بالتفسير

ثانيا: علاقة علم النحو بالفقـــه

ثالثا: علاقة علم النحو بالحديث

المبحث الأول: علاقة النحو بالتفسير.

يعرّف "الزركشي" التفسير بأنه :« علم يفهم به كتاب الله المنزّل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه وحكمه ، واستمداد ذلك من علم اللّغة والنّحو والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه ، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ»[1]

يلاحظ على هذا التعريف ، أنّه شمل العلوم التي يحتاج إليها في تفسير القرآن الكريم ومنها علوم العربية ، وقد اتّفق العلماء على اشتراط العلم باللّغة وآدابها وعلومها لأن التفسير الصحيح لا يمكن بدونها ، ولا شك أن النّحو في مقدّمتها ، إذ إنّه البديل الأول للسليقة العربية ، وسُلّم الوصول إلى سائر العلوم الأخرى ومنها بقيّة علوم العربية [2] وقد ذكر "أبو حيّان"[3] ما يحتاج إليه علم التفسير من العلوم فجعل علمي اللغة والنحو في صدارة العلوم .[4] ونقل "السيوطي" عن بعض أهل العلم قوله : "وتمام هذه الشرائط أن يكون ممتلئا من عُدَّة الإعراب لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام".[5] وقد أوجبوا على المفسر تعلّم الإعراب لمعرفة التفسير فهذا الواحدي[6] يقول: " إنّ طريق معرفة تفسير كلام الله تعالى تعلم النحو والأدب فإنهما عمدتاه". ثم ساق أمثلةً من الآيات التي لا يمكن معرفة تفسيرها بدون النحو وأصول العربية إلى أن قال

---

[1] – البرهان في علوم القرآن – ج1 / ص: 13

[2] – إبراهيم عبد الله رفيدة – النحو وكتب التفسير – دار الكتب الوطنية , بنغاز – ط 3 – 1990 – ج1 / ص: 558

[3] - محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي أثير الدين، أبو حيان(654 – 745 هـ): من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات ولد في إحدى جهات غرناطة وتوفي بالقاهرة ، من كتبه (البحر المحيط – ط) في تفسير القرآن ، (عقد اللآلي – خ) في القرآت و (ارتشاف الضرب من لسان العرب – خ) ينظر: الأعلام للزركلي ، ج:7/ ص: 152

[4] – البحر المحيط – ج1 / ص: 14

[5] – الإتقان في علوم القرآن – ج4 / ص: 201

[6] - علي بن أحمد بن محمد بن علي أبو الحسن الواحدي (المتوفى: 468 هـ): مفسر، عالم بالأدب ، نعته الذهبي بإمام علماء التأويل، مولده ووفاته بنيسابور ، له " البسيط – خ " و " الوسيط – خ " و " الوجيز – ط " كلها في التفسير. ينظر: الإعلام للزركلي ج: 4/ ص:255

: "وعلى هذا أكثر آيات القرآن وكلام العرب وإنّما ذكرت هذه الأمثلة لتعرف أن من تأمّل مصنفات المفسرين ووقف على معاني أقوالهم لم يقف على معاني كلام الله دون الوقوف على أصول اللّـــــغة و النحو".[1]

ومن أهمّ مظاهر العلاقة بين علم النّحو والتفسير ، تلك التآليف الخاصة بإعراب القرآن لبعض اللغويين والنحويين من أمثال "الفــرّاء"[2] و "الــزّجاج"[3] و "النّحاس"[4] و"العكبــري"[5] و "القيــسي"[6] و "ابن الأنــباري"[7] وغيرهم ، والكتب المــؤلّفة في هذا هذا العلم كثيرة جـدّا فما إعراب القرآن إلا وسيلة من وسائل فهم القرآن وطريق إلى تحليل تراكيبه لإصابة المعنى الصحيح وعدم الـزيغ في تفسيره "فمعرفة إعرابه –كما يقول العكبري– : "أقــوم طريـق يسلك في الوقوف على معناه ويتـوصل به إلى تبييـــن أغراضه ومغزاه".[8] وقال ابن عطية[9] : " إعراب القرآن أصل في الشريـعة لأن بذلك تقوم معانيه التي هي أصــل في الشـــريعة".[10] وقال "القيسي" : "ورأيت من أعظم ما يجب على

[1] – نقلا عن : إبراهيم عبد الله رفيدة – النحو وكتب التفسير – ج1 – ص:669 – 670 – بتصرف.

[2] - سبقت ترجمته في ص: 06 وكتابه المشارإليه هو: "معاني القرآن"

[3] - إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج(241 – 311 ه): عالم بالنحو واللغة ، ولد ومات في بغداد ، كان في فتوّته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلّمه المبرد ، من كتبه (معاني القرآن – خ) ، (إعراب القرآن – ط) ينظر: الأعلام للزركلي ، ج: 1 /ص:40

[4] - أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس (المتوفى: 338 ه): مفسر، أديب ، مولده ووفاته بمصر ، صنف كتاب (تفسير القرآن) و (إعراب القرآن – خ) و (معاني القرآن – خ) ينظر: الأعلام للزركلي ، ج: 1 / ص:208

[5] - عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغدادي، أبو البقاء، محبّ الدين (538 – 616 ه): عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب ، أصله من عكبرا (بليدة على دجلة) ، ومولده ووفاته ببغداد ، من كتبه " شرح ديوان المتنبي – ط " و " اللباب في علل البناء والإعراب " ،" إعراب الحديث" " التبيان في إعراب القرآن " ينظر: الأعلام للزركلي ، ج: 4 /ص:80

[6] - مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي (355 – 437 ه)، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية. من أهل القيروان. وكتابه المشار إليه : "مشكل إعراب القرآن" ينظر: الإعلام للزركلي: ج:7\ص:286

[7] - عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (513 – 577 ه): من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال ، سكن بغداد وتوفي فيها وكتابه المشار إليه هو (البيان في غريب إعراب القرآن – ط) ينظر: الأعلام للزركلي ، ج: 3 ، ص:327

[8] – أبو البقاء العكبري – التبيان في إعراب القرآن – تح : علي محمد البجاوي – عيسى البابي الحلبي (د ن ط)– ج1 /ص:1

[9] - عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الغرناطي، ابو محمد(481 – 542 ه): مفسر ، فقيه صاحب كتاب: " المحرر الوجيز" في التفسير ينظر: الأعلام للزركلي ، ج: 3 / ص:282

[10] – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – تح : عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 – 1422 ه – ج1 /ص:40

طالب علوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه ومعرفة قراءاته ولغاته هو معرفة إعرابه ، والوقوف على تصرّف حركاته وسواكنه ، ليكون بذالك سالما من اللحن فيه مستعينا على إحكام اللفظ به ، مطّلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات متفهما لما أراد الله تبارك وتعالى به من عباده ، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني ، وينجلي الإشكال ، وتظهر الفوائد ، ويفهم الخطاب ، وتصح معرفة حقيقة المراد".[1]

1 - مكي بن أبي طالب القيسي – مشكل إعراب القرآن - ج1 /ص: 63

المبحث الثاني: علاقة علم النحو بالفقه

يعــرّف الفقه بأنه "العلم بأحكام الشريعة من القرآن ، ومن كلام المرسل بها"[1] ويقصد بالفقه "معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد"[2] لا "العلم بالأحكام الشرعية القطعية الذي يشارك في معرفتها العام والخاص كقولنا: " الصلوات الخمس واجـبة " وكـذا: " الحج " وإن الزنا محرم " وكذا " السرقة "، فلا تتوقف معرفة هذه على الاجتهاد ، ولا يقال للعارف بها فقيها ،وإنما الفقيه هو العارف بمسائل النظر والاجتهاد"[3] من أجل استنباط الأحكام لذا اشترطوا العلم بالنحو لمن كانت صفته كذلك.

يقول "ابن حزم"[4] :"ففرض على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب ، ليفهم عن الله عز وجل ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون عالما بالنحو ، الذي هو ترتيب العرب لكلامهم ، الذي به نزل القرآن ، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ ، فمن جهل اللغة، وهي الألفاظ الواقعة على المسميات ، وجهل النحو الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة ،لاختلاف المعاني، فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبينا صلى الله عليه وسلم ... لم يحل له الفتيا فيه ، لأنه يفتي بما لا يدري ، وقد نهاه الله تعالى عن ذلك".[5] ويؤكد الأمر نفسه "الإمام الجويني"[6] إذ يقول : "ويشترط أن يكون المفتي عالما بالنحو والإعراب فقد يختلف باختلافه معاني الألفاظ ومقاصدها". وقال أيضا: "فإن الشريعة عربية ، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن ريّانا من النحو واللّــــغة.[7]

---

[1] – ابن حزم الأندلسي (المتوفى: 456هـ) – الإحكام في أصول الأحكام – تح : الشيخ أحمد محمد شاكر– دار الآفاق ، بيروت ، (د ط) – ج5 – ص: 127

[2] – الشيرازي – اللمع في أصول الفقه – ج1 – ص:6

[3] – شمس الدين محمد بن عثمان بن علي الماردِيني الشافعي (المتوفى: 871هـ) – الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه تح: عبد الكريم بن علي محمد بن النملة – مكتبة الرشد – الرياض – ط3 ، 1999م – ج1 – ص: 83 – بتصرف.

[4]- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد (384 – 456 هـ = 994 – 1064 م): عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام. كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم " الحزْمية ". ولد بقرطبة. ينظر : الإعلام للزركلي ج: 4 – ص:254

[5] – الإحكام في أصول الأحكام – ج5 – ص:126

[6]- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني النيسابوري، الشافعي الأشعري ، المعروف بامام الحرمين (ضياء الدين، أبو المعالي) (419 – 478 هـ) أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعيّ ، فقيه ، أصولي، متكلم ، مفسر ، أديب ، كثير التصنيف ينظر: الإعلام للزركلي ج: 4/ ص: 160

[7] – البرهان في أصول الفقه – تح :عبد العظيم محمود الديب– دار الوفاء – المنصورة – مصر – ط4، 1418 – ج2 / ص: 870 ، ج1 /ص: 130

وبيّن أبو بكر الشَّـنْتَريني[1] وجه الاحتياج إلى علم النحو قائلا : "لا يجوز أن يفتي الناس في الفقه من كان عاريا من النحو ومتى فعل ذلك أخطأ وأثم وتعدّى وظلم ...فربّ نازلة لم تخطر ببال ولا وجد لأحد فيها مقال ، وحينئذ يحتاج المفتي إلى الاستنباط ، ويرجع إلى الاجتهاد والاحتياط ، ولا يمكنه ذلك إلا بالتبحّر في هذا العلم ، لأن المتوسط فيه أكثر خطأ.[2]

فمن هذه النصوص يتبين لنا أهمية النحو ووجوبه لمن يتصدى للإفتاء واستنباط الأحكام الشرعية.

1 - محمد بن عبد الملك بن محمد، أبو بكر ابن السراج، الأندلسي الشَّنْتَريني (المتوفى: 549 هـ): من أئمة العلماء بالعربية في الأندلس ، من أهل شنترين غربي قرطبة توفي بمصر. ينظر: الأعلام للزركلي- ج: 6 \ ص:249

2 – تنبيه الألباب على فضائل الإعراب – ص: 22

المبحث الثالث: علاقة النحو بالحديث

يعرّف الحديث بأنه: "علم يعرف به أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله قال بدر الدين العيني[1] : "أما أقواله فهو الكلام العربي ، فمن لم يعرف الكلام العربي بجهاته ، فهو بمعزل عن هذا العلم ... مع كونه على قانون العربية ، الذي بيّنه النحاة بتفاصيله".[2] ففهم أقواله ،يحتاج إلى معرفة واسعة باللغة والنحو، وقد تقدم الكلام على أنّ الغاية المنشودة من النحو ، هي الاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، والاحتراز به عن الخطأ في الكلام ، قال ابن رشد في منفعة صناعة النحو: "وأما منفعتها فبينة بنفسها ، وهي فهم كتاب الله تعالى وفهم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وفهم جميع العلوم التي تُتَعلّم بقولٍ: العلمية منها والعملية".[3]

والنحو من العلوم التي تلزم صاحب الحديث كما قال العكبري نقلا عن "ابن الجوزي" : "لئلا يلحن وليورد الحديث على الصحة". وقال أيضا : "وينبغي لصاحب الحديث أن يصلح اللحن في كتابه"[4] ، وذكر "الخطيب البغدادي"[5] علة إصلاح اللحن قائلا : "لأن من اللّحن ما يحيل الأحكام ، ويصيّر الحرام حلالا ، والحلال حراما ، فلا ينبغي اتباع السماع فيما هذه سبيله" وقال أيضا : "إنه ينبغي للمحدّث أن يتقي اللّحن في روايته للعلّة التي ذكرناها ، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دربة النحو، ومطالعته علم العربية".[6]

---

[1] - محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي (762 - 855 هـ): مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين ،أصله من حلب . ينظر: الأعلام للزركلي- ج: 7 \ ص: 163

[2] - عمدة القاري شرح صحيح البخاري - دار إحياء التراث العربي – بيروت – (دط) - ج1 / ص: 11

[3] - الضروري في صناعة النحو – ص:4

[4] – إعراب الحديث النبوي – تح : عبد الإله نبهان -مجمع اللغة العربية بدمشق - ط 2 – 1986 م - ص 24 , 25 بتصرف

[5] - أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، المعروف بالخطيب (392 - 463 هـ = 1002 - 1072 م) : أحد الحفاظ المؤرخين صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات. ينظر: الإعلام للزركلي: ج1 \ص: 172

[6] – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع- تح : محمود الطحان – مكتبة المعارف , الرياض - (دط) - ج2 /ص22 , 24

وذكر ابن "السيد البطليوسي"[1] أنّ الجهل بالإعراب من جملة الأسباب التي أدت إلى وقوع الخلاف في الرواية قائلا : "وذلك أن كثيرا من رواة الحديث قوم جهّال اللسان العربي ، لا يفرقون بين المرفوع والمنصوب والمخفوض ، ولعمري لو أن العرب وضعت لكل معنى لفظا يؤدى عنه لا يلبس بغيره ، لكان لهم عذر في تعلّم الإعراب ، ولم يكن بهم حاجة إليه في معرفة الخطأ من الصواب ، ولكن العرب تفرّق بين المعنيين المتضادين بالحركات فقط واللفظ واحد".[2]

وجاء عن أهل الحديث ذمّ اللّحّان وتكذيبه ونقلوا عن "الأصمعي"[3] قوله "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو، أنْ يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ﴾[4] لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن ، فمهما رويت عنه ولحنت فيه ، كذبت عليه .[5]

وفي هذا يقول "الحافظ العراقي"[6] في ألفيته :

وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانُ والمُصَحِّفَا ... عَلَى حَدِيثِهِ بأنْ يُحَرِّفَا

فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ : مَنْ كَذَبَا ... فَحَقُّ النَّحْوُ عَلَى مَنْ طَلَبَا [7]

---

[1] – عبد الله بن محمد بن السّيد البطليوسيّ النحويّ (444 – 521 ه) من أهل بطليوس(بفتحتين، وسكون اللام، وياء مضمومة، وسين مهملة – مدينة من مدن الأندلس) أديب، نحوي، لغوي، مشارك في أنواع من العلوم. ينظر: الأعلام للزركلي ج:4 \ ص:123

[2] – الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف – تح : محمد رضوان الداية – دار الفكر – بيروت – ط:2 ،1403ه – ص: 170 171

[3] – عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي(122 – 216 ه) : راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، نسبته إلى جده أصمع ومولده ووفاته في البصرة ،كان كثير التطواف في البوادي ، يقتبس علومها ، ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا تصانيفه كثيرة منها: " الإبل – ط " و " خلق الإنسان – ط " و " المترادف – خ " و " الفرق – ط. الأعلام للزركلي:ج: 4/ص:162

[4] – حديث متواتر رواه البخاري في صحيحه ، رقم:107 ، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم (صحيح البخاري – تح: محمد زهير ، دار النجاة – ط 1 – 1422ه – ج1 ، ص:33)

[5]– أبو عبد الله محمد بن علي بن الأزرق (المتوفى: 896ه) – روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام – تح سعيدة العلمي كلية الدعوة الإسلامية , طرابلس – ط 1 – 1429ه – 1999 م ج 1 /ص425

[6] – عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن ، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي (725 – 806 ه) : صاحب (الألفية – ط) في مصطلح الحديث وشرحها (فتح المغيث – ط) : بحاثة ، من كبار حفاظ الحديث ، أصله من الكرد ينظر : الأعلام للزركلي ج:3\ص:344

[7] – شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: 902ه) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي– تح: علي حسين علي – مكتبة السنة مصر – ط1، 1424ه / 2003م – ج3 /ص: 158 ، 164

ومن الشواهد الدالة على الحاجة إلى علم النحو في الحديث ما ذكره "القَـرَافي"[1] في اشتراط معرفة النحو للمجتهد: "وأما النحو والتصريف واللغة، فلأن الحكم يتبع الإعراب، كما قال عليه الصلاة والسلام ﴿مَا تَـرَكْـنَا صَدَقَـةٌ﴾[2] بالرفع ورواه " الـرّافضة"[3] بالنصب." [4] فقد حملوا ﴿مَا﴾ على أنها «نافـية» أي : « إنّا لم نترك صدقة ، وإنما تركـنا ما تركـناه إرثا لغيرنا» وحملها "أهل السنة" على أنها «موصولة» بمعنى «الذي» تقديره : «الذي تركناه صدقةٌ» بالرفع على الخبر وحذف «الهاء» من ﴿تركـــنا﴾ لأنها ضمير منصوب ، وهو سائغ الحذف في الصلة كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [5] قرئت بحذف الهاء وإثباتها.[6]

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿اقْـتَدُوا بِاللَّـذَيْنِ مِنْ بَـعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ﴾[7] رواه "الشيعة" ﴿أبا بكر وعمر﴾ فانعكس المعنى، أي: «يا أبا بكر وعمر» ، فيكونان مُقْتَدِيَـيْـنِ لا مُقْتَدًى بهما وشبه هذا كثير.[8]

---

[1]- أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب الدين الصنهاجي الْقَرَافِيّ (المتوفى: 684 هـ) (بِفَتْح الْقَاف وَالرَّاء وَكسر الْفَاء مَنْسُوب إِلَى القرافة وَهِي مَقْبرَة بِمصْر) من علماء المالكية ، نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) فقيه مالكي، لغويّ، من أهل مصر ، ولي قضاء المالكية فيها، وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة ، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول. ينظر: الأعلام للزركلي ج:1 \ ص:95

[2] – رواه البخاري في صحيحه عن عائشة أَنَّ فَاطِمَةَ – عَلَيْهَا السَّلاَمُ – ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا، مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ» ، رقم: 3093 ، كتاب فرض الخمس – ج : 4 ، ص:79

[3] – الرافضة لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنه لما سألوه عن رأيه في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فأثنى عليهما خيرا فلما انصرفوا عنه لذلك قال لهم : رفضتموني ، ينظر: عبد القادر شيبة الحمد – الأديان والفرق الإسلامية المعاصرة – مكتبة فهد الوطنية – الرياض– ط4 – 1433 هـ – ص: 239

[4]- شرح تنقيح الفصول في علم الأصول- تح: طه عبد الرؤوف سعد – شركة الطباعة الفنية المتحدة – ط1، 1393 هـ – ج1 /ص:437

[5]- (يس: 35)

[6]– أبو الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري (المتوفى: 716 هـ) – الصعقة الغضبية على منكري العربية تح : محمد بن خالد الفاضل مكتبة العبيكة – الرياض – ط 1 – 1417هـ / 1997 م – ص: 370

[7] – رواه الإمام أحمد في مسنده عن حذيفة – رقم 23245 ، حديث حذيفة بن اليمان ، (مسند الإمام أحمد بن حنبل – تح: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد ج:38 ، ص:280

[8]- أبو الربيع الطوفي – المصدر السابق – ص: 370

الفصل الثالث:

أثر الأحكام النحوية في توجيه المعاني الشرعية

أولا : أثر الأحكام النحوية في توجيه معاني الآيات القرآنيـة

ثانـيا : أثر الأحكام النحوية في توجيه المعاني الفقهيـــــة

ثالثا: أثر الأحكام النحوية في توجيه معاني الأحاديث النبوية

المبحث الأول : أثر الأحكام النحوية في توجيه معاني الآيات القرآنية

الأول – توجيه «إنْ» في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[1]

ذكر ابن هشام هذه الآية لمناقشة القاعدة النحوية المزعومة في «إن» النافية بأنها لا تأتي إلا وبعدها «إلا» أو «لـمّا» المشددة التي بمعناها بعد أن نبّه إلى احتمال صحّتها بإيراده لكثير من الأمثلة والشواهد التي تؤيد ذلك فقدّر«ما» موصولة وأورد وجهين لـ«إن» :

- **الأول** : «إن» نافية والمعنى: ولقد مكناهم في الذي ما مكناهم فيه.
- **الثاني** : «إن» زائدة والمعنى: ولقد مكناهم في مثل الذي مكناكم فيه.

وقد ذكر ابن هشام شاهدا يؤيد كونها "نافية" وهو قوله تعالى:﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [2] وهذا يدل على أن تمكين من تقدمهم يزيد على تمكينهم.[3]

ويذكر "الزمخشري" مواضع أخرى من القرآن الكريم تؤيد كونها "نافية" **الأول** :﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾[4] **والثاني:**﴿كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[5] ثم قال : وهو أبلغ في التوبيخ، وأدخل في الحث على الاعتبار.[6]

وذكر "ابن هشام" أنه لم يكن النفي بلفظ «ما» كراهة لتكرير اللفظ .[7]

وقد بيــن "الزجاج" ذلك إذ قال : «إن» في النفي مع «ما» التي في معنى «الذي» أحسن في اللفظ من «ما» ، ألا ترى أنك لو قلت : «رَغِبْتُ فِيمَا مَا رَغِبْتَ فِيهِ» لكان الأحسن أن تقول: «قَدْ رَغِبْتُ فِيمَا إنْ رَغِبْتَ فِيهِ» تريد في «الذِي مَا رَغِبْتَ فِيهِ» ، لاختلاف اللفظين.[8]

---

[1] - (الأحقاف: 26)

[2] - (الأنعام: 6)

3 : مغني اللبيب – ج1 , ص34 – / و ينظر: محمد بن أبي بكر الدماميني (المتوفى: 827هـ) – شرح الدماميني على مغني اللبيب = تحفة الغريب على مغني اللبيب – تح:أحمد عزو عناية – مؤسسة التاريخ العربي – بيروت, لبنان – ط1 – 1428هـ/2007م – ج1 – ص: 96.

[4] - (مريم: 74)

[5] - (غافر:82).

6 – ينظر : الكشاف – ج2 – ص: 6

7– مغني اللبيب – ج1 – ص: 34.

8 – معاني القرآن وإعرابه – ج5 – ص:176

وقد اعْــتُـرِض على كونها "زائدة" من ثلاثة أوجه :

❖ **الأول** : أنّ الأصل حمل الكلام على وجه لا يلزم منه زيادة في اللفظ وليس من المعقول الحكم بأنّ حرفا من كتاب الله عبث.[1]

❖ **الثاني**: أنّ كونها "زائدة" بعد "الموصولة" قليل شاذ حتى صرح "النحاس" و"مكي" : بأنه لا يعرف زيادة «إن» إلا في النفي.[2]

❖ **الثالث**: أنّ المقصود فضل أولئك القوم على هؤلاء حتى يلزم المبالغة في التخويف، أي : أنهم كانوا أقوى منكم قوة ثم إنهم مع زيادة القوة ما نجوا من عقاب الله فكيف يكون حالكم وعند تساويهما يفوت هذا المقصود.[3]

1 – نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (المتوفى: 338هـ) - غرائب القرآن ورغائب الفرقان – تح : زكريا عميرات – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 – 1416 هـ - – ج: 6 – ص: 124 بتصرف

2- ينظر : أبو جعفر النحاس (المتوفى: 338هـ) – معاني القرآن – تح: محمد علي الصابوني – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ط،1 – 1409 هـ – ج6 – ص: 454. و ينظر: مكي بن أبي طالب – الهداية إلى بلوغ النهاية – مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف الشاهد البوشيخي – مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة – ج 11 – ص : 6858

3- ينظر : فخر الدين الرازي- مفاتيح الغيب – ج28 – ص:26.

الثاني : توجيه «إنْ» في قوله تعالى :﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾[1]

«إن» تتميز بأنها تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك في وقوعها ، إذا قلت: "إن تأتني آتك" فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟ ولا يقال: "إن طلعت الشمس آتك"، إلا إذا كان اليوم به غيم ، ويقال: إن مات فلان يحدث كذا ؛ لأن الموت ، وإن كان متحقق الوقوع إلا أنه غير معلوم وقته ، فهذا ما ميز به النحاة «إن» عن غيرها بإفادتها هذا المعنى وهو معنى الشك.

هنا يعرض ابن هشام ثلاث آيات كانت مواضع إشكال في كون «إن» تفيد الشك أم لا تفيده.؟ وهي على قسمين :

أحدهما: قوله تعالى :﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ وقوله : ﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ ذكر ابن هشام رأيين في «إن» في المثالين :

الأول : ذهب الكوفيون إلى أنّ «إن» في المثالين بمعنى «إذ» أي : إذ كنتم مؤمنين، لأنه لا شك في كونهم مؤمنين؛ والتقدير في مثال المشيئة : "إذ شاء الله" لأن الدخول لم يكن فيه شك ... وحجة الكوفيين في ذلك أن الفعل الذي دخلت عليه «إن» محقق الوقوع فثبت أنها بمعنى «إذ» لأن «إن» الشرطية تفيد الشك، بخلاف «إذ» ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "إن قامت القيامة كان كذا" لما يقتضيه من معنى الشك، ولو قلت "إذ قامت القيامة" أو "إذا قامت القيامة" كان جائزا؛ لأن إذ وإذا ليس فيهما معنى الشك، وإذا ثبت أن «إن» الشرطية فيها معنى الشك؛ فلا يجوز أن تكون ههنا الشرطية؛ ودل على أنها بمعنى «إذ».

[1] - الآيات على الترتيب : (المائدة: 57) ، (الفتح: 27) ، ﴿ الأعلى: 9 ﴾

الثاني: رأي الجمهور: أنها على أصلها في معنى الشرط أما في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ فهو شرط جيء به للتهييج والإلهاب كما تقول: "إن كنت إنسانا فأنت تفعل كذا وإن كنت ابني فأطعني" وإن كان لا يشك في أنه إنسان وأنه ابنه، ومعناه أن "من كان إنسانا أو ابنا فهذا حكمه".[1]

وأمّا في آية المشيئة ، فالاستثناء بمشيئة الله يقتضي الشك في الأمر وذلك محال على الله تعالى لأن الله عالم بعواقب الأمور، وإنما يكون مثل هذا الاستثناء من المخلوقين الذين لا يعلمون عواقب الأمور، ولا يدرون بأن ذلك الشيء يكون أو لا يكون والله عالم بما يكون وبما لا يكون[2] لذا أجيب عن ذلك بأمور منها :

أولا : بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل[3] فيكون ذلك على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك لقوله تعالى:﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾.[4]

ثانيا: أن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى الله لنا ذلك أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام

ثالثا : أن المعنى "لتدخلن جميعا إن شاء الله ألّا يموت منكم أحد قبل الدخول" فيكون الاستثناء من الدخول لأن بين (الرؤيا) وتصديقها سنة، ومات منهم في السنة أناس، فوقع الاستثناء على من يموت منهم قبل الدخول[5] ، لأنهم على غير يقين من بقائهم كلهم حتى يدخلوا ، فمجاز الآية " لتدخلن المسجد الحرام كلكم إن شاء الله آمنين".[6]

---

1 – ينظر: ابن هشام – مغني اللبيب – ج: 1 , ص: 39 و أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين- المكتبة العصرية – ط 1- 1424هـ- 2003م – ج: 2 / ص :518 ، 520

2- مكي بن أبي طالب القيسي – الهداية إلى بلوغ النهاية – ج 11/ ص : 6971

3 – ينظر: ابن هشام – المصدر السابق – ج :1/ ص : 40

4 – (الكهف: 23 –24) ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري – المصدر السابق– ج: 2 / ص :520

5 – – ابن هشام – المصدر السابق– ج1/ ص40

6 – أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (المتوفى: 427هـ) – الكشف والبيان عن تفسير القرآن – تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى 1422، هـ – 2002 م – ج9/ ص: 64

ثانيهما : قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾[1]

«إِنْ» في هذه الآية لايظهر كونها شرطية ، فإنّ الرّسول صلى الله عليه وسلم مأمور بالذكرى نفعت أو لم تنفع ، ولأنه كان مبعوثا إلى الكلّ ، فيجب عليه أن يذكّرهم سواء نفعتهم الذكرى أو لم تنفعهم ، ولأنه بُعِث مبلّغا للإعذار والإنذار ، فعليه التبليغ في كل حال تأكيدا للحجة واكتسابا للمثوبة ولمناقشة هذا المعنى ذكر "ابن هشام" في توجيه «إن» قولين:

الأول : أنها بمعنى «قد» نسبه "ابن هشام" إلى "قطرب"[2] وروي عن الكسائي قال: سمعت العرب تقول: إِنْ قَامَ زَيْد ، قال: فظنته شرطا، فسألهم، فقالوا: نريد: قَدْ قَامَ زَيْـد، وليس نريد: مَا قَامَ زَيْـد.[3] والمعنى : ذكّر بكل حال، فقد نفعت الذكرى[4]، إذ بها حصل إيمان كثير من الناس[5]

الثاني : أنها «شرطية» لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق؛ بل المراد التعميم أي : أمرٌ بالتذكير على الإطلاق غير مشروط بالنفع ، والتقدير: "إن نفعت الذكرى وإن لم تنفع" فاقتصر على القسم الواحد لدلالته على الثاني[6] ،كقوله تعالى:﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ ﴾[7]وأراد الحر والبرد جميعا.[8] وعليه فالتذكير واجب وإن لم ينفع.

---

[1] - ﴿ الأعلى: 9 ﴾

[2]– ينظر : ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 / ص39

وقطرب هو: محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب (000 – 206 هـ = 000 – 821 م): نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة. من الموالي. كان يرى رأي المعتزلة النظامية. وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة، قطرب لقب دعاه به أستاذه (سيبويه) ، من كتبه (معاني القرآن) ، ينظر : الأعلام للزركلي ، ج: 7 / ص:95

[3] – محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد المطرز الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب (المتوفى: 345هـ)– ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن تح : محمد بن يعقوب التركستاني – مكتبة العلوم والحكم – السعودية/ المدينة المنورة – ط1، 1423هـ - 2002م – ج1 /ص : 581

[4]– أبو المظفر، منصور بن محمد السمعاني– (المتوفى: 489هـ) – تفسير القرآن – تح : ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم – دار الوطن، الرياض – السعودية - ط1 ، 1418هـ- 1997م – ج6 / ص : 209

[5] – محمد بن أبي بكر الدماميني – شرح الدماميني على مغني اللبيب– ج1 / ص: 96

[6] – محمد بن علي الصبان – حاشية العلامة الصبان" على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك دار الكتب العلمية بيروت–لبنان – ط1 – 1417 هـ –1997م – ج 4 / ص : 13

[7] – (النحل: 81)

[8] – ينظر : ابن هشام – المصدر السابق – ج1/ ص35

ونقل ابن هشام رأي من تمسك بالأصل في توجيه «إن» على قولين :

الأول : أنها لحقيقة الشرط فتدل على معنى شرعي جديد وهو أن الأمر بالتذكير مشروط بنفع الذكرى[1] للإشعار بأن التذكير إنما يجب إذا ظن نفعه[2]

ولدفع الإشكال الذي مفاده أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان مأمورا بالذكرى على كل حال نفعت أو لم تنفع، فما معنى اشتراط النفع؟.[3]حكى ابن هشام مقالة تدفعه وهي أن اشتراط النفع بعد أن عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة[4]وهي مقالة الزمخشري إذ قال:« بأن هذه الشرطية إنما جاءت بعد تكرير التذكير وحصول اليأس من البعض لئلا يتعب نفسه ويتلهف عليهم. » [5]

الثاني: أن الشرط على غير حقيقته ، ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم [6] , أي: إن نفعت الذكرى، في هؤلاء الطغاة العتاة ، وهذا كله كما تقول لرجل: قل لفلان وأعد له إن سمعك ، إنما هو توبيخ للمشار إليه [7], قاصدا بهذا الشرط استبعاد ذلك، وأنه لن يكون.[8] وهذان القولان للزمخشري.

1 – أبو حيان – البحر المحيط– ج10 , ص457

2 – ناصر الدين أبو سعيد عبد الله البيضاوي (المتوفى: 685هـ) – أنوار التنزيل وأسرار التأويل
تح : محمد عبد الرحمن المرعشلي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط1 – 1418 هـ – ج5 , ص: 306

3 - ينظر : الزمخشري – الكشاف – ج4 / ص: 739

4 - – ينظر : – ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 , ص35

5 – ناصر الدين البيضاوي – المصدر السابق – ج 5 , ص: 306

6 – ابن هشام – المصدر السابق – ج1 – ص:35

7 – ابن عطية – المحرر الوجيز– ج5 , ص : 470

8 – الزمخشري – المصدر السابق– ج4 , ص739

الثالث: توجيه «إذ» في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾[1]

استشكل المعربون هذه الآية ، ووجه الإشكال يتعين في اختلاف الأزمنة فإن ﴿ إذ﴾ ظرف ماض و﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ظرف حالي و﴿يَنفَعَكُمُ﴾ مستقبل، لاقترانه بـ ﴿ لن﴾ التي لنفي المستقبل وقد ذكر ابن هشام مجمل الإشكالات التي تترتب على هذا الاختلاف بين الأزمنة وحاصلها : أن ﴿ إذ﴾ لا تبدل من ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ولا تكون ظرفا لـ﴿ينفع﴾ ولا لـ﴿مُشْتَرِكُونَ ﴾ وأهم ما ذكر ابن هشام في توجيه ﴿ إذ﴾ لدفع الإشكال وجهين:

الأول : أن تكون حرفا للتعليل بمنزلة «لام العلة » و ﴿ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ في محل رفع على أنه فاعل ﴿ينفع﴾ والتقدير : لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا[2] كما ينفع الواقعين في الأمر الصعب اشتراكهم فيه[3] فبين تعالى أن حصول الشركة في ذلك العذاب لا يفيد التخفيف كما كان يفيده في الدنيا[4] فنفى الله عنهم الانتفاع بالتأسي[5] لأن التأسي يسهّل المصيبة.[6]

الثاني: أنها ظرف بدل من ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ والتقدير : إذ ثبت ظلمكم أو تبين أنكم ظلمتم في الدنيا فلا يشكل جعله وهو ماض بدلا من ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ وهو مستقبل لأن تبين كونهم ظالمين عند أنفسهم إنما يكون يوم القيامة فاليوم وزمان التبيّن متحدان.[7]

---

[1] - (الزخرف: 39)

2 – ينظر: ابن هشام – مغني اللبيب – ج 1 – ص: 113 – 114

3– الزمخشري– الكشاف – ج 4 – ص: 252

4– الرازي– مفاتيح الغيب – ج 27– ص:633

5– أبو حيان – البحر المحيط – ج 9– ص: 375

6 – أبو إسحاق الزجاج – معاني القرآن وإعرابه – ج 4 – ص: 413

7 – ينظر: ابن هشام – المصدر السابق – ج 1– ص: 115 و الدماميني – حاشية الدماميني على مغني اللبيب – ج 1 – ص: 318 و الآلوسي (المتوفى: 1270هـ)– روح المعاني – تح : علي عبد الباري عطية – دار الكتب العلمية – بيروت – ط : 1، 1415 هـ – ج 13 – ص:82

قال الزمخشري : معناه: إذ صح ظلمكم وتبين ولم يبق لكم ولا لأحد شبهة في أنكم كنتم ظالمين، وذلك يوم القيامة.[1]

قال "ابن هشام" : فيجوز أن تكون «أنّ وصلتها » تعليلا والفاعل مستتر راجع إلى قولهم : ﴿يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾[2] أو إلى ﴿ٱلۡقَرِينُ﴾[3]

وعليه فالمعنى على هذا الوجه له ثلاث احتمالات:

الأول : لن ينفعكم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم

الثاني : لن ينفعكم التمني –تمني مباعدة القرين والتبرؤ منه– لأنكم في العذاب مشتركون

الثالث: لن ينفعكم القرين لأنكم في العذاب مشتركون[4]

ويرجح ابن هشام المعنيين الأخيرين: "ويشهد لهما قراءة بعضهم :﴿ إِنَّكُمۡ﴾ بالكسر على الاستئناف". [5]ووجه الاستشهاد أنّ قراءة الكسر لا يصح فيها الاحتمال الأول بل هي جملة مستأنفة استئنافا بيانيا في جواب سؤال عن العلة مقدر كأنه قيل: لم لا ينفعنا ذلك؟ فقيل إنكم في العذاب مشتركون.[6]

---

[1] - الكشاف – ج 4 – ص: 253

2 – إشارة إلى قوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ﴾ (الزخرف: 38)

3 – ابن هشام – مغني اللبيب – ج 1 – ص: 115

4 – ينظر : البيضاوي – أنوار التنزيل – ج 5 – ص: 91 و أبو حيان – البحر المحيط – ج9 – ص:375

5 – ابن هشام – المصدر السابق – ج 1 – ص: 115 ، وقراءة الكسر هي قراءة ابن عامر

6 - ينظر : الدسوقي – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – تح: يوسف البقاعي – دار الفكر، لبنان ، ط1 ، 1429 هـ ، ج 1 – ص: 119 ، وينظر: الدماميني – حاشية الدماميني على مغني اللبيب – ج 1 – ص: 319

الرابع: توجيه «إنّما» و«أنّما»في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1]

نبّـه "ابن هشام" في هذا الموضع على الخــلاف الواقع في معنى «إنّما» و«أنّما» مشيـرا إلى قولين :

الأول : ذهب الجمهور إلى أنّ «إنّما» تفيد معنى الحصر إذ حملوا دلالتها على «ما» و «إلا» وذهب " الزمخشري" إلى أن «أنّما» تشاركها في ذلك إذ قال : "«إنّما» لقصر الحكم على شيء أو لقصر الشيء على حكم ، كقولك: « إِنَّـمَا زَيـْدٌ قَائِـمٌ »وَ« إِنّمَا يَقُومُ زَيـْدٌ » وقد اجتمع المثالان في هذه الآية ، لأنّ ﴿ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ مع فاعــله بمنزلة: « إِنّمَا يَقُومُ زَيـْدٌ » و﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ بمنزلة: « إِنَّـمَا زَيـْدٌ قَائِمٌ » ، وفائدة اجتماعهما: الدلالة على أنّ الوحي إلى رسـول الله صلى الله عليه وسلــم ، مقصور على استــئثار الله بالوحــدانية"[2] وتابعه "البيضاوي"[3] فقال: "وذلك لأن المقصود الأصلي من بعثته مقصور على التوحــيد."[4]

الثاني : ذهب "أبو حيان إلى عدم إفادتهما للحصر إذ قال: "وقد أولع أكثر أصحابنا المتأخرين بأن «إنّما» فيها معنى الحصر حتى أجروا عليها أحكام حرف النفي و«إلا» والذي تقرر في علم النحو أن «ما» الداخلة على «إنّ» وأخواتها هي كافة لهن من العمل".[5]

وقد احتــج لما ذهب إليه بأن المعنى الشرعي المترتب عليه يجعل دعوى الحصر باطلة ، إذ قال: "لو كانت «إنّما» دالـة على الحصـر ، لزم أن يقال: إنّـه لـم يوح إليــه شيء إلاّ التوحيد وذلك لا يصح الحصـر فيه إذ قد أوحي إليه أشياء غير التـوحيد".[6]

---

[1] - (الأنبياء: 108)

[2]– الكشاف – ج3 – ص :139

[3] – عبد الله بن عمر بن محمد بن علي ا الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي(المتوفى:685 ه): قاض، مفسر، علامة. ولد في المدينة البيضاء (بفارس –قرب شيراز) وولي قضاء شيراز مدة. وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها ، من تصانيفه " أنوار التنزيل وأسرار التأويل – ط " يعرف بتفسير البيضاوي، و منهاج الوصول إلى علم الأصول – ط " و " لب اللباب في علم الإعراب – خ "

[4] – أنوار التنزيل – ج4 – ص : 162

[5] – التذييل والتكميل في شرح التسهيل– تح : حسن هنداوي– دار القلم ، دمشق – (دط) – ج2 – ص: 220

[6] – أبو حيان – البحر المحيط – ج7 – ص: 474

وأجاب ابن هشام بأنه : "حصر مقيد ، إذ الخطاب مع المشركين ، فالمعنى : ما أوحي إليّ في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك ، ويسمّى ذلك قصر قلب ، لقلب اعتقاد المخاطب وإلا فما الذي يقول هو في نحو ﴿وَمَامُحَمَّدٌإِلَّارَسُولٌ﴾ [1] فإنّ «ما» للنفي و«إلا» للحصر قطعا وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة ، ولكن لـمّا استعظموا موته ، جعلوا كأنهم اثبتوا له البقاء الدائم ، فجاء الحصر باعتبار ذلك ، ويسمى قصر إفراد". [2]

قال "السمين الحلبي" تلميذ أ"بي حيان" بعد أن ساق كلام شيخه : " الحصر بحسب كل مقام على ما يناسبه؛ فقد يكون هذا المقام يقتضي الحصر في إيحاءِ الواحدنية لشيءٍ جرى من إنكارِ الكفارِ وحدانيته تعالى، وأن الله لم يوح إليه لها شيئاً ".[3]

إذن ففي الآية حصران :

الأول : من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب ، قصر فيه الوحي على الوحدانية إذ نُزِّل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد إيحاء الإشراك إلى نبينا صلى الله عليه وسلّم حيث أصروا عليه.

الثاني : من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا ، قصر فيه الله تعالى على الوحدانية والإتيان به مبالغة في الرد وإلا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد.[4]

ووجه إفادتهما للحصر أنهما يدلّان على معنى واحد وهو التأكيد ، ولـمّا دخلت «ما» عليهما زادتهما تأكيدا على تأكيدهما يقول "علي بن عيسى الربعي"[5] فيما نقله "المرادي[6] عنه":

---

[1]- (آل عمران: 144)

[2] – مغني اللبيب – ج1 / ص : 60

[3]– الدر المصون – ج8 / ص : 214

[4] – ينظر : الصبان – حاشية العلامة الصبان – ج1 /ص : 418 ، وينظر: الآلوسي – روح المعاني – ج 9 /ص: 100

[5]- حسين بن علي بن عيسى الربعي أبو البَرَكَات : (000 – 447 هـ = 000 – 1055 م) عالم بالعربية والأدب، شيرازي الأصل، من أهل بغداد. ينظر : الإعلام للزركلي ج2 /ص: 246

[6] - الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري (المتوفى: 749 هـ) أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم: مفسر أديب. مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب. من كتبه (تفسير القرآن) و (شرح الشاطبية) في القرآت و (شرح ألفية ابن مالك – خ) ينظر: الأعلام للزركلي ، ج: 2 / ص: 211

أنه لما كانت كلمة «إنّ» لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها «ما» الزائدة المؤكدة ناسب أن تضمن معنى الحصر لأن الحصر ليس إلا تأكيدا على تأكيد".[1] وهو ما قرره "ابن يعيش"[2] في قوله : "وذلك أنّ «إنّما» زادت «إنّ» " تأكيدا على تأكيدها فصار فيها معنى الحَصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره ، فإنّ معنى : إنّما الله إله واحد أي: ما الله إلّا إله واحد".[3]

وفي إفادة «أنّما» للحصر قال "ابن هشام" : "الأصحّ أنها فرع عن "إنّ" المكسورة ومن هنا صحّ للزمخشري أن يدّعي أنّ «أنّما» بالفتح تفيد الحصر كـ«إنّما»[4] ونقل "السّيوطي" عن "التنوخي"[5] أنه قال :"كلّما أوجب أن «إنّما» بالكسر للحصر ، أوجب أن «أنّما» بالفتح للحصر ، لأنها فرع عنها ، وما ثبت للأصل ثبت للفرع ما لم يثبت مانع منه والأصل عدمه".[6] وقال "الآلوسي"[7] : "ويؤيده هنا أنّها بمعنى المكسورة لوقوعها بعد الوحي الذي هو في معنى القول".[8]

---

[1] - الجنى الداني – ج1 – ص: 397

[2] - يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(553 – 643 هـ): من كبار العلماء بالعربية ، مولده ووفاته في حلب. من كتبه " شرح المفصل – ط " و " شرح التصريف الملوكي – خ " لابن جني . ينظر: الأعلام للزركلي ، ج: 8 /ص: 206

[3] - شرح المفصل للزمخشري – إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – (دط) – ج8 – ص: 56

[4] – مغني اللبيب – ج1 – ص : 59

[5] – محمد بن محمد بن محمد بن عمرو، أبو عبد الله زين الدين التنوخي (المتوفى : 748 هـ): أديب دمشقي، استقر في بغداد. له كتب، منها (الأقصى القريب في علم البيان – ط) وهو الكتاب الذي نقل منه السيوطي ينظر: الأعلام للزركلي ، ج: 7 ، ص: 35

[6]– الإتقان في علوم القرآن – ج3 – ص : 170

[7] – محمود بن عبد الله الآلوسي، شهاب الدين، أبو الثناء(1217 – 1270 هـ): مفسر، محدث، أديب، من المجددين، من أهل بغداد، مولده ووفاته فيها ينظر: الأعلام للزركلي ، ج:7 ، ص: 176

[8] – روح المعاني– ج 9 – ص: 101

الخامس: توجيه «أنْ» في قوله تعالى:﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [1]

قد تقـرر في علم النحو أن «أَنْ» الواقعة بعد «لـمّا» "زائدة" قال "الأخفش": "وأما «أنْ» الخفيفة فتكون زائدة مع «فلـمّا» و «لـمّا» ، وقال أيضا: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[2] وإنما هي "فلمّا جاء البشير" ، وقال: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ ، يقول: "ولـمّا جاءت"[3] قال "الرّماني"[4] : « لَمَّا أَنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ » والمعنى: « لَمَّا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ » إلا أنّـك أتيت بـ«أَنْ» للتوكيد ومنه قـوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾.[5] وقال "ابن هشام" : ولا معنى لـ«أَنْ» الزائـــدة غير التوكـيد كسائـــر الـــــزوائد.[6]

وذهب "الزمخشري" في هذه الآية إلى فهم دقيق في المعنى بناء على معنى التوكيد إذ قال : "«أَنْ» صلة أكدت وجود الفعلـين مترتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لـمّا أحسّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث"[7]

وعلل ذلك "الكرماني"[8] بقوله : لأنّ «لـمّا» يقتضي جوابا وإذا اتصل به «أَنْ» دلّ على أنّ الجواب وقـع فى الحال من غير تـراخ [9]، وبيّن "الرّازي"[10] على هذا وجه الحكمة في عدم دخولها في قصّة إبراهيم في قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾[11] لأنّ جوابها قول الملائكة : ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا

---

[1] - (العنكبوت: 33)

[2] - (يوسف: 96) ،

[3] – ينظر : معاني القرآن– تح: هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي، القاهرة – ط1، 1411 هـ – 1990 م – ج:1 /ص:121

[4] – علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني(296 – 384 هـ): باحث معتزلي مفسر ، من كبار النحاة ، مولده ووفاته ببغداد ، له نحو مئة مصنف ينظر: الأعلام للزركلي ، ج: 4 /ص: 317

[5]– رسالة منازل الحروف تح: إبراهيم السامرائي – دار الفكر – عمان – (دط) – ص: 47

[6] – مغني اللبيب – ج :1 /ص 52

[7] – الكشاف – ج3 / ص:453

[8] - محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني (المتوفى: 505 هـ) يعرف بتاج القراء ، عالم بالقرآت ، له كتاب "العجائب والغرائب" في التفسير ، "البرهان في متشابه القرآن" و "شرح اللمع لابن جني" ينظر: الإعلام للزركلي ،ج 7 ، ص:168

[9] – أسرار التكرار في القرآن – تح : عبد القادر أحمد عطا – دار الفضيلة – (دط)– ص : 199 بتصرف

[10] - محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ(544 – 606 هـ) : الإمام المفسر. ينظر: الإعلام للزركلي ،ج 6 ، ص:313

[11] - (العنكبوت: 31)

مُهۡلِكُوٓاْ﴾ وهو لم يكن متصلا بمجيئهم لأنهم بشروا أولا ولبثوا، ثم قالوا: ﴿إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ﴾ وأيضا فالتأني واللبث بعد المجيء ثم الإخبار بالإهلاك حسن ، فإنّ من جاء ومعه خبر هائل يحسن منه أن لا يفاجئ به ، والواقع هاهنا ، هو خوف لوط عليهم ، والمؤمن حين ما يشعر بمضرة تصل بريئا من الجناية ، ينبغي أن يحزن ويخاف عليه من غير تأخير ، إذا علم هذا فقوله هاهنا: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا﴾ يفيد الاتصال يعني خاف حين المجيء"

ثم عقب "الرازي" بعد ذلك بقولته المشهورة بأنه: "ما من حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة، ثم إن العقول البشرية تدرك بعضها ولا تصل إلى أكثرها، وما أوتي البشر من العلم إلا قليلا".[1]

وذكر "ابن هشام" أنه ليس في كلام "الزمخشري" ما يخالف كلام النحويين لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده، و«لمّا» تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك".[2] ولهذا قال "الآلوسي" مؤكدا ما قاله "ابن هشام" جامعا بين كلام "الزمخشري" وكلام النحويين : "و«أنْ» مزيدة لتأكيد الكلام التي زيدت فيه فتؤكد الفعلين واتصالهما المستفاد من «لمّا» حتى كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان".[3]

وقد بين "الرضي"[4] أن المراد بالحرف الزائد هو ما لا يتغير به أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببه إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنه لم يفد شيئا لِمَا لم تغاير فائدته العارضة: الفائدة الحاصلة قبلها".[5]

[1] – مفاتيح الغيب – ج25 – ص: 52

[2] – ينظر: مغني اللبيب – ج1 – ص: 52 , 53

[3] – روح المعاني – ج10 – ص: 360

[4] - محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين(المتوفى:686 ه): عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب – ط) في النحو ، و (شرح مقدمة ابن الحاجب – ط) وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف. ينظر: الأعلام للزركلي، ج:6 ص:86

[5] - شرح الرضي على الكافية – ج4 – ص 432 ، 433

السادس: توجيه «أو» في قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ١٤٧﴾[1]

استنبط االنحويون لـ«أو» اثني عشر معنى ولكنّ "ابن هشام" يخلص من مناقشة هذه المعاني إلى التنبيه التالي: التحقيق "أنّ «أو» موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى «بل» ، وإلى معنى «الواو» ، أما بقية المعاني فمستفادة من غيرها"[2] وقد ذكر لـ«أو» في هذه الآية أقوالا :

الأول : أنّ «أو» بمعنى «بل» قال "الفراء" : "كقـــولك في الكلام: اذهب إلى فلان أو دع ذلـك فلا تبـرح الـيوم، فقـد دلّك هذا على أنّ الرّجل قد رجع عن أمره الأول ، وجعل «أو» في معنى «بل»"[3] وقال "الطبري" في تفسيرها : "فأرسلنا يونس إلى مئة ألف من الناس ، أو يـزيدون على مـئة ألف".[4]

ولا يصــح القـول بـأنّ «أو» بمعنى «بل» عند البصـريـين قال "المبرد"[5] : «بل» لا تـأتى في الواجب في كـلام واحـد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان ، وهذا منفي عن الله عز وجل ، لأن القائل إذا قال: « مررت بزيد غالطا فاستدرك ، أو ناسيا فتذكر قال : « بل عمـرو» ، ليـــضرب عن ذلك"[6] وذهب "الرّضيّ" إلى أنها بمعنى «بل» إلاّ أنّ معنى الآية مختـلف "لأنه تبارك وتعالى أخبر عنهم بأنـهم مائة ألف ، بناء على ما يحزر[7] الناس من غير تعمق ، مع كونه تعالى عالما بعـددهم وأنـهم يزيـدون ثم أخذ تعالى في التحقيق ، فأضرب عما يغلط فيه غيره ، بناء منهم على ظاهر الحزر، أي : أرسلناه إلى جماعـــة يحـزرهم الناس مائة ألف ، وهم كانوا زائـــدين على ذلك".[8]

---

1 - (الصافات: 147)

2 – ينظر : مغني اللبيب – ج1 / ص: 95

3 - معاني القرآن – تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي – دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر – ط1 – ج2 – ص: 393

4 – جامع البيان – ج 21 / ص: 115 ، 116 بتصرف

5 - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المعروف بالمبرد (210 – 286هـ) : – بفتح الراء المشددة عند الأكثر وبعضهم يكسر– إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. من كتبه (الكامل – ط) و (المذكر والمؤنث – خ) و (المقتضب – ط) ينظر: الأعلام للزركلي ج7/ص:144

6- المقتضب – ج3 – ص: 304 – بتصرف

7 - الحزر: تقديرك عدد الشيء بالحدس حَزَرَ الشيء يَحْزُرُه ويَحْزِرُهُ حَزْراً ، قَدَّرَه بالحَدْسِ تقول : أَنا أَحْزر(بضم الزاي أوكسرها) هذا الطعام كذا وكذا قفيزاً – (ينظر: لسان العرب مادة: حزر ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، ج:4 ، ص:185)

8 – شرح الرضي على الكافية - ج 4 / ص:396

وذهب "الصبان[1] مذهب "الرضي" إذ قال في حاشيته : "فتكون للإضراب عن الإخبار بأنهم مائة ألف بناء على حزر الرأي ، مع علمه تعالى بزيادتهم إلى الإخبار عن تحقيق".[2]

الثاني : أنّ «أو» بمعنى «الواو». قال "الأخفش": " ومخرجها في العربية أنك تقول: « لا تجالس زيدا أو عمرا أو خالدا » فإن أتى واحدا منهم أو كلهم كان عاصيا. كما أنك إذا قلت: « اجلس إلى فلان أو فلان أو فلان » فجلس إلى واحد منهم أو كلهم كان مطيعا.[3]

الثالث: أنّ «أو» للتخيير أي: "إذا رآهم الرائي تخيـر بين أن يقـول هم مئة ألف أو يقول هم أكـثر" ويرفض "ابن هشام" هذا الرأي لفساده ، ووضوح بطلانه ، إذ يقول: "ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ".[4] قال "الدماميني"[5] شارحا لعبارة "ابن هشام" : "فإن حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أمرين فإما أن يكونوا مائة ألف وإما أن يكونوا أزيد من ذلك فإن كانوا في الواقع مائة ألف فكيف يسوغ للرائي أن يخبر بأنهم أزيد ؟ وإن كانوا أزيد فكيف يسوغ الإخبار بأنهم مائة ألف".[6]

الرابع : أنّ «أو» للشك قال "ابن هشام" : "قيل: هي للشك مصروفا إلى الرائي"[7] والمعنى : "أو يزيدون في تقديركم أنتم إذا رآهم الرائي قال هؤلاء مائة ألف أو يزيدون على المائة". [8] أي : "أنّ "أنّ الرائي إذا رآهم شك في عـدّتهم لكثرتهم"[9] , والغرض: الوصف بالكـــثرة.[10]

---

[1] – محمد بن علي الصبان. أبو العرفان (المتوفى: 1206 هـ): عالم بالعربية والأدب ، والمنطق والسيرة، والحديث ومصطلحه ، مولده ووفاته بالقاهرة ، له منظومات مفيدة في العربية والحديث ومصطلحه وضبط رجاله. ينظر :الأعلام للزركلي ج:6 / ص: 297

[2] – حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني" – ج3 / ص:158 ، 159

[3] – معاني القرآن – ج1 / ص:34

[4] – مغني اللبيب – ج1 / ص:91

[5] – البَدْر الدَّمَامِيني (763 – 827 هـ) محمد بن أبي بكر المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالبدر الدماميني: عالم بالشريعة وفنون الأدب ، من كتبه : (شمس المغرب في المرقص والمطرب – خ) أدب (مصابيح الجامع – خ) شرحه لصحيح البخاري– ينظر: الأعلام للزركلي، ج6 / ص:57

[6] – شرح الدماميني على مغني اللبيب – ج1 / ص: 255

[7] – مغني اللبيب – ج1 / ص:92

[8] – الزجاج – معاني القرآن وإعرابه – ج5 / ص:109

[9] – أبو البركات الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف – ج2 / ص: 393

[10] – الزمخشري – الكشاف – ج4 / ص:62

الخامس : أنها للإبهام وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به[1] والمعنى: وأرسلناه إلى أحد العددين[2] والإبهام بالنسبة إلى أن الله تعالى أبهم أمرهم،[3] والقصد من الإبهام في الخبر تهويل الأمر على المخاطب من إطلاقه على حقيقته[4].

يظهر مما سبق والله أعلم أن الأقرب إلى الصّواب قول غالبية البصريين ، في أنها بمعنى الشك لأمور معتبرة منها:

أولا : أنه إبقاء لـ «أو» على بابها في كونها شكا من حيث كان الشك ترددا بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر[5] ، والأصل في كل حرف ألّا يدلّ إلاّ على ما وضع له ، ولا يدلّ على معنى حرف آخر ، فمن تمسّك بالأصل استغنى عن إقامة الدّليل.[6]

ثانيا: أنّ القرآن نزل بلغة العرب وأساليبها في التعبير وخاطب العرب على حسب مداركهم ومقدار فهمهم وهذا ما نبه عليه "الزجاج" قائلا: إنّ العباد خوطبوا على لغتهم ومقدار فهمهم، وقيل لهم في هذا ما يقال للذي يحزر (بضم الزاي أو كسرها)[7] ، وقال ابن جني: "وذلك أنّ هذا كلام خرج حكاية من الله –عز وجل– لقول المخلوقين ، وتأويله عند أهل النظر "وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون".[8]

[1] – الزركشي – البرهان في علوم القرآن – ج4 / ص: 209

[2] – الماوردي (المتوفى: 450هـ)– النكت والعيون – تح : ابن عبد المقصود – دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – ج5 – ص:69

[3] – السمين الحلبي – الدر المصون – ج9 / ص:332

[4] – الزركشي – البحر المحيط في الفقه – ج3 / ص:174

[5] – ينظر : السهيلي – نتائج الفكر – دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ط :1 – 1412 – 1992 م – ص:198

[6] – ينظر: أبو البركات الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف – ج2 /ص393

[7] – معاني القرآن – ج5 / ص: 71 بتصرف

[8] – الخصائص – ج2 / ص:463

السابع: توجيه الباء في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [1]

ذكر ابن هشام لهذه الباء أقوالا:

الأول : أنها للتبعيض : أي : يشرب منها قال "ابن قتيبة"[2] : "تقول العرب: شربت بماء كذا وكذا أي من ماء كذا".[3]

الثاني : أنها من باب التضمين ، والتضمين إلحاق مادة بأخرى ، في التـــعدي أو اللزوم ، لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد فيكـــون اللفظ مستعملا في مجمـــوع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر.[4]

ففي هذه الآية "ضُمِّن الفعل ﴿ يَشْرَبُ﴾ معنى «يروي» ولذا عُدّي بالباء ، ولم يُلغ مع ذلك المعنى الأصلي ، إذ الرّيّ هو منتهى الشرب ، فجمع الفعل بهذا التضمين بين معنيين لم يلغ أحدهما الآخر ولم يعارضه" [5] ، قال "ابن تيمية" :"فإنّ الشارب قد يشرب ولا يروى فإذا قيل : «يشرب منها» لـم يدلّ على الريّ ، وإذا ضُمِّن معنى الرّيّ فقيل : ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ كان دليلا على الشرب الذي يحصل به الرّيّ ، وهذا شرب خاص دلّ عليه لفظ الباء[6].

الثالث : أنها زائدة : ذكر الفراء "أنّ يشرب بها ويشربها سواء في المعنى ، ومثله: "إنه يتكلم بكلام حسن، ويتكلم كلاما حسنا".[7]

الرابع : أنها للإلصاق وهو مذهب الزمخشري إذ قال : فإن قلت: "لم وصل فعل الشرب بحرف الابتداء أولا، وبحرف الإلصاق آخرا؟ قلت: لأنّ الكأس مبدأ شربهم وأوّل غايته ، وأما العين فبها يمزجون شرابهم ، فكان المعنى: يشرب عباد الله بها الخـمر، كما تقـول: شربت الماء بالعسل"[8].

---

[1] - (الإنسان: 6)

[2] - عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوَريّ، أبو محمد (213 – 276 هـ): من أئمة الأدب ، ومن المصنفين المكثرين ، ولد ببغداد وتوفي بها ، من كتبه: " تأويل مختلف الحديث – ط " و " أدب الكاتب – ط " و " وكتاب " المعاني – ط " و " عيون الأخبار – ط " و " الشعر والشعراء – ط " ينظر: الأعلام للزركلي: ج:4 / ص:137

[3] – تأويل مشكل القرآن – تح":إبراهيم شمس الدين– دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ص: 301

[4] – الصبان – حاشية الصبان على شرح الأشموني – ج2 / ص:138

[5] – أحمد سعيد الخطيب – المعنى القرآني في ضوء اختلاف القراءات – د , ن , ط – ص:52

[6] - مجموع الفتاوى –ج20 / ص: 474

[7] – معاني القرآن – ج 3 / ص: 215

[8] – الكشاف – ج4 / ص: 668

الثامن: توجيه «كلا على الردع والزفي مواضع من القرآن الكريم

ذهب الجمهور إلى أنّ «كلّا» معناها الردع والزجر[1] وقد ردّ ابن هشام قول الجمهور بأنه لا يظهر معنى الزجر في «كلاّ» المسبوقة بنحو: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ ، ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ﴾[2] كما استبعد كونها للزجر في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾[4]

وقد تمسك بعضهم في هذه الأمثلة بمذهب سيبويه ومتابعيه من البصريين :

المثال الأول : قوله تعالى ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨ كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ۝٩﴾

قال الزمخشري :"كلّا ارتدعوا عن الاغترار بكرم الله والتسلّق به"[5] وقال أبو حيان : "«كلّا» ردع وزجر لما دلّ عليه ما قبله من اغترارهم بالله تعالى أو لِمَا دلّ عليه ما بعد «كلّا» من تكذيبهم بيوم الجزاء والدين أو شريعة الإسلام".[6]

المثال الثاني : في قوله تعالى :﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ۝٧﴾

قال الزمخشري: أن المعنى: "ردعهم عما كانوا عليه من التطفيف والغفلة عن ذكر البعث والحساب ونبههم على أنه مما يجب أن يتاب عنه ويندم عليه"[7] .

---

[1] - ينظر : سيبويه – الكتاب – تح : عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي ، القاهرة – ط3 ، 1988 م - ج4 / ص:235 ، / الزجاج – معاني القرآن وإعرابه – ج4 / ص: 85 ، ابن السراج – الأصول في النحو- ج3 / ص:179

[2] - الآيات كاملة : قَالَ تَعَالَى:﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨ كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ۝٩ ﴾ (الإنفطار: 8 ا 9)

قَالَ تَعَالَى:﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ﴾ : (المطففين 6 ا 7)

قَالَ تَعَالَى:﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ ۝٢٠ ﴾ (القيامة : 19 ا 20)

[3] - (العلق:- 6)

[4] - (المدثر: 32) ، ينظر : ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 / ص: 249 – 250 – 251 بتصرف

[5] – الكشاف – ج 4 / ص:716

[6] – البحر المحيط – ج 10 / ص: 422

[7] – الكشاف- ج:4 / ص:721

المثال الثالث : في قوله تعالى : ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾﴾

قال الزمخشري :"كلا ردع لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن عادة العجلة وإنكار لها عليه وحث على الأناة والتؤدة وقد بالغ في ذلك بإتباعه قوله ﴿ بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴾ كأنه قال: بل أنتم يا بني آدم لأنكم خلقتم من عجل وطبعتم عليه تعجلون في كل شيء، ومن ثم تحبون العاجلة وتذرون الآخرة[1].

المثال الرابع : في قوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾﴾

قال الزمخشري :كلا ردع لمن كفر بنعمة الله عليه بطغيانه، وإن لم يذكر لدلالة الكلام عليه[2] ووافقه أبو حيان.[3]

المثال الخامس : في قوله تعالى : ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾

قال الزمخشري :" إنها ردع لمن ينكر أن تكون إحدى الكبر نذيرا". [4]

وحكى الرازي "أنها ردع لقول أبي جهل وأصحابه: إنهم يقدرون على مقاومة خزنة النار أو أنها ردع لهم عن الاستهزاء بالعدة المخصوصة".[5]

[1] - الكشاف – ج4 / ص : 661

[2] - المصدر نفسه – ج4 / ص : 777

[3] - البحر المحيط – ج10 / ص : 508

[4] – الكشاف- ج4 / ص :653

[5] – مفاتيح الغيب – ج: 30 / ص: 713

التاسع: توجيه "اللام" في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾ [1]

ذكر "ابن هشام" لهذه اللام ثلاثة أقوال :

أولها : أنها للتعليل وأنه لما قبلها والمعنى : "أهلك الله جل وعز أصحاب الفيل ، لتألف قريش رحلة الشتاء والصيف"[2] ، قاله الأخفش[3]

قال "الرازي" : "يدل على صحة هذا القول أنّ قوله تعالى في آخر هذه السورة: ﴿فَلۡيَعۡبُدُواْ﴾ إشارة إلى أول سورة الفيل، كأنه قال: فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي قصده أصحاب الفيل ، ثم إنّ ربّ البيت دفعهم عن مقصودهم لأجل إيلافكم ونفعكم لأنّ الأمر بالعبادة إنما يحسن مرتبا على إيصال المنفعة".[4]

ثانيها : أنّ التعليل حاصل لما بعدها وتعلقها بـ ﴿فَلۡيَعۡبُدُواْ﴾ [5] والمعنى: "أمرهم أن يعبدوه لأجل إيلافهم الرحلتين"[6] أي : "فليعبد هؤلاء رب هذا البيت لإلفهم رحلة الشتاء والصيف"[7] ذكره سيبويه[8]

قال الزمخشري : "فإن قلت: فلم دخلت الفاء؟ قلت: لما في الكلام من معنى الشرط ، لأن المعنى: إمّا لا ، فليعبدوه لإيلافهم ، على معنى: أن نعم الله عليهم لا تحصى ، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه ،فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة".[9]

ثالثها : "أن تكون هذه اللام غير متعلقة ، لا بما قبلها ولا بما بعدها ، بل متعلقة بمحذوف تقديره « اعجبوا »"[10] ، والمعنى : "اعجبوا لإيلاف قريش رحلة الشتاء والصيف

---

[1] - (قريش: 1) ،

[2] - محمد بن عُزير السجستاني، أبو بكر العُزيري (المتوفى : 330هـ) – غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب تح : محمد أديب عبد الواحد جمران – دار قتيبة – سوريا – ط1 ، 1416 هـ - 1995 م – ص : 500

[3] – معاني القرآن – ج2 / ص:585

[4] - مفاتيح الغيب – ج 32 / ص: 295

[5] – مغني اللبيب – ج1 / ص:276

[6] – مفاتيح الغيب– ج 32 / ص : 295

[7] – الزجاج – معاني القرآن - ج5 / ص:365

[8] - الكتاب – ج3 / ص:127

[9] - الكشاف– ج 4 / ص: 800 , 801

[10] – مغني اللبيب – ج1 / ص:276

وتركهم عبادة ربّ هذا البيت، ثم أمرهم بعبادته"[1] ، "ونظيره في اللّغة قولك " لزيد وما صنعنا به ولزيد وكرامتنا إياه" وهذا اختيار الكسائي[2]

والحاصل في هذه المسألة أن توجيه اللّام إلى معانيها المحتملة يفضي إلى أوجه متباينة في التفسير.

ثم إنه يُذكر لكل وجه علته والحكمة منه ، ففي بيان وجه الحكمة من أنّ المعنى: أهلك الله أصحاب الفيل لتألف قريش الرحلتين ، قال أبو حيان : "فذكر ذلك للامتنان عليهم ، إذ لو سلّط عليهم أصحاب الفيل ، لتشتتوا في البلاد والأقاليم ، ولم تجتمع لهم كلمة"[3] ، وقال الزمخشري : "والمعنى أنه أهلك أهل الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك ، فيتهيبوهم زيادة تهيب ، ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الأمن في رحلتهم فلا يجترئ أحد عليهم".[4]

وفي بيان الحكمة من الأمر بعبادته لأجل نعمة الإيلاف أنها نعمة ظاهرة كما سبق تنبيه الزمخشري

وفي الحكمة من توجيهها على التعجب قال الرازي : "وذلك لأنّهم كل يوم يزدادون غيا وجهلا وانغماسا في عبادة الأوثان، والله تعالى يؤلف شملهم ويدفع الآفات عنهم وينظم أسباب معايشهم ، وذلك لا شك أنه في غاية التعجب من عظيم حلم الله وكرمه".[5]

ثم لا يخفى ما تثيره تلك المعاني من إشكالات ومناقشات تفضي إلى مجموعة من المسائل والقضايا ،كالإشكال الذي ذكر في تعليق هذه اللام بالسورة المتقدمة ، من أن ذلك يقتضي عدم الفصل بين السورتين ، وجعلهما كالسورة الواحدة ، إذ نقل

[1] - الطبري – جامع البيان – ج 24 / ص : 621
[2] - الرازي – مفاتيح الغيب – ج 32 / ص: 296
[3] - البحر المحيط – ج 10 / ص : 547
[4] - الكشاف – ج 4 / ص: 801.
[5] – مفاتيح الغيب – ج 32 / ص: 296

الخلاف في هذا الشأن بعض أهل العلم فقال ابن قتيبة : "يذهب بعض الناس إلى أن هذه السورة وسورة الفيل واحدة ... وتوهم القوم أنهما سورة واحدة ، لأنهم رأوا قوله: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ﴾ مردودا إلى كلام في سورة الفيل"[1] ، ونقل الطبري الإجماع على أنهما سورتان تامتان ، وهذا دليل على فساد القول الذي يعتبر اللام متعلقة بما قبلها[2] والإشكال الآخر الذي ورد في توجيه اللام على التعليل لما قبلها ، حكاه ابن هشام قائلا : "وضُعّف بأن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت".[3] وكذلك حكاه "الرازي" وأجاب عنه من وجوه قائلا:

أ- أنّا لا نسلم أن الله تعالى إنما فعل بهم ذلك لكفرهم، فإن الجزاء على الكفر مؤخر للقيامة، قال تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ ﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ ﴾[4] ولأنه تعالى لو فعل بهم ذلك لكفرهم لكان قد فعل ذلك بجميع الكفار، بل إنما فعل ذلك بهم لإيلاف قريش ولتعظيم منصبهم وإظهار قدرهم.

ب – هب أنّ زجرهم عن الكفر مقصود لكن لا ينافي كون شيء آخر مقصود حتى يكون الحكم واقعا بمجموع الأمرين معا.

ج – هب أنّهم أهلكوا لكفرهم فقط، إلا أن ذلك الإهلاك لمّا أدّى إلى إيلاف قريش جاز أن يقال: أهلكوا لإيلاف قريش.[5]

---

[1]- تأويل مشكل القرآن - ص: 234

[2]- ينظر : جامع البيان - ج24 – ص: 620

[3] - مغني اللبيب - ج1 – ص:276

[4] - (غافر: 17) ، (فاطر: 45)

[5] - مفاتيح الغيب- ج32– ص:294

العاشر: توجيه «اللام» في قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾ [1]

نبه ابن هشام على اختلافهم في توجيه «اللام» من ﴿لِيُضِلُّواْ﴾ في قراءة فتح الياء[2] عقب حديثه عن لام العاقبة مشيرا إلى ثلاثة أقوال[3] :

أولها : أنها للتعليل قاله الفراء[4]، وهو تعليل للإيتاء السابق أي: فكان الإتيان لكي يضلوا والكلام إخبار من موسى عليه السلام بأن الله تعالى إنما أمدهم بالزينة والأموال استدراجا ليزدادوا إثما وضلالة ،كما أخبر سبحانه عن أمثالهم بقوله سبحانه : ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾[5]. فدلّ هذا على أنه تعالى قد يريد إضلال المكلّفين ، وخالف في ذلك المعتزلة بما وجب عندهم أنه تعالى منزه عن فعل القبيح وإرادة الكفر قبيحة .[6]

ثانيها : أنّها لام العاقبة فهي لما يؤول إليه الأمر ، قاله الأخفش[7] والمعنى : فآل أمرهم إلى ذلك ، وكأنّهم فعلوا ذلك لهذا ، وهم لم يؤتوا المال ليضلوا ، ولكن لمّا كان عاقبة أمرهم الضلال ،كانوا كأنهم أوتوها لذلك ، فيكون ذلك إخبارا منه عليه السلام بأنّ عاقبة ذلك الإيتاء الضلال.[8]

ثالثها : أنّها لام الدعاء : كما يقال : « لِيَغْفِرِ اللهُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلِيُعَذِبِ اللهُ الكَافِرِينَ» والمعنى: "ربّنا ابتلهم بالضلال عن سبيلك"[9]

---

[1] - (يونس: 88)

[2] – قرأ الجمهور بفتح الياء وقرأ عاصم وحمزة والكسائي برفع الياء ، ينظر : أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأَهْوَازي (المتوفى: 446هـ) – الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة تح : دريد حسن أحمد – دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط: 1، 2002 م – ص:205

[3] – ينظر : مغني اللبيب – ج1 / ص: 282

[4] - معاني القرآن – ج1 / ص:477

[5] - (آل عمران: 178)

[6] – ينظر : الآلوسي – روح المعاني – ج 6 / ص: 161 و أبو حيان – البحر المحيط – ج 6 / ص: 99 و الرازي – مفاتيح الغيب – ج17 / ص: 292 .

[7] – معاني القرآن – ج1 / ص:377

[8] – ينظر : النحاس – معاني القرآن – ج3 / ص:310 – الزركشي – البرهان – ج4 / ص: 348 ، والآلوسي – روح المعاني – ج 6 / ص: 161

[9] – الرازي – مفاتيح الغيب– ج17 / ص:293

واختاره "ابن هشام" إذ قال : ويـؤيده أنّ في آخر الآية ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ ﴾.[1] ووجه تأييد "ابن هشام" هو : مراعاة انـتظام الكلام من إيـراد الأدعية منسـوقة نسقا واحدا

ويشـرح الآلوسي انتـظام الكلام الذي نبّه عليه ابن هشام حاكيا ذلك عن بعضهم : "إنّ موسى عليه السلام ذكر قوله :﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةٗ وَأَمۡوَٰلٗا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ تمهـيدا للتخلص إلى الدّعاء عليهم أي : إنّك أوليتهم هذه النّعمة ليعبدوك ويشكروك ، فما زادهم ذلك إلا طغيانا وكفرا ، وإذا كانت الحال هذه فليضلّوا عن سبيلك ... فقدّم الشّكاية منهم والنّعي بسوء صنيعهم ليتسلق منه إلى الدعاء". [2]

وأشكل على هذا المعنى أنه ينافي غرض البعثة وهو الدعوة إلى الإيمان والهدى.؟

وأجاب الزمخشري بأنّ موسى عليه السلام ، " قد علم بالتجربة وطول الصحبة ، أنه لا يجيء منهم إلا الغيّ والضلال ، وأنّ إيمانهم كالمحال الذي لا يدخل تحت الصحة ، أو علم ذلك بوحي من الله ، فاشتد غضبه عليهم ، وأفرط مقته وكراهته لحالهم ، فدعا الله عليهم بما علم أنّـه لا يكون غيـره كما تـقول: لَعَنَ اللهُ إِبْـلِيس، وأخـزى الله الكـــفرة".[3]

أمّا "ابن هشام" فيدفع هذا الإشكال بتـقديم مـثال عن دعاء نبي الله نوح علـيه السلام إذ دعـا على قومه بالضلال ، قال: "ومثله في الدعاء :﴿ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلٗا ﴾[4]

---

[1] – مغني اللبيب – ج1 / ص: 282

الآية كاملة : قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةٗ وَأَمۡوَٰلٗا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَۖ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ٨٨ ﴾ (يونس:88)

[2] – روح المعاني – ج 6 / ص: 161

[3]– الكشاف – ج2 / ص:365

[4] – (نوح: 24) ، ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 / ص: 283

الحادي عشر : توجيه "اللام" في قوله تعالى : ﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ﴾[1]

جرت عادة "ابن هشام" فيما هو بصدد بيانه أن ينبه على ما اشتمل عليه من المواضع التي تعدّ من جملته كأنْ ينبه على ما قد شذ منه أو ما خفي وجهه أو ما اختلف فيه أو ما يحتمله الظاهر منه كهذه الآية التي ساقها عقب ذكره لـ«لام الطلب» لأنّ ظاهرها يحتملها ويحتمل غيرها مشيرا إلى وجهين[2]:

أحدهما: أنها «لام التعليل» ، والمعنى:" أن الحامل لهم على الشرك هو كفرهم بما أعطاهم الله تعالى وتلذذهم بما متعوا به من عرض الدنيا"[3] ، ويرى الطبري أنّ التعليل لا يصلح في قوله :﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ وذلك لأنّ لام قوله : ﴿لِيَكۡفُرُواْ﴾ تصلح للتعليل ، لأنها شرط لقوله: ﴿ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ﴾[4] , أي :كي يكفروا بما آتيناهم من النعم، وليس ذلك كذلك في قوله: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ لأنّ إشراكهم بالله كان ليكفروا بنعمته، وليس إشراكهم به تمتعا بالدنيا، وإن كان الإشراك به يسهل لهم سبيل التمتع بها»[5] ووافقه "مكي بن أبي طالب" إذ قال : "فإنّ تمتعهم بدنياهم ليس من شرط قوله: ﴿إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ﴾ فإذا لم يشركوا لم يتمتعوا، إنما أشركوا ليكفروا".[6]

---

[1] - (العنكبوت: 66)

[2] – ينظر : مغني اللبيب – ج1 / ص:295

[3] – أبو حيان – البحر المحيط – ج10 / ص: 217

[4] -- الآية كاملة : قَالَ تَعَالَى:﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ ٦٥ لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ٦٦﴾ (العنكبوت: 65 ، 66)

وجه اعتراض الطبري أنه إذا كانت اللام الأولى من ﴿لِيَكۡفُرُواْ﴾ للتعليل فإن اللام الثانية من ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ مثلها

[5] – ينظر :جامع البيان – ج20 / ص: 61

[6] – الهداية إلى بلوغ النهاية – ج 9 / ص:5648

ثانيهما : أنّها «لام الأمر» ، والمعنى: ليجحدوا نعمة الله، وليتمتّعوا "وهو أمر على جهة الوعيد والتهديد ، وذلك مستعمل في كلام الناس ، تقول: « إن أسمعتني مكروها فعلت بك وصنعت» ثم تقول: « افعل بي كذا وكذا فإنّك سترى ما ينزل بك، فليس إذا لم يسمعك كان عاصيا لك».[1]

وهو أمرٌ على سبيل الخذلان والتخلية[2] عند "الزمخشري" إذ قال : "ومثاله أن ترى الرجل قد عزم على أمر، وعندك أن ذلك الأمر خطأ، وأنّه يؤدي إلى ضرر عظيم، فتبالغ في نصحه واستنزاله عن رأيه فإذا لم تر منه إلا الإباء والتصميم، حَرِدْتَ عليه[3] وقلت: أنت وشأنك وافعل ما شئت".[4]

واختار ابن هشام كونها لمعنى التهديد محتجا لذلك بدليلين:

الأول-: قراءة من سكّن اللام في قوله تعالى: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ [5] فإنّ «لام التعليل» لا تسكن فتتعين للتهديد ويترجح بذلك عند "ابن هشام" أن تكون اللام الأولى كذلك ووجه الترجيح كما قال " الدُّسُوقي "[6]: "أنّ الأصل التناسب بين المتعاطفين".

الثاني: أنّ بعدها ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ ممّا يؤيد هذا الوجه على رأي "ابن هشام".

ووجه التأييد كما قال "الدُّسُوقي" :" أنّ ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ من مساقات التخويف عُرْفاً فتدل على أن اللام له".[7]

---

[1] – الزجاج – معاني القرآن وإعرابه – ج4 / ص: 186

[2]– من ألفاظ المعتزلة – ينظر: أبو حيان : البحر المحيط ، ج:6 / ص:546

[3]– حردت عليه أي غضبت عليه من الحرد وهو الغيظ والغضب . (ينظر: لسان العرب – مادة حرد)

[4]– الكشاف – ج3 / ص : 464

[5] – وهي قراءة ابن كثير، والأعمش، وحمزة، والكسائي، ينظر:الآلوسي – روح المعاني – ج 15 / ص: 315

[6] - محمد بن أحمد بن عرفة الدُّسُوقي المالكي (المتوفى: 1230 هـ): من علماء العربية. من أهل دسوق (بمصر) تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة ، وكان من المدرسين في الأزهر. له كتاب (الحدود الفقهية – ط) في فقه الإمام مالك ، ينظر: الأعلام للزركلي ج :6/ ص: 17

[7] – ينظر: مغني اللبيب – ج1 / ص:295 ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب – ص317

الثاني عشر: توجيه «اللام» في قوله عز وجل: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[1]

ذكر ابن هشام«اللام المكسورة» من ﴿لِتَزُولَ﴾وجهين:

الأول : أنها «لام الجحود»[2] ، و«إن» نافية ، والمعنى "وما كان مكرهم لتزول منه الجبال"[3] يعني: "أمر النبي صلى الله عليه وسلم، وما أتى به من دين الإسلام وضرب الجبال مثلا له (أمر النبي ودينه) على معنى أن ثبوته كثبوت الجبال"[4] وهذا يقتضي: تحقير مكرهم[5]

وضعف ابن هشام «لام الجحود» لسببين :

أولهما : أنّ النّافي على هذا غير «ما» «لم»

ثانيهما : اختلاف فاعلي «كان» و« تزول»[6]

وأجاز المرادي أن يكون النافي قبل «لام الجحود» «إن» ، كما استدل بالآية على جواز اختلاف فاعل الفعل المقرون بها[7]

الثاني : أنها «لام التعليل» و«إن» "مخففة من الثقيلة " والمعنى: "أنّ مكرهم كان معدا لأن تزول منه الجبال" [8]والجبال هنا مجاز أي : "ما هو كالجبال الراسية ثباتا وتمكنا من آيات الله وشرائعه" [9] "فذلك المكر العظيم منهم كان لهذا الغرض"[10]

---

[1] - الآية كاملة : قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ (إبراهيم : 46)

[2] – وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن (النافي قبلها لايكون إلا ما ولم) ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام (فاعل الفعل المقرون بها هو نفسه فاعل الكون المنفي قبلها) نحو: ما كان زيد ليذهبَ ، ولم يكن زيد ليذهبَ ينظر: مغني اللبيب ج1 /ص:278 ، الجنى الداني ص:116

[3] – ينظر: مغني اللبيب ج1 /ص:278

[4] – أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (المتوفى: 468هـ) – الوسيط في تفسير القرآن المجيد – تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، أحمد محمد صيرة، أحمد عبد الغني الجمل، عبد الرحمن عويس – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ط: الأولى، 1415 هـ - 1994 م – ج:3/ ص:36

[5] – ينظر: أبو القاسم الزجاجي (المتوفى: 337هـ) – اللامات – تح: مازن المبارك – دار الفكر – دمشق – ط2، 1405هـ 1985م – ص: 160

[6] – مغني اللبيب ج1 /ص:278

[7] – ينظر: الجنى الداني ص:116 ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية – تح: عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – ط1 – 1428هـ - 2008م – ج:3/ص: 1244

[8] – الرازي- مفاتيح الغيب – ج:19 ص:110

[9] – البيضاوي – أنوار التنزيل –ج:3/ص:203

[10] – الآلوسي –روح المعاني- ج:7/ص:237

أو «إن» شرطية وجوابها محذوف، والتقدير: " وإن كان مكرهم مسوى لإزالة الجبال ، معدّاً لذلك ، فالله مجازيهم بمكر هو أعظم منه ، كما تقول : أنا أشجع من فلان وإن كان معدّا للنوازل والجبال هنا حقيقة "وضرب زوال الجبال منه مثلا لشدته" ، وهذا التوجيه يقتضي تعظيم مكرهم.[1]

[1] – ينظر: ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 /ص:278 ، السمين الحلبي– الدر المصون – ج:7/ص:126 ، الزمخشري – الكشاف – ج:2/ص:565

الثالث عشر: توجيه «لمّا» في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾
﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾[1]

ذكر "ابن هشام" أنّ «لمّا» تكون حرف جزم تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا مثل«لم» إلا أنها تفارقها في خمسة أمور[2] عدّدها ابن هشام ومن بين أوجه الاختلاف ما يتصل بالمعنى ، ويؤثر في دلالة الألفاظ والجمل وهي : أن منفي «لمّا» مستمر النفي إلى الحال وأنه متوقع ثبوته وهنا استعرض ابن هشام هذه الآيات لبيان ذلك :

الآية الأولى: قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ ﴾ نقل "ابن هشام" عن "الزمخشري" أنه قال : ما في «لمّا» من معنى التوقع دالّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد.[3] فدلالة «لمّا» على دخول الإيمان في قلوبهم بعد ذلك مستفاد من معنى التوقع فيها والذي يلفت الانتباه في عبارة "الزمخشري" أنّه حمل التوقع على التحقيق ، وبين "الصبان" في حاشيته ذلك قائلا :"لأنّ التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحقيق، وهذا على أن التوقع من المتكلم.[4]

الآية الثانية : ﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾

نقل "ابن هشام" توجيه ابن الحاجب[5] لـ«لمّا» في هذه الآية أنها «لمّا» الجازمة حذف فعلها والتقدير: « لمّا يهملوا أو لمّا يتركوا» لدلالة ما تقدم من قوله تعالى : ﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ﴾[6] ، ثم عقّب "ابن هشام" عليه قائلا : "وفي تقديره نظر والأولى عندي أن يقدر: « لمّا يوفّوا أعمالهم» أي : أنّهم إلى الآن لم يوفّوها وسيوفونها." وذكر "ابن هشام" أمرين يرجحان هذا التقدير:

---

[1] - الآيات على الترتيب: (الحجرات: 14) ، (هود: 111) على قراءة "ابن عامر" و"حمزة" و"حفص" بتشديد نون «إن» وميم «لما» ينظر: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: 1403هـ) – البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة – دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان – ص:195

[2] - إضافة إلى الوجهين المذكورين ثلاثة : الأول : أنها لا تقترن بأداة شرط لا يقال: "إن لما تقم" كما تقول: "إن لم تقم" – الثاني : أن منفي "لما" لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي "لم" تقول :"لم يكن زيد في العام الماضي مقيما" ولا يجوز "لما يكن" – الثالث :أن منفي لما جائز الحذف.

[3] – ينظر : مغني اللبيب– ج1 / ص:368

[4] – حاشية الصبان على شرح الأشموني– ج4 / ص:10

[5] - عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (570 – 646 هـ): فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية. كردي الأصل. ولد في أسنا (من صعيد مصر) ومات بالإسكندرية وكان أبوه حاجبا فعرف به. من تصانيفه " الكافية – ط " في النحو، و " الشافية – ط " في الصرف و " منتهى السول – ط " في أصول الفقه ينظر: الأعلام للزركلي: ج:4 / ص:211

[6] - (هود :105)

أحدهما : أنّ بعده ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وهو دليل على أنّ التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع

الثاني : أنّ منفي «لمّا» متوقع الثبوت كما قدمنا والإهمال غير متوقع الثبوت.[1]

وذهب "أبو حيان" إلى تقدير : «وإنْ كلّا لمّا ينقص من جزاء عمله» ، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ ، لمّا أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكّده بالقسم فقال: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾.[2]

قال "الآلوسي" مؤيدا كلام ابن هشام : "الأولى أن يقدّر « لمّا يوفّوا أعمالهم»... لما يلزم على التقديرات السابقة على ما هو المشهور في معنى «لمّا» أنهم سينقصون من جزاء أعمالهم ، وأنهم سيتركون ويهملون ، وذلك بمعزل عن أن يراد وهو ظاهر.[3]

وأجاب "الدماميني" فيما نقل عنه : بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلمنا أن توقع الثبوت في منفيها لازم فلا نسلم أن ما قدره "ابن الحاجب" غير متوقع الثبوت ، فإنّ الكفار يتوقعون الإهمال ، ولذا كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة ، ولا يبالون بارتكاب المناهي ظنا لأنْ يتركوا سدى ، وأنّ الأعمال المأمور بها غير نافعة ، وأنّ المنهي عنها غير ضارة ويقولون : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾[4] فهم متوقعون للإهمال برأيهم الفاسد.[5]

---

[1] – مغني اللبيب – ج1 – ص: 371

[2] – البحر المحيط – ج6 – ص:218

[3] – روح المعاني – ج6 – ص:344 بتصرف

[4] – (المؤمنون: 37)

[5] – الدسوقي – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – ج1 – ص: 389 – بتصرف

الرابع عشر: توجيه «لولا» في قوله تعالى:﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [1]

نقل ابن هشام في توجيه «لولا» في هذه الآية قولين :

الأول : أنها بمعنى النفي ذكر "ابن هشام" استدلال "الهروي"[2] بهذه الآية على أنّ «لولا» نافية بمعنى«لم»[3] ، وفسّرها "الطبري" بمعنى النفي قال: ومعنى الكلام: "فما كانت قرية آمنت" وحكى ذلك عن جماعة من المفسرين[4]وقال "الواحدي"[5] : "«لولا» معناها ههنا النّفي"[6]وهكذا نُقِل عن المفسرين أنها بمعنى النفي ، قال "الزجاجي" : "وبعض المفسرين جعل «لولا» في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ بمعنى « لم » أي : "فلم تكن قرية"[7]

الثاني : أنها بمعنى التوبيخ قال "ابن هشام" في تفسير هذه الآية: "فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك" ويستند "ابن هشام" في صحة هذا التوجيه على شيئين اثنين:

أولهما: أنه توجيه طائفة من النحويين البصريين والكوفيين.

ثانيهما: قراءة "أبي" و "ابن مسعود" رضي الله تعالى عنهما «فهلا»[8]

ومراد "ابن هشام" أنّ «لولا» للتحضيض والتوبيخ الذي ذكره نوع منه إذ ذكر "ابن عطية"[9] أنّ للتحضيض بـ«لولا» حالتين :

---

[1] - (يونس: 98)

[2]- علي بن محمد، أبو الحسن الهروي (340- 415 هـ): عالم باللغة والنحو، من أهل هراة (من مدن خراسان) له كتب، منها " الذخائر في النحو " و" الأزهية في علم الحروف " ينظر: الأعلام للزركلي: ج:4 ، ص: 327

[3] – ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 / ص: 362

[4]– ينظر : الطبري – جامع البيان – ج : 15 / ص: 205 وص: 207

[5] – سبقت ترجمته في ص:23

[6] – الوسيط في تفسير القرآن المجيد – ج 2 – ص:560

[7]– حروف المعاني والصفات – تح: علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط1، 1984م – ص:5

[8] – ينظر: مغني اللبيب– ج1 – ص: 363

[9] – سبقت ترجمته في ص:24

الأولى: أن يكون المحضّض يريد من المخاطب فعل ذلك الشيء الذي يحضّه عليه.

الثانية : تجيء «لولا» ، وليس من قصد المخاطب أن يحض المخاطب على فعل ذلك الشيء فتكون حينئذ لمعنى التوبيخ كقولك لرجل قد وقع في أمر صعب: لولا تحرّزت.[1]

قال "ابن هشام" : ويلزم من هذا المعنى النفي أي: أنهم لم يؤمنوا. لأنّ التوبيخ يقتضي عدم الوقوع وذكر أنّ ذلك مراد "الزمخشري" عندما قال :"... والجملة في معنى النفي ... ولم يقل: «ولولا للنفي»".[2]

[1]- المحرر الوجيز – ج3 – ص: 144

[2] -ينظر : مغني اللبيب – ج1 – ص:363 و الكشاف- ج2 – ص: 23 ، ص:371

الخامس عشر : توجيه «لا» في قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ﴾[1]

ذكر ابن هشام هذه الآية منبها على أنها محل تمثيل وموضع اختلاف فبعد أن أتم حديثه عن «لا» النافية شرع في بيان «لا» الناهية وما يدخل في بابها مما أقيم فيه المسبب مقام السبب لينتقل إلى الحديث عن هذه الآية على أنها موضع اختلاف في توجيه «لا» منها على قولين:

الأول : أنها «ناهية» وعليه يذكر "ابن هشام" أنها محل تمثيل لما أقيم فيه المسبب مقام السبب والمعنى: "لا تتعرضوا للفتنة ، فتصيبكم" ثم عدل عن النهي عن التعرض ، إلى النهي عن الإصابة ، لأنّ الإصابة مسببة عن التعرض ، وأسند هذا المسبب إلى فاعله ، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين"[2] ، "وهو نهي بعد أمر ، أي: أنه كلام منقطع عما قبله كقولك : "صلّ الصبح ولا تضرب زيدا"[3] "وتمّ الكلام عند قوله:﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ ﴾ وهو خطاب عام للمؤمنين تم الكلام عنده ، ثم ابتدئ نهي الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة".[4]

الثاني: أنها «نافية» واختلف القائلون بذلك على قولين :

أحدهما : أنّ الجملة من قوله ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ صفة لقوله: ﴿فِتۡنَةٗ﴾ والمعنى :"واتقوا فتنة غير مصيبة الظالم خاصة" ، إلّا أنّ دخول نون التوكيد على المنفي بـ«لا» مختلف فيه ، فالجمهور لا يجيزونه ، ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو النّدور ، واختاره "أبو حيان"[5] وأجازه ابن هشام لِمَا في ذلك من تشبيه «لا» النافية بـ «لا» الناهية[6]

ثانيهما :أنّ الفعل جواب الأمر قال "الزمخشري" : "فالمعنى إن إصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنّها تعمّكم"[7] قال "ابن هشام" : "فيكون التوكيد أيضا خارجا عن

---

[1] - (الأنفال: 25)

[2] – مغني اللبيب – ج1 – ص: 324 و 325

[3] – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – ص:345

[4] - السمين الحلبي – الدر المصون ج5 / ص:590

[5] – البحر المحيط – ج5 / ص:304 و305

[6] – مغني اللبيب– ج1 / ص:325

[7] - الزمخشري – الكشاف – ج2 / ص:211

القياس شاذا"[1] ، فالقياس يقتضي: أنّ النّون المؤكدة لا تدخل على المنفي في غير القسم ووجه جوازه على رأي "الزمخشري" : "أنّ فيه معنى النهي ، إذا قلت: انزِلْ عن الدَّابَةِ لا تَطْرَحُكَ فلذلك جاز لا تَطْرَحَنَّك و﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾".[2]

وتعقّب "ابن هشام" قول "الزمخشري" : (بأنّ المعنى: إنْ إصابتكم ...) بأنّه: قدّر أداة الشرط داخلة على غير مضارع ﴿اتقوا﴾. قائلا : "لأنّ الشرط إنّما يُقدّر من جنس الأمر لا من جنس الجواب ، ألا ترى أنّك تقدّر في « ائْتِنِي أُكْرِمْك ، إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ» وعلى هذا فقول "الزمخشري" فاسد ، لأن المعنى حينئذ : "فإنّكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة"[3]

وأجيب بأنه على رأي من يقدّر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدّر من جنس الأمر ولا موافقا له نفيا وإثباتا ، فيصحّ في الآية تقدير : "إن لم تتقوا"[4] ، "وهذا رأي الكوفيين فيقدرون في نحو « لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُك» الإثبات أي : « إِنْ تَدْنُ يَأْكُلْك» وفي نحو ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةَ ﴾ النفي أي: « إنْ لم تتقوا تُصِبْكُم ، وإن أصابتكم لا تختص بالظالمين » وأجيب أيضا بأنّ أصل الكلام :"﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةَ﴾ لا تصيبكم ، فإنْ أصابتكم ﴿ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةَ﴾ بل تعمكم".[5]

وعلى هذا القول تكون الإصابة عامة للظالم وغيره.[6]

---

[1] - مغني اللبيب – ج1 – ص: 325

[2] – الكشاف – ج2 – ص: 212

[3] – مغني اللبيب– ج1 – ص: 325

[4] - حاشية الصبان على شرح الأشموني – ج 3 – ص:324

[5] - الألوسي – روح المعاني – ج5 – ص: 180 - بتصرف

[6] – ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 / ص: 325

السادس عشر : توجيه «لا» في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾ على القراءتين رفع الراء ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمُ﴾ ونصبها[1]

بعد أن ذكر ابن هشام «لا» الزائدة أنهى حديثه عما اختلف فيه منها في مواضع من التنزيل أ« نافية » هي أم « زائدة » هذا أحدها و ومحلّ الاختلاف كما ذكره ابن هشام ما يقتضيه كل وجه من القراءتين :

الأولى: قراءة الرفع : «لا» نافية والفعل مستأنف وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول.[2]

والمعنى : ولا يأمركم الله أو الرسول أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا ، أخبر تعالى بأنّ ذلك الأمر لا يقع والمعنى على عوده على «بشر» أنه لا يقع من بشر موصوف بما وصف به أنْ يجعل نفسه ربا فيعبد، ولا يأمر أيضا أن تعبد الملائكة والأنبياء من دون الله، فانتفى أن يدعو الناس إلى عبادة نفسه وإلى عبادة غيره ، والمعنى على عوده على الله تعالى أنه أخبر أنه لم يأمر بذلك فانتفى أمر الله وأمر أنبيائه بعبادة غيره تعالى.[3]

الثانية: قراءة النصب : اختلفوا في توجيهها على قولين:

الأول : ذهب الجمهور إلى أن «لا» زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق وأنّ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمُ﴾ معطوف على ﴿ يُؤْتِيَهُ﴾ [4] والمعنى : "ولا كان له أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا"[5] ، فقدّروا «أن» تضمر بعد «لا» وتكون «لا» مؤكدة لمعنى النفي السابق كما تقول: «ما كان من زيد إتيان ولا قيام» وأنت تريد انتفاء كل واحد منهما عن زيد فـ«لا» لتوكيد معنى النفي السابق ، وبقي معنى الكلام: ما كان من زيد إتيان ولا منه قيام.[6]

الثاني : ذهب "الطبري" إلى أنه معطوف على ﴿يَقُولَ﴾[7] ولم يذكر الزمخشري غيره ثم جوز في «لا» وجهين:

---

[1] – (آل عمران: 80) ، قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَالْكسَائِيّ بالرفع وَقَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة بالنصب ينظر : أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: 324هـ)- السبعة في القراءات تح: شوقي ضيف – دار المعارف – مصر – ط: 2، 1400هـ

[2] – ينظر: ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 – ص :333

[3] - السمين الحلبي – الدر المصون – ج3 – ص:279

[4] - قَالَ تَعَالَى:﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (آل عمران:79)

[5] – الطبري – جامع البيان – ج6 – ص:547

[6] - السمين الحلبي – المصدر السابق– ج3 – ص:279

[7] – ينظر: الطبري – المصدر السابق– ج6 – ص:547

أحدهما : الزيادة فالمعنى: "ما كان لبشر أن ينصّبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادا له ، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا"[1] ، أي : "ما كان لبشر موصوف بما وصف أن يأمر بعبادته ويأمر بعبادة أمثاله وأكفائه".[2]

ثانيهما : أن تكون غير زائدة أي : نافية : وتأويل الآية عند "الزمخشري" "بأنّ النّبي صلى الله عليه وسلم كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة ، وأهل الكتاب عن عبادة "عزير" و"عيسى" ، فلمّا قالوا له أنتخذك ربّا قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته ، وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء"[3] ، قال "ابن هشام" : "وإنما فسّر (لا يأمر) بـ(ينهى) لأنها حالته عليه الصلاة والسلام ... لأنّ نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يعبدوا ، وهو شريكهم في كونه مخلوقا فكيف يأمرهم بعبادته". [4]

يشير "ابن هشام" إلى قول "الزمخشري": (وينهاهم) تفسيرا لـ ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ لأن عدم الأمر بعبادة الملائكة ، هو النهي عن عبادتهم ، ومع أن عدم الأمر بعبادتهم صادق بالسكوت عن أمرهم ، إلاّ أن حالة النبي عليه السلام التي كان عليها في الواقع ، لأنه كان الواقع منه النهي لا السكوت ، لأنّ السكوت عن الأمر بالفعل مع إقراره أمر به.

وذكر "ابن هشام" أنّ المراد من عدم الأمر بعبادة الملائكة والنبيين ، النهي عن عبادتهم لأنها تناقض الحالة الأولى وهي الأمر بعبادة نفسه ، وأما سكوته عن عبادتهم فلا تناقض الأمر بعبادة نفسه ، ويبين "ابن هشام" وجه التناقض: وهو كيف يجمع بين النهي عن عبادة غيره من المخلوقين ، وبين الأمر بعبادة نفسه مع كونه مخلوقا ، هذا جمع بين متنافيين.

وحاصل توجيه "الزمخشري" أنّ المعنى : "ما كان لبشر أن يجمع بين ثلاثة أوصاف متنافية الأول: النبوة والثاني: الأمر بعبادة نفسه والثالث: الأمر بعبادة الملائكة والأنبياء ، ووجه

[1] – الزمخشري – الكشاف – ج1 – ص:378

[2] – البيضاوي – أنوار التنزيل – ج2 – ص:25

[3] - الزمخشري – الكشاف – ج1 – ص:378

[4] - ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 – ص :333

التنافي في الأولين ، أنّ مقتضى كونه نبيا أنّه عبد ، ومقتضى الأمر بعبادة نفسه أنّه إله ، فهما متنافيان ، ووجه التنافي بين الأخيرين أنّ نهيه عن عبادة الملائكة والأنبياء ليس إلا لكونهم مخلوقين ، فمقتضاه أنه لا يأمر بعبادة مخلوق ، وهذا يناقض أمره بعبادة نفسه". [1]

[1] – ينظر: الدسوقي- حاشية الدسوقي- ص:354

السابع عشر: توجيه "لعل" في قوله تعالى : ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[1]

«لعلّ» في اللّغة تـرَجٍّ وطمعٌ، تقول: « لعلّي أصير إلى خير» ، فمعناه: « أرجو وأطمع أن أصير إلى خير» ، والرّجاء والطمع إنّما يكون فيما تُجهل عاقبته ، لذا يكون من جهة البشر الذين لا يعلمون عواقب الأمور ، والبارئ عزّ وجلّ منـزّه عن ذلك ، وظاهر الآية الكريمة خطاب من الله تعالى لموسى وهارون في بيان مآل فرعون ، حال دعوته بالرّفق واللّين ، في معرض الطمع والتوقع لإيمانه وذلك على الله محال ، لأنّه تعالى عالم بعاقبة أمره ، وما يؤول إليه حاله ، لذا اختلف في معنى قوله : ﴿لَّعَلَّهُۥ﴾ في هذا الموضع إلى أقوال أهمها قولان :

الأول : أنّ ﴿لعلّ﴾ هاهنا للتعليل وهو معنًى أثبته "الأخفش" قال: أي : "ليتذكّر أو يخشى" كما يقول القائل: « اعملْ عملَكَ لَعَلَّكَ تَأْخُذُ أَجْرَكَ» ، بمعنى: «لِتَأْخُذَ أَجْرَكَ» و «افْرَغْ مِنْ عَمَلِكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى» بمعنى: « لِنَتَغَدَّى» .[2]

الثاني : أنّها على بابها، ترجّ وطمعٌ من المرسلين. والمعنى : "اذهبا أنتما على رجائكما وطمعكما" وهذا المعنى ذكره "سيبويه" في سياق قال فيه : "ولكنّ العباد إنّما كلّموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون"[3] ، أي : " ادعواه على الرجاء والطّمع لا على اليأس من فلاحه" [4] و"باشرا الأمر مباشرة من يرجو ويطمع أن يثمر عمله ولا يخيب سعيه ، فهو يجتهد بطوقه ويحتشد بأقصى وسعه"[5] ، "فإنّ الرَّاجِي مجتهد والآيس متكلّف"[6] ، "وإنّما تبعث الرّسل وهم يرجون ويطمعون"[7] "ولو أطْلعهما على الغيب في إبائه لما شمّرا في الدعوة"[8] ، "وقد علم الله حال إرسالهما ما يفضي إليه حال فرعون ، لكن ورد اللّفظ بصورة ما يختلج في نفس موسى

---

[1] - (طه: ٤٤)

[2] ـ ينظر : الأخفش ـ معاني القرآن – ج2 / ص: 443 – والطبري – جامع البيان – ج 18 / ص: 314
و ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 / ص: 379 – المرادي – الجنى الداني – ج1 / ص: 580

[3] ـ سيبويه – الكتاب – ج1 / ص : 331

[4] – الواحدي – الوسيط في تفسير القرآن المجيد – ج 3 / ص : 108

[5] – الزمخشري – الكشاف – ج3 / ص: 65

[6] – البيضاوي – أنوار التنزيل – ج4 / ص: 28

[7] ـ – الواحدي ـ المصدر السابق – ج 3 / ص : 108

[8] – الجويني – البرهان في أصول الفقه – ج1 / ص : 54

وهارون من الرجاء والطمع".[1] والدّلالة التي تفيدها ﴿لعلّ﴾ هذه هي: حـمل الرسل على الاجتهاد في الدّعوة والجـدّ في السعي والعـمل.

1 – السيوطي – الإتقان – ج 1 – ص:481

الثامن عشر: توجيه (هل) في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾[1]

نقل ابن هشام في توجيه ﴿هل﴾ في هذه الآية أقوالا:

الأوّل : أنّها بمعنى «قد» قاله جماعة منهم "ابن عباس" رضي الله عنهما و"الكسائي" فيما نقل عنه و"الفراء" و"المبرد"[2] ، والإنسان يراد به آدم عليه السلام ، و «الحين» : هي المدة التي بقي طينا قبل أن ينفخ فيه الروح [3] ، قال الرّازي : والدليل على أنّها هاهنا ليست بمعنى الاستفهام وجهان :

أولهما : ما روي أنّ الصّديق رضي الله عنه لمّا سمع هذه الآية قال: « يَا لَيْتَهَا كَانَتْ تَمَّت فَلَا نُبْتَلَى»[4] ، ولو كان ذلك استفهاما لما قال: «لَيْتَهَا تَمت» ، لأنّ الاستفهام إنّما يجاب بـ«لا» أو بـ«نعم» فإذا كان المراد هو الخبر، فحينئذ يحسن ذلك الجواب.

ثانيهما : أنّ الاستفهام على الله تعالى محال فلا بدّ من حمله على الخبر.[5]

الثاني : أنّها بمعنى «قد» والاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها ، والأصل: أ﴿هل﴾ قال "الزمخشري" : "فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعا ، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدّهر لم يكن فيه شيئا مذكورا أي : كان شيئا منسيا غير مذكور نطفة في الأصلاب والمراد بالإنسان: جنس بني آدم ، بدليل قوله : ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ﴾ 6 ، حين من الدهر طائفة من الزمن الطويل الممتد"[7] ، فقوله: «على التقرير» يعني المفهوم من الاستفهام ... وقوله: «والتقريب» يعني المفهوم من «قد» التي وقع موقعها ﴿هل﴾.[8]

---

[1] - (الإنسان: 1)

[2] – ينظر: ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 – ص: 131 والفراء – معاني القرآن– ج3 – ص: 213 والمبرد – المقتضب – ج1 – ص:43

[3] – ابن عطية – المحرر الوجيز – ج 5 – ص:408

[4] - ليت المدة التي أتت على آدم تمت على ذلك، فلا يلد ولا يبتلى أولاده

[5] – الرازي – مفاتيح الغيب – ج3 – ص: 739 -

[6] - (الإنسان: 2)

[7] – الزمخشري – الكشاف – ج 4 – ص :665 , 666

[8] – السمين الحلبي – الدر المصون – ج10 – ص: 590

وذكر "ابن هشام" أنّ القائلين أنّ "هل" بمعنى "قد" تمسكوا بتفسير "ابن عباس" رضي الله عنهما ثم قال : "ولعله إنّـما أراد أنّ الاستفهام في الآية للتـقرير وليس باستفهام حقيقي".[1]

الثالث : أنّـها على بابها من الاستفهام المحض ، أي: "هو ممن يسأل لغرابته : أأتى عليه حـين من الدّهر لم يكن كذا فإنّـه يكون الجواب: أتى عليه ذلك وهو بالحال المذكورة".[2]

الرابع : أنّـها لاستفهام التقرير وله معنيان:

أحدهما: تقرير لمن أنكر البعث قال مكي : "والأحسن أن تكون على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير ، وإنّما هو تقرير لـمن أنكر البعث فلا بدّ أن يقول: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه ، فيقال له: من أحدثه بعد أن لـم يكن وكـوّنه بعد عدمه ، كيف يمتنع عليه بعـثه ، وإحـياؤه بعد موته وهو معنى قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾3 أي: أي: فهلاّ تذكـرون فتعلمون أنّ من أنشأ شيئا بعد أن لـم يكن قادر على إعادته بعد مـوته وعدمه"[4] ويظهر "السمين" موافـقته لهذا الرأي قائلا: "وهو الذي يجب أن يكون ؛ لأنّ الاستفهام لا يـرد من الباري – تعالى– على هذا النحو وما أشبهه".[5]

ثانيهما : "تقرير للإنسان بحاله وابتداء أمره ليعلم أن لا طريق له للكبر" قال "ابن جني" : "فكأنه قال –والله أعلم: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بدّ في جوابه من «نعم» ملفوظا بها أو مقدرة ، أي: فكما أنّ ذلك كذلك فينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا

[1] – مغني اللبيب – ج1 – ص: 461 , 462 بتصرف

[2] – نقلا عن : ابن عادل الحنبلي – اللباب في علوم الكتاب – ج 20 – ص: 4

[3] - (الواقعة: 62)

[4] – مشكل إعراب القرآن – ج2 – ص: 781

[5] – الدر المصون – ج 10 – ص : 589

يبأى[1] بما فتح له. وهذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه: « بالله هل سألتني فأعطيتك! أم هل زرتني فأكرمتك! » , أي: فكما أنّ ذلك كذلك فيجب أن تعرف حقي عليك وإحساني إليك ويؤكد هذا عندك قوله تعالى: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ أفلا تراه –عز اسمه– كيف عدّد عليه أياديه وألطافه له.[2]

[1] – بأى عليهم يبأى بأوا فخر , بأيت عليهم : فخرت عليهم , البأو: الكبر والفخر ينظر: لسان العرب – فصل الباء – ج18 – ص:63

[2] – الخصائص – ج2 – ص:464

التاسع عشر: توجيه «الواو» التي تسمّى «واو الثمانية» في مواضع من القرآن الكريم

ذكر "ابن هشام" أنّ «واو الثمانية» ذكرها جماعة من الأدباء كـ"الحريري"[1] ومن النحويين الضعفاء كـ"ابن خالويه"[2] ومن المفسرين كـ"الثعلبي"[3] وزعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا « ستة سبعة وثمانية» إيذانا بأنّ السبعة عدد تام وأنّ ما بعدها عدد مستأنف واستدلّوا على ذلك بآيات من القرآن الكريم[4] :

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.[5] وللنحويين فيها أقوال :

الأول : أنّها «واو عطف» يقول "أبو حيان": "أي « يقولون هم سبعة وثامنهم كلبهم » فأخبروا أولا بسبعة رجال جزما ، ثم أخبروا إخبارا ثانيا أنّ ثامنهم كلبهم بخلاف القولين السابقين[6]، فإنّ كلّا منهما جملة واحدة وصف المحدّث عنه بصفة ولم يعطف الجملة عليه ... وكونهما جملتين معطوفة إحداهما على الأخرى مؤذن بالتثبيت في الإخبار ، بخلاف ما تقدم ، فإنهم أخبروا بشيء موصوف بشيء ،لم يتأخر عن الإخبار ، ولذلك جاء فيه ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ ولم يجيء في هاتين الجملتين بشيء يقدح فيهما".[7]

---

[1] - القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (446 – 516 ه): الأديب الكبير، صاحب " المقامات الحريرية – ط ومن كتبه " درة الغواص في أوهام الخواص – ط " و " ملحة الإعراب – ط " ينظر: الأعلام للزركلي ،ج 5 ، ص:117

[2] - الحسين بن أحمد بن خالويه ، أبو عبد الله (المتوفى: 370 ه): لغويّ، من كبار النحاة. أصله من همذان ، من كتبه (شرح مقصورة ابن دريد – خ) و(مختصر في شواذ القرآن – ط) و (إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز – ط) ، ينظر: الأعلام للزركلي ج2 ، ص:231

[3] - أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427 ه) : مفسر، من أهل نيسابور ، من كتبه (عرائس المجالس – ط) في قصص الأنبياء و (الكشف والبيان في تفسير القرآن – خ) يعرف بتفسير الثعلبي ينظر: الأعلام للزركلي ج1 / ص:212

[4] - مغني اللبيب – ج 1 – ص 474

5 – (الكهف: 22)

[6] – إشارة إلى قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: 22)

7 – البحر المحيط – ج 7 – ص: 160

الثاني: أنها عاطفة للتصديق أي : "تصديق خبر عـدّتهم أنّهم ثمانية ، والعطف من كلام الله تعالى والمعنى : "نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم"[1] ، كما إذا قال القائل: « زيد كاتب فتقول له وشاعر» ويكون ذلك تحقيقا لقولـه الأول[2] ، قال "السهيلي"[3] في كتابه "شرح سيرة ابن هشام" عن آية الكهف : "... والذي يليق بهذا الموضع أنْ تعلم أنّ «الواو» تدلّ على تصديق القائلين ؛ لأنها عاطفة على كلام مضمر تقديره : نعم وثامنهم كلبهم , وذلك أنّ قائلاً لو قال : « أزيدٌ شاعر؟ فقلت له : وفقيه» كنت قد صدّقته كأنك قلت : « نعم هو كذلك وفقيه أيضاً »" ولتأكيد مذهبه في أنّ الواو مؤكدة ساق مثالين من القرآن والسنة :

أ – من القرآن الكريم : ﴿وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾[4].أي : إنّه من باب أنّ حصول الرزق لمن بعد «الواو» مؤكِدٌ حصوله لمن قبلها , فسأرزق من كفر أيضاً . فعندما يرزق الله الكافر من غير دعاء فهذا تأكيد لرزق المؤمن المدعوّ له .

ب– من الحديث الشريف : « سئل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : أيُتوضأ بما أفضلت الحمر؟ فقال : « وبما أفضلت السّـباع » يريد : نعم وبما أفضلت السباع."[5]

---

[1] – ينظر : ابن هشام – مغني اللبيب – ج 1 – ص474

[2] – صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: 761هـ) – الفصول المفيدة في الواو المزيدة تح : حسن موسى الشاعر – دار البشير – عمان – ط1، 1410هـ 1990م – ص: 142

[3] - عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ السهيليّ (508 ـ 581 هـ = 1114 ـ 1185 م) نسبته لى سهيل (من قرى مالقة): حافظ، عالم باللغة والسير، ولد في مالقة، وتوفي بمراكش. من كتبه (الروض الأنف – ط) في شرح السيرة النبويّة لابن هشام ، و (التعريف والإعلام في ما أبهم في القرآن من الأسماء والإعلام – خ) و (الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين) و (نتائج الفكر في النحو) ينظر : الأعلام للزركلي ج3 – ص: 313

[4] - (البقرة: 126)

[5] – رواه الدارقطني (المتوفى: 385هـ) عن جابر رقم 176 ، باب الآسار ، ينظر: الدارقطني– السنن– تح: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم – مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان – ط:1 ، 1424 هـ - 2004 م – ج:1 ص:101

ينظر : الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام – تح: عمر عبد السلام السلامي – دار إحياء التراث العربي، بيروت – ط1، 1421هـ/ 2000م ، ج:3 ، ص:83

ويأخذ "ابن هشام" بالرأي الذي يقول أنها عاطفة للتصديق، ولهذا يفترض اعتراضاً ، ثم يجيب عليه يقول: " فإن قلت إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ قلت: وجه الجملة الأولى : توكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدّق ، ووجه الثانية : الإشارة إلى أنّ القائلين تلك المقالة الصادقة قليلٌ أو أنّ الذي قالها منهم عن يقين قليلٌ أو لـمّا كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه إلا مثل "ابن عباس" قيل ذلك ولهذا كان يقول: أنا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم".[1]

الثالث : أنّها «الواو» الداخلة على الجملة الموصوف بها ، لتأكيد لصوقها بموصوفها ، وإفادتها أنّ اتصافه بها أمر ثابت ، على ما نصّ عليه "الزمخشري" قائلا : ... هي «الواو» التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة في نحو قولك : « جاءني رجل ومعه آخر ، ومررت بزيد وفي يده سيف» ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [2] وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، والدلالة على أنّ اتصافه بـها أمر ثابت مستقر وهذه «الواو» هي التي آذنت بأن الذين قالوا: ﴿ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ ، قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما قال غيرهم".[3]

الآية الثانية : قوله تعالى:﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[4] حكى ابن هشام مقالة الذين قالوا بـ«واو الثمانية» قائلا : "قيل ﴿فُتِحَتۡ﴾ في آية النّار لأنّ أبوابها سبعة ، ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ في آية الجنّة ، إذ أبوابها ثمانية" ثم ذكر عقب ذلك ما تقرر عند النحويين في توجيه «الواو» في هذه الآية من أنها «واو الحال»" أي : " جاؤوها مفتحةً أبوابها كما صرح بمفتحة حالا في ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ٥٠﴾[5]... قيل : وإنّما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم"[6] ، وذكر "ابن الجوزي" وجه الحكمة في ذلك من ثلاثة أوجه:

---

1 – مغني اللبيب – ج 1 / ص475

2 - (الحجر: 4)

3 - الكشاف – ج2 / ص:713

4 - (الزمر: 73)

5 - (ص: 50)

6 - مغني اللبيب – ج 1 / ص475 بتصرف

أحدها: أنّ أهـل الجنّة جاءوها وقد فتحت أبوابها ليستعجلوا السـرور والفـرح إذا رأوا الأبواب مفـتحة وأهـل النّار يأتونها وأبوابها مغـلقة ليـكون أشد لحـرّها ، **ثانيها:** أنّ الوقوف على الباب المغلق نـوع ذلّ ، فصين أهـل الجـنّة عنه ، وجعل في حق أهل النّار، **ثالثها:** أنّـه لو وجد أهل الجـنّة بابها مغلقا لأثّـر انتظار فتحه في كمال الكـرم ، ومن كمال الكـرم غلـق باب النّار إلى حين مجيء أهلها، لأن الكريم يُـعجّل المثوبة، ويؤخّـر العقوبة.[1]

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلۡعَـٰبِدُونَ ٱلۡحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [2] حكى "ابن هشام" مـقالة الذين قالوا بـ«واو الثمانية» قائلا " ... فـ«الواو» التي في قـوله ﴿وَٱلنَّاهُونَ﴾ واو الثمانية ، لأنّ هذه الصفة جاءت ثامـنة في الـرّتبة" ، ثم ذكر عقب ذلك توجيه الجمهور لهذه «الواو» أنها «عاطفة» ، وأنّ دخولها على هذه الصفة بعينها دون غيرها من الصفات قبلها ، للدلالة على الجمع بين الوصفين ، لأنّ الآمر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف ، والناهي عن المنكر آمر بالمعروف ، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين ، وأنّه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر".[3]

قال "البيضاوي" : "والعاطف فيه للدلالة على أنه بما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كأنّـه قال: الجامعون بين الوصفـين.[4]

[1] – زاد المسير في علم التفسير–تح: عبد الرزاق المهدي – دار الكتاب العربي – بيروت – ط1 – 1422 هـ ج4 – ص: 27

[2] - (التوبة: 112)

[3] – مغني اللبيب – ج1 – ص: 476

[4] – أنوار التنزيل – ج3 – ص: 99

الآية الرابعة : قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾[1]

ذكر"ابن هشام" أنّ «الواو» في قوله ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ من عدّة ما يطلق عليه بـ«واو الثمانية» عند القائلين بها ، لأنها حسب زعمهم وقعت على الصفة الثامنة ، إلا أنّ "ابن هشام" يرى "أنّ هذه «الواو» وقعت بين صفتين ، هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة ، فلا يصحّ إسقاطها إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة"[2]، لأنّ المعنى: "بعضهنّ ثيبات وبعضهنّ أبكارا[3]"، "ووسط العاطف هنا للدلالة على تغاير الصفتين وعدم اجتماعهما في ذات واحدة".[4]

ويرى "ابن هشام" أنه على افتراض صحة وجود هذه «الواو» في لغة العرب، فلا يُعدّ هذا الموضع منها ، إذ يقول: "... ثم إنّ ﴿وَأَبْكَارًا﴾ صفة تاسعة لا ثامنة إذ أوّل الصفات ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ لا ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾.[5]

والشاهد في هذه المسألة: أنّ دعوى وجود «واو الثمانية» وأنها زائدة يمكن إسقاطها ، دعوى باطلة وقد تبين من خلال ما ذكر أنه لا يمكن إسقاطها ، بل تحمل «الواو» على أحكامها النحوية المعروفة لتدلّ على المعاني الشرعية المذكورة آنفا ، ليتبين بذلك أنه ما من حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة.فلا عبرة حينئذ بدعوى الزيادة في القرآن.

---

[1] - (التحريم: 5)

[2] - مغني اللبيب – ج1 – ص: 476

[3] – أبو البقاء العكبري – التبيان في إعراب القرآن – ج2 - 1230

[4] – الألوسي – روح المعاني – ج 14 – ص: 350

[5] - مغني اللبيب– ج1 – ص: 477

العشرون: توجيه (مِن) في قوله تعالى:﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[1]

هذه الآية نص صريح في الثناءِ على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووصفِهم بأفضل الأوصاف ، وكلّ أصحاب النّبي صلى الله عليه وسلم ، موصوفون بالإيمان والعمل الصالح وبغيرهما من الصفات الحميدة التي ذكرها الله تعالى في هذه الآية ، ومع ذلك حاول بعضهم رد الآية وتأويلها بما يتفق مع هواه ، فقد نقل "ابن هشام" عن "ابن الأنباري"[2] "أن بعض الزنادقة تمسّك بهذه الآية في الطّعن على بعض الصّحابة" ، وموضع الشاهد الذي يشير إليه "ابن هشام" في الآية ، هو قوله تعالى: ﴿مِنْهُم﴾ وحاصل ما ذكر "ابن هشام" في توجيه ﴿مِن﴾ قولان[3]:

الأول : ذهب "الشيعة الاثنا عشرية"[4], وهم الطاعنون المشار إليهم في قول "ابن الأنباري" في تفاسيرهم إلى أنّ كلمة ﴿مِن﴾ للتبعيض , بمعنى : أنّ وعد الله بالمغفرة والجنة يتحقق لبعض الصحابة دون بعض حتى يُخْـرِجوا بذلك كلَّ من رضي بخلافة " أبي بكر" و"عمر" و"عثمان" ﴿رضي الله عنهم﴾ بعد النّبي ﴿صلى الله عليه وسلم ﴾ من هذا الوعد[5]، فكلمة ﴿منهم﴾ عندهم ، نبّهت إلى أنّ البعض من هـؤلاء لا تشملهم مغفرة الله ورضوانه، ودلّـت أيضاً على أنّ البعض من الصّحابة انتفت عنهم صفة الإيمان والعمل الصالح.[6]

الثاني : ذهب الجمهور إلى أنّ ﴿من﴾ لبيان الجنس لا للتبعيض ، إذ عقّب "ابن هشام" على الطّعن الذي ذكره قائلا: "والحقّ أنّ ﴿من﴾ فيها للتبيين لا للتبعيض أي: الذين آمنوا هم هؤلاء"[7]

---

[1] – (الفتح:29)

[2] – محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري(271 – 328 هـ) : من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة ولد في الأنبار (على الفرات) وتوفي ببغداد من كتبه (الزاهر – خ) في اللغة، و (شرح الجاهليات – ط) و (إيضاح الوقف والابتداء) وأجل كتبه (غريب الحديث). ينظر: الأعلام للزركلي، ج6 ، ص:334

[3] – ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 – ص : 421

[4] – من أشهر فرق الشيعة الإمامية سميت بالاثنا عشرية لدعواهم أن الإمام المنتظر واسمه محمد بن الحسن العسكري هو الثاني عشر في سلسلة الأئمة الذين يزعمون أن رسول الله نص على إمامتهم من بعده ، ينظر: عبد القادر شيبة الحمد – الأديان والفرق الإسلامية المعاصرة – **ص: 245**

[5] – السيد مختار – بحث في التفسير بين السنة والشيعة الإمامية الاثنى عشرية – (د , ن ، ط) – ص :321 – بتصرف

[6] – إبراهيم بن عامر بن عليّ الرّحيلي – الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال – مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ط3 ، 1423 هـ – 2003 م – ص: 226 – بتصرف

[7] – ابن هشام – المصدر السابق – ج1 – ص : 421

وهذا كقولك في الكلام : "أنفق نفقتك من الدراهم ، لا من الدّنانير، المعنى اجعل نفقتك من هذا الجنس وكما قال: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [1] ، لا يريد أنّ بعضها رجس وبعضها غير رجس ولكنّ المعنى: اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان".[2] "إذ كان الرّجس يقع من أجناس شتى منها : الزنى والرّبا وشرب الخمر والكذب ، وكذا ﴿منهم﴾ في الآية أي: من هذا الجنس، يعني: جنس الصحابة"[3] ، وأورد "ابن هشام" مثالين من كتاب الله تعالى لتأييد هذا التوجيه لـ﴿من﴾ :

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ﴾ [4] هذه الآية نزلت في الصحابة رضي الله عنهم إذ حصل لهم ما حصل في غزوة أحد ولكنّهم استجابوا لدعوة الله ورسوله في الخروج خلف المشركين رغم ما أصابهم[5] ، و﴿منهم﴾ للتبيين لأنّ الذين استجابوا لله والرّسول قد أحسنوا واتقوا كلّهم لا بعضهم.[6]

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٧٣﴾[7] قال "ابن هشام" : فالمقول فيهم ذلك كلّهم كفار[8] ، أي : الذين يقولون هذه المقالة – ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾[9] الذين يقولون المقالة الأخرى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [10] لأنّ الفريقين كليهما كفرة مشركون.

---

[1]- (الحج: 30)

[2] – الزجاج – معاني القرآن وإعرابه – ج5 – ص: 29

[3] - القرطبي – الجامع لأحكام القرآن – ج16 – ص :296

[4] - (آل عمران: 172)

[5] - ينظر : الطبري – جامع البيان – ج7 – ص 402 ، بدر الدين العينى– عمدة القاري - ج17 – ص : 161 محمد بن صالح العثيمين (المتوفى: 1421هـ) - شرح رياض الصالحين – دار الوطن للنشر- الرياض - ط: 1426 هـ - ج1 – ص: 541

[6]- مغني اللبيب - ج1 – ص : 421

[7]- (المائدة: 73)

[8] – مغني اللبيب- ج1 – ص : 421

[9] - (المائدة: 73)

[10] - (المائدة: 72)

الواحد والعشرون: توجيه "ما" في قوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ [1]

ذكر "ابن هشام" أنه يجب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جُرّت وإبقاء الفتحة دليلا عليها نحو «فيم» و«إلام» و«علام» و «بم» وحمل ما جاء في إثباتها من الشواهد على "الندور والضرورة" ثم قرّر أنه لا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك ونبّه على وقوع ذلك لبعض المفسرين لهذه الآية وأشار في توجيه «ما» إلى ثلاثة أوجه :

الأول: أنّها «مصدرية» وإليه ذهب "ابن هشام"أي : "يعلمون بمغفرة ربي لي" [2]ويؤوّل المعنى: إلى "أنه تمنّى أن يعلم قومه حاله ليعلموا حسن مآله وحميد عاقبته" أو "أنه تمنى ذلك ليؤمنوا مثل إيمانه فيصيروا إلى مثل حاله". [3]

الثاني : أنّها «استفهامية», أي : "بأيّ شيء غفر لي ربي"[4] ويؤوّل المعنى : إلى "أنه تمنّى علم قومه بالسبب الذي من أجله غفرت ذنوبه حتى يشتغلوا به" وقد نقل "ابن هشام" اعتراض "الكسائي" على كونها «استفهامية» محتجا بأنه كان ينبغي حذف ألفها لكونها مجرورة ، وذكر "ابن هشام" أنّ ما ورد من ثبوتها مع الجرّ "قليل شاذ" ، والقياس الحذف ، وقرّر أنّ القرآن لا يقاس على القليل الشاذ.[5] ويرى "الزّجاج" و "الزمخشري" : أنّ إثباتها جائز، يقال: « قد علمت بما صنعت هذا» أي: «بأيّ شيء صنعت وبم صنعت» وحذف الألف أجود. [6]

الثالث : أنها «موصولة» بمعنى «الذي» ، والعائد محذوف تقديره: بالذي غفره لي ربي من الذنوب واستبعد "ابن هشام" كونها «موصولة» إذ قال معللا : "لأنّ الذي غفر له هو الذنوب

1 - (يس: 27)

2 – مغني اللبيب- ج 1 – ص: 393 , 394

3 – الماوردي – النكت والعيون – ج5 – ص 14

4 – الفراء – معاني القرآن– ج2 – ص374

5 - ينظر : مغني اللبيب- ج 1 – ص: 394

6– ينظر: معاني القرآن وإعرابه – ج4 – ص 283 ، و الكشاف – ج4 – ص11

ويبعد إرادة الاطّلاع عليها وإن غفرت".[1] "إذ إن من شأن الإنسان أنه لا يحب الاطلاع على ذنوبه وإن غفرت فكيف يتمنى الاطلاع عليها".[2]

وتعقب "الآلوسي" قول "ابن هشام" إذ يرى أن هذا المعنى الذي استبعده قد يتناسب مع الغرض الذي سيق لأجله إذ المراد تعظيم مغفرته تعالى فلا يبعد حينئذ إرادة معنى الاطلاع عليها ليعلم سعة كرم إلهه وشرف دينه إذ غفرت منه هذه الذنوب مع عظمها وهذا أوقع في النفس من ذكر المغفرة مجردة عن ذكر المغفور لاحتمال حقارته.[3]

1 ـ مغني اللبيب – ج1 – ص:394

2 – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – ج1 – ص: 409

3 – روح المعاني- ج11 – ص:400

المبحث الثاني: أثر الأحكام النحوية في توجيه المعاني الفقهية

الأول: توجيه ﴿أو﴾في قوله تعالى : ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾[1]

ذكر ابن هشام في توجيه ﴿أو﴾ هذه أربعة أقوال:

الأول: أن تكون ﴿أو﴾ على بابها من كونها تأتي لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، والفعل بعدها معطوف على: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ ، فهو مجزوم والمعنى: "لا جناح عليكم فيما يتعلّق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدّة انتفاء أحد هذين الأمرين"[2] وتعقّب "أبو حيان" هذا القول بأنّه صحيح من وجه وفاسد من آخر قال: " أمّا عند انتفاء الجماع فصحيح ، وأمّا عند انتفاء تسمية المهر فالحكم ليس كذلك ، لأنّ المدخول بها التي لم يسمّ لها مهر وهي المفوّضة ، إذا طلّقها زوجها لا ينتفي الجناح عنه".[3]

وذكر "ابن هشام" اعتراضا على كون ﴿أو﴾ على بابها من وجهين: **أحدهما**: أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس ، لزم مهر المثل ، وإذا انتفى المسيس دون الفرض ، لزم نصف المسمّى ، فكيف يصحّ نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين ، **ثانيهما** : أنّ المطلّقات المفروض لهن قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى ﴿وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ﴾[4] وترك ذكر الممسوسات لِما تقدّم من المفهوم ، ولو كان ﴿أَوۡ تَفۡرِضُواْ﴾ مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويتين في الذكر.[5]

الثاني: أن تكون ﴿أو﴾ بمعنى «إلّا» في الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن»كقولك: "لأقتلنه أو يسلم" والتقدير: ما لم تمسوهن إلّا أن تفرضوا لهن فريضة والمعنى : "ينتفي الجناح عند انتفاء الجماع إلّا إن فرض لها مهر ، فلا ينتفي الجناح ، وإن انتفى الجماع ، لأنه استثنى من الحالات التي ينتفي فيها الجناح حالة فرض الفريضة ، فيثبت فيها الجناح"[6]

---

[1] - (البقرة: 236)

[2] - مغني اللبيب – ج1 – ص: 93

[3] – البحر المحيط – ج2 – ص:529 بتصرف

[4] - قَالَ تَعَالَى:﴿ وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدۡ فَرَضۡتُمۡ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ ﴾ (البقرة: 237)

[5] - - مغني اللبيب – ج1 – ص: 93 ، ص:94

[6] - الزمخشري – الكشاف– ج1 – ص:284

الثالث : أن تكون ﴿أو﴾ بمعنى «إلى» وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة قال "ابن هشام" : "ويكون غاية لنفي الجناح لا لنفي المسيس"[1]

ويبين "الآلوسي" كلام "ابن هشام" قائلا: "لأنه كما أنّ الوصول إلى الغاية قاطع للفعل ، فالفعل الأول الذي قبل﴿أو﴾ ممتدّ إلى وقوع الفعل الثاني فقولك : لألزمنّك إلى أن تقضيني حقي معناه : أنّ اللزوم ينتهي إلى الإعطاء فعلى قياسه ، يكون فرض الفريضة نهاية عدم المساس لا عدم الجناح وليس المعنى عليه".[2]

الرابع: أن تكون ﴿أو﴾ بمعنى «الواو» والفعل مجزوم معطوف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ والمعنى : "ينتفي الجناح بانتفاء الجماع وتسمية المهر معا ، فإن وجد الجماع وانتفت التسمية ، فلها مهرُ مثلِها ، وإن انتفى الجماع ووجدت التسمية ، فنصف المسمى ، فيثبت الجناح إذ ذاك في هذين الوجهين وينتفي بانتفائهما ، ويكون الجناح إذ ذاك يطلق على ما يلزم المطلق باعتبار هاتين الحالتين". [3]

[1]– مغني اللبيب – ج1 – ص:94

[2] – أنوار التنزيل – ج1 – ص:545

[3] – أبو حيان – البحر المحيط – ج2 – ص:529

الثاني : توجيه "الباء" في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[1]

اختلفوا في توجيهها على أقوال:

أولها : أنها «الباء زائدة» مؤكّدة والمعنى: وامسحوا رؤوسكم وذلك يقتضي تعميم المسح لجميع الرأس[2] قال "مكي بن أبي طالب القيسي" : "ولا يجزئ مسح بعض الرّأس لأجل دخول الباء ، كما لا يجزئ مسح بعض الوجه في التيمّم لدخول الباء في قوله: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ﴾ [3] وهذا إجماع ، فالرأس مثله".[4]

ثانيها: أنها «باء التبعيض» وذلك يقتضي أنه يجزئ مسح بعض الرأس وإليه ذهب الشافعية، قال "أبو إسحاق الشيرازي"[5]: لنا أنّ أهل اللسان فرّقوا بين قولهم: «أخذت قميص فلان» وبين قولهم: « أخذت بقميص فلان» فيحملون الأول على أخذ جميعه والثاني على التعلق ببعضه.[6]

وأنكر "ابن جني" هذا الوجه : " فأمّا ما يحكيه أصحاب "الشافعي" رحمة الله عنه ، من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت"[7] وشدّد "أبو البقاء" النكير على القائل بالتبعيض قائلا: "وقال من لا خبرة له بالعربية الباء في مثل هذا للتبعيض وليس بشيء يعرفه أهل النحو".[8]

ثالثها: أنها «باء الإلصاق» وهو تعليق الشيء بالشيء واتصاله به.[9] واختلف في مفهومه وتحديد دلالته في هذه الآية من وجوه:

الوجه الأول: أنها تدلّ على إلصاق المسح بالرأس وهذا من باب إلصاق الفعل بالمفعول.[10] واختلفوا في تحديد دلالته في هذه الآية على قولين:

---

[1] - (المائدة: 6)

[2] – محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ) – فتح القدير–دار ابن كثير– دمشق– ط1– 1414 هـ – ج2 / ص21

[3] - (المائدة: 6)

[4] – الهداية إلى بلوغ النهاية – ج3 / ص:1622

[5] - سبقت ترجمته في ص:

[6] - الشيرازي – التبصرة في أصول الفقه – تح: محمد حسن هيتو – دار الفكر – دمشق – ط1 ، 1403 – ج1 / ص: 237

[7] - سر صناعة الإعراب – دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 – 1421هـ- 2000م ، ج1 / ص:134

[8] - التبيان في إعراب القرآن –ج1 – ص:422

[9] - الزركشي – البحر المحيط في أصول الفقه – ج3 – ص:158

[10] - الرازي – المحصول في علم الأصول – تح: طه جابر فياض العلواني جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – ط1 ، 1400 – ج1 /ص:533 بتصرف

الأول: أنّ دلالته تحتمل الوجهين أي : التبعيض والاستيعاب. قال "الآمدي"[1] : والعرف والعرف من أهل اللغة في اطّـراد الاعتياد جابر باقتضاء إلصاق المسح باللّمس فقط مع قطع النظر عن الكل والبعض ، ولهذا فإنّـه إذا قال القائل لغيره: « امسح يدك بالمنديل» لا يفهم من أحد من أهل اللّـغة أنه أوجب عليه إلصاق يده بجميع المنديل بل إن شاء بكله ، وإن شاء ببعضه ولهذا فإنه يخرج عن العهدة بكل واحد منهما".[2]

قال "الزمخشري" :المراد إلصاق المسح بالرأس . وماسح بعضه ومستوعبه بالمسح ، كلاهما ملصق للمسح برأسه.[3]

الثاني : أنّ دلالته لا تصدق إلا على وجه الاستيعاب ، "لأنّ الباء حقـيقة في الإلصاق وهو اسم لكله لا لبعضه, لأنه لا يقال لبعض الرأس رأس ، فيكون ذلك مقتضيا مسـح جمـيعه".[4] قال "أبو حيان" في اعتراضه على "الزمخشري" : "وليس كما ذكر ، ليس ماسح بعضه يطلق عليه أنـه ملصق المسح بـرأسه إنّما يطلـق عليه أنه مـلصق المسح ببعضـه وأمّا أن يطلق عليه أنه ملصق المسح برأسه حقيقة فلا ، إنما يطلق عليه ذلك على سبيل المجاز وتسمية لبعض بكل.[5]

ولعلّ "أبا حيان" يريد أن يحتج لذلك بأنّ "الاسم ينطلق على الكل حقيقة وعلى البعض مجازا والكلام يحمل على الحقيقة عند الإطلاق إلى أن يقوم دليل المجاز كما هو معروف من قواعد الأصوليين".[6]

الوجه الثاني : أنّها تدلّ على إلصاق آلة المسح بالرأس وعليه يستفاد التبعيض وهو قـــول "الحنفية" فهم يرون "أنّ الإلصاق لا يقتضي الاستيعاب ، وإنّـما يقتضي إلصـاق الفعل بالمحل كله أو بعضه ، لكنْ بهذه الآلة ، وإذا تـقرّر هذا صار تـقدير الآية « وامسحوا

---

[1] - علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي(551 – 631 ه) أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الفقيه الأصولي المتكلم الملقب بسيف الدين الآمدي؛ (بالهمزة الممدودة والميم المكسورة وبعدها دال مهملة) ، هذه النسبة إلى آمد، وهي مدينة كبيرة مجاورة لبلاد الروم ينظر الأعلام للزركلي ج4 / ص:332

[2]- الإحكام في أصول الأحكام – تح: عبد الرزاق عفيفي – المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان – (دط) – ج3 /ص:14

[3]- الكشاف – ج1 – ص: 610

[4]- علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي (المتوفى: 885ه) – التحبير شرح التحرير في أصول الفقه تح : د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح – مكتبة الرشد – السعودية / الرياض ط1، 1421ه – 2000م – ج6 – ص:2768

[5]- البحر المحيط في التفسير – ج4 / ص:190

[6]- ينظر : شهاب الدين الزَّنْجاني (المتوفى: 656ه) – تخريج الفروع على الأصول – تح : د. محمد أديب صالح – الرسالة – بيروت – ط2 ، 1398 – ص:58

أيديكم برءوسكم» فلا يقتضي هذا الكلام استيعاب الرأس بالمسح ، وإنّما يقتضي وضع آلة المسح على الرأس وإلصاقها به واليد لا تستوعب الرأس عادة".[1]

قال "الكمال بن الهمام"[2] : "والوارد في المسح دخلت فيه «الباء» على الرأس التي هي المحل فأوجب عند الشافعي التبعيض ، وعندنا وعند مالك لا ، بل الإلصاق ، غير أنا لاحظنا تعدي الفعل للآلة فيجب قدرها من الرأس".[3]

الوجه الثّالث : أنها تدلّ على ما يلتصق بالممسوح ، وليس فيها دلالة على التبعيض أو الاستيعاب قال "ابن تيمية" : "لأنّ معناها إلصاق الفعل به ، والمسح هو إلصاق ماسح بممسوح ، ويضمن معنى الإلصاق ، فكأنّه قيل: « ألصقوا برؤوسكم» فيفهم أنّ هناك شيئا ملصقا بالرأس ، وهو الماء ، بخلاف ما لو قيل: « امسحوا رؤوسكم» ، فإنه لا يدلّ على الماء ، لأنّه يقال: «مسحت رأس اليتيم» و « مسحت الحجر» وليس هناك شيء يلصق بالممسوح في غير اليد ، ولربّما توهم أنّ مجرد مسح الرأس باليد كاف ، ولهذا والله أعلم دخلت «الباء» في آية التيمّم لتبين وجوب إلصاق التراب بالأيدي والوجوه".[4]

وقال في موضع آخر: "وذلك أنّ قوله تعالى ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ وقوله ﴿ فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم ﴾ يقتضي إلصاق الممسوح لأنّ «الباء» للإلصاق وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطّهارة وإذا قيل: « امسح رأسك ورجلك» لم يقتض إيصال المَاء إلى العضو وهذا يبيّن أن «الباء» حرف جاء لمعنى لا زائدة كما يظنه بعض النّاس".[5]

الوجه الرابع : أنّها «باء الاستعانة» التي تدخل على الآلات ، وأنّ المعنى : امسحوا أيديكم برؤوسكم[6] فالمفعول الأوّل هو المحذوف وهو المزال عنه ، والرأس المفعول الثاني المزال

---

[1]- عبد العزيز علاء الدين البخاري –كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (د ، ن ، ط) – ج2 / ص: 170 – بتصرف

[2] - محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد كمال الدين، المعروف بابن الهمام (790 – 861 ه) : إمام، من علماء الحنفية ، عارف بالتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق ، ولد بالإسكندرية، وتوفي بالقاهرة. من كتبه (فتح القدير – ط) في فقه الحنفية، و (التحرير – ط) في أصول الفقه ينظر: الأعلام للزركلي ج6 / ص: 255

[3]- فتح القدير – دار الفكر – (د ط) – ج2 / ص:491

[4]- شرح عمدة الفقه – مصدر الكتاب : موقع شبكة مشكاة الإسلامية – ص:94

[5]- دقائق التفسير – تح : د. محمد السيد الجليند – مؤسسة علوم القرآن – دمشق – ط2 ، 1404 – ج2 – ص: 25

[6] - أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: 741هـ) – التسهيل لعلوم التنزيل – تح: الدكتور عبد الله الخالدي – شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت – ط: 1 – 1416 هـ – ج1 /ص: 224

به.[1] وهذا يقتضي إيقاع المسح على جزء من أجزاء الرأس ، قال "السرخسي"[2] : وفي كتاب الله تعالى ما يدلّ على التبعيض في المسح وهو حرف «الباء» في قوله تعالى : ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ فهو إشارة إلى البعض كما يقال:«كتبت بالقلم وضربت بالسيف» أي: بطرف منه."[3] ، قال "الرازي" :إذا ثبت هذا فنقول : قوله ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ يكفي في العمل به ، مسح اليد بجزء من أجزاء الرأس."[4]

واستغرب "أبو حيان" ما استدلّ به هؤلاء على مسح البعض من هذا الوجه ، لأنّه يلزم منه أن يكون الفرض إذ ذاك ليس مسح الرأس والأرجل ، بل الفرض مسح تلك اليد بالرّأس والرجل ، ويكون في اليد فرضان : أحدهما : غسل جميعها إلى المرفق ، والآخر : مسح بللها بالرأس والأرجل ، وعلى من ذهب إلى التبعيض يلزم أن يكون التبعيض في قوله في قصة التيمّم: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ﴾ أن يقتصر على مسح بعض الوجه وبعض اليد ، ولا قائل به." وعلى من جعل «الباء» آلة يلزم أيضاً ذلك ، ويلزم أن يكون المأمور به في التيمّم ، هو مسح الصعيد بجزء من الوجه واليد."[5]

وحكى "ابن هشام" معنى آخر للاستعانة وهو أنّ الأصل : "امسحوا رؤوسكم بالماء" فيكون في «الباء» دلالة على الممسوح به وليس فيها دلالة على التبعيض أو الاستيعاب واختار "ابن هشام" معنى الإلصاق ولم يبين وجه دلالته غير أنّ كلامه في الإلصاق يشعر بالتبعيض إذ قال ممثّلا للإلصاق الحقيقي : "أمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه".[6]

---

[1]- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ)– الذخيرة – تح : محمد حجي , سعيد أعراب , محمد بو خبزة دار الغرب الإسلامي– بيروت ط1 ، 1994 م – ج1 / ص:259

[2] - محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر السرخسي (المتوفى: 483 هـ): قاض ، متكلم ، فَقِيه أصولي من كبار الأحناف، مجتهد، من أهل "سَرْخَس" في "خراسان" ينظر "الإعلام" للزركلي ج5 / ص:315

[3]- المبسوط – دار المعرفة – بيروت 1414هـ-1993م – ج1 – ص:63

[4]- مفاتيح الغيب – ج11 – ص:304

[5]- البحر المحيط – ج 4 – ص:191

[6]- مغني اللبيب – ص: 137 , 143

الثالث : توجيه الإعراب في (ثلاث) من قول القائل : :

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ... ثلاث، ومَن يخرُقْ أعقُّ وأظلمُ

ذكر "ابن هشام" المسألة بما نصّه: "كتب "الرشيد" ليلة إلى القاضي "أبي يوسف"[1] يسأله عن قول القائل: فـإنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالـرِّفْقُ أَيْمَنُ ... وَإِنْ تَخْـرُقِي يَا هِـنْدُ فَالخُرْقُ أَشْأَمُ[2]

فـأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَـــزِيمَةٌ ... ثَلَاثٌ، ومَـن يَخْـرُقْ أَعْـقُّ وَأَظْلَمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال "أبو يوسف": فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمَن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت "الكسائي" وهو في فراشه، فسألته ... " فذكر "ابن هشام" توجيه "الكسائي" وزاد ابن هشام بحثا على جوابه لذا نجد في هذه المسألة – رفع الثلاث ونصبها– توجيهين:

الأول : توجيه الكسائي :

أجاب "الكسائي" بلزوم طلقة واحدة في حالة الرفع لأنّ المعنى : "أنت طلاق" ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث" ، ولزوم الثلاث في حالة النصب لأن معناه "أنت طالق ثلاثا" وما بينهما جملة معترضة.

الثاني : توجيه ابن هشام

علّق"ابن هشام" على جواب "الكسائي" بأنّ كلاّ من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة وليس في اللفظ دليل على وقوع أحدهما دون الآخر بل يفهم ذلك من دليل آخر وهو البيت الذي يلي البيتين – سيذكر بعد– وقد اعتمد "ابن هشام" في توجيه الرفع على "حرف التعريف" في "الطلاق" فهي عنده إما لمجاز الجنس كما تقول: "زيد الرجل" أي: هو الرجل المعتدّ به، وإما للعهد الذكري مثلها في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[3] ففي حالة الرفع : تقع واحدة إذا كانت "أل جنسية" والمعنى: أنه قال: " أنت طلاق"

---

[1] - يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف(113 – 182 ه): صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه. كان فقيها علامة، من حفاظ الحديث ولد بالكوفة. لزم أبا حنيفة، فغلب عليه " الرأي " وولي القضاء ببغداد أيام "المهدي" و"الهادي" و"الرشيد" ، ومات في خلافته ببغداد، وهو على القضاء. وهو أول من دُعي " قاضي القضاة " ينظر : الإعلام للزركلي – ج: 08 \ ص:193

[2] - هذان البيتان مع البيت الثالث – وسيذكر بعد قليل– من أبيات المسائل الفقهية النحوية – ينظر خبرها مطولا في : خزانة الأدب للبغدادي ، ج:3 / ص:460

[3] – (المزمل:16)

ثم أخبر أنّ الطلاق الذي هو عزيمة ثلاث –كما قال "الكسائي"– ويقع الثلاث إذا كانت "أل عهدية" ، والمعنى أنه قال : "أنت طلاق ، وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث" ، أمّا في حالة النصب ، فعلى احتمال أن يكون على "المفعول المطلق" أو على "الحال" ، فتقع واحدة إذا كان حالاً من الضمير المستتر في "عزيمة" ، لأن المعنى :"والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً" ويقع الثلاث إذا كان النصب على "المفعول المطلق" إذ المعنى : "فأنت طالق ثلاثاً" ثم اعترض بينهما بقوله: "والطلاق عزيمة." كما قال "الكسائي" ، ثم ختم "ابن هشام" كلامه بقوله "هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر وأما الذي أراده هذا الشاعر فهو الثلاث لقوله بعدُ:

فبِيني بها أن كنتِ غير رفيقة ... وما لامرئ بعد الثلاث مقدّم.[1]

أي :"ابعدي عني وفارقيني بهذه التطليقات لأجل أن كنت غير رفيقة أي : لم يكن فيك رفق ولين بل شؤم وعنف ، وليس لأحد تقدم إلى الخمسة مثلا بعد إيقاع الثلاث ؛ لأنها نهاية الطلاق".[2]

[1] – ينظر: مغني اللبيب – ج1 / ص:76, 77

[2] - شرح الدماميني على مغني اللبيب – ج1 / ص: 217 ، بتصرف

المبحث الثالث: أثر الأحكام النحوية في توجيه معاني الأحاديث النبوية

الأول: توجيه «إنْ» في قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ ﴾[1]

هذا الحديث من الشواهد التي استدل بها الكوفيون على مجيء «إنْ» بمعنى «إذ» [2] والمعنى : إذ شاء الله لأنه لا يجوز الشّـك في اللّحوق بهم.[3] ومذهب الجمهور أنّ «إنْ»لا تقع بمعنى «إذ» وأنها على بابها شرطية ، وأجابوا عن الاستثناء بالمشيئة في الحديث بأقوال:

الأول : أنه "ليس للشك وإنما هو للتبرك وامتثال أمر الله في قوله تعالى:﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[4] "فالتزم – صلى الله عليه وسلم – تأديب ربه إياه حتى في الواجب" [5]

الثاني:أنّ الاستثناء وقع على اللّحوق بهم في حال الإيمان فالمعنى: "لاحقون بكم في الموافاة على الإيمان"[6] ، "فيكون الاستثناء مردودا على معنى قوله: "دار قوم مؤمنين"[7] ، "إذ وصفهم بأنهم مؤمنون على الظاهر من حالهم"[8] "والمراد من معه من المؤمنين ، لأنّ الفتنة لا يأمنها مؤمن وعاقل".[9]

الثالث : يحتمل أن يكون أراد : "لاحقون بكم في هذه البقعة الخاصة" ، فإنه وإن كان قد علم أنه يموت بالمدينة ويدفن بها ، فإنه قد قال للأنصار : (المحيا محياكم والممات مماتكم) ، لكن لم تعيّن له البقعة التي يكون فيها إذ ذاك". [10]

---

[1] – رواه مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى الْمَقْبُرَةَ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ – باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء – رقم 249 – ينظر: – صحيح مسلم – تح : محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت (دط) – ج 1 / ص: 218

[2] – ينظر : ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 /ص: 39

[3] – ينظر : أبو البركات، كمال الدين الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف– ج: 2 / ص :519

[4] – (الكهف: 23– 24) ، أبو زكريا محيي الدين بن يحي بن شرف النووي (المتوفى : 676هـ) – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج – دار إحياء الثراث العربي, بيروت ط2 ، 1392 – ج3 / ص: 138

[5] – أبو إسحاق ابن قرقول (المتوفى: 569هـ) – مطالع الأنوار على صحاح الآثار – تح : دار الفلاح – دولة قطر– ط1 ، 1433 هـ – 2012 م – ج1/ ص: 312

[6] – شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (743هـ) – شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) – تح:عبد الحميد الهنداوي – مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)– ط1، 1417 هـ – 1997 م – ج4 / ص:1434

[7] –أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (المتوفى: 463هـ) – الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار– تح: سالم محمد عطا، محمد علي معوض – دار الكتب العلمية – بيرو ت – ط1 ، 1421 – 2000– ج1 / ص: 186

[8] – أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث القرطبي (المتوفى: 474هـ) – المنتقى شرح الموطإ –مطبعة السعادة، مصر، ط1 ، 1332 هـ – ج1/ ص : 69

[9] – ابن عبد البر القرطبي – المصدر السابق– ج1 /ص: 186

[10] – أبو العبّاس أحمد بن الشيخ القرطبيُّ – المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم – (د ن ط) – ج3/ ص: 128

الثاني: توجيه الإعراب في ﴿ يَغْتَسِلُ﴾ قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ﴾.[1]

حكى "ابن هشام" عن "ابن مالك" أنه : أجاز في قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ﴾ ثلاثة أوجه : أ) الرفع وبه جاءت الرواية ، ب) الجزم بالعطف على موضع فعل النهي ج) النصب بإعطاء «ثم» حكم «واو الجمع».[2]

أولا : توجيه الرفع : التقدير على الرفع : " «ثم هو يغتسل» على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والداعي إلى هذا التقدير ، اعتبار كون الكلام مستأنفا ،كما هو معروف عند النحويين"[3] قال "الدماميني": "التقدير « هو» ليس لأجل كونه متعيّنا ولا بدّ ، وإنّما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف".[4] ويكون معنى الحديث: "التنبيه على مآل الحال ومعناه: أنه إذا بال فيه قد يحتاج إليه فيمتنع عليه استعماله لما أوقع فيه من البول".[5]

ثانيا: توجيه الجزم : وجه جزمه هو العطف على ﴿لَا يَبُولَنَّ﴾ "لأنه مجزوم الموضع بـ«لا الناهية» ولكنّه بُني على الفتح لتوكيده بالنّون، ويكون معنى الحديث: النّهي عن كل واحد من البول والاغتسال في الماء الراكد.[6]

ثالثا : توجيه النصب : ووجه نصبه عند "ابن مالك" بإضمار «أن» وإعطاء «ثم» حكم «واو الجمع»[7] وضعّف بأنه يصير المعنى على النّصب :"النهي عن الجمع بين البول والاغتسال فيقتضي أنّ

---

[1] – رواه مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – باب النهي عن البول في الماء الراكد – رقم 282 – ج 1 / ص: 235

[2] – ينظر : مغني اللبيب – ج1 – ص:161 ، ابن مالك – شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح – تح: طَه مُحسن – مكتبة ابن تيمية – ط1، 1405 هـ – ص:220 ،

[3] – حاشية الصبان على شرح الأشموني – ج3 / ص: 451

[4] – شرح الدماميني على مغني اللبيب – ج1 / ص: 441

[5] – الفضل زين الدين عبد الرحيم بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ) – طرح التثريب في شرح التقريب – المطبعة المصرية القديمة – (دط) – ج2 / ص: 31

[6] – أبو الحسن عبيد الله بن محمد الرحماني المباركفوري (المتوفى: 1414هـ) – مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح – إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – الهند – ط3 – 1404 هـ، 1984 م – ج2 / ص : 169

[7] – ابن مالك – شَوَاهِد التَّوضيح – ص:220

البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النّهي ، قال النّووي[1] : "وأمّا النّصب فلا يجوز لأنّه يقتضي أنّ المنهي عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما وهذا لم يقله أحد بل البول فيه منهي عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا والله أعلم."[2] وتعقبه "ابن هشام" من وجهين :

أحدهما :إنما أراد "ابن مالك" إعطاءها حكمها في النصب لا في المعية أيضا.

ثانيهما : أنّ ما أورده إنـما جاء من قبل المفهوم لا المنطوق ، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته[3] أي: المفهوم الذي مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر، قال "الدماميني : وذلك الدليل هو الإجماع القائم على النهي عن الفساد والنصوص الواردة فيه فإذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجس بذلك البول كان منهيا عنه قطعا لأنه مؤد إلى فساده والله لا يحب الفساد.[4]

[1] - يحيى بن شرف النووي، الشافعيّ، أبو زكريا، محيي الدين (631 – 676 هـ): علامة بالفقه والحديث ، مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران، بسورية) وإليها نسبته. ينظر الأعلام للزركلي ، ج:8 / ص:149

[2] – أبو زكريا النووي – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج – ج3/ص:187

[3] – مغني اللبيب – ج1 / ص: 161

[4] – شرح الدماميني على مغني اللبيب – ج1 / ص: 442

الثالث: توجيه «حاشا» و«ما» في قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ﴾ [1] "مَا حَاشَى فَاطِمَةَ"

ذكر ابن هشام في توجيههما قولين:

الأول : أنها «حاشا» الاستثنائية و«ما» المصدرية ، والمعنى :أنّـه صلى الله عليه وسلم استثنى فاطمة[2] بناء على أن (ما حاشا فاطمة) من الحديث ، وليس بمدرج ، أي : إلاّ فاطمة فليس أحبّ إليّ منها فيحتمل أن تكون هي أحبّ إليه ، ويحتمل أن يتساويان في الحبّ[3].

الثاني :أنّ «حاشا» فعل متعدّ متصرف تقول: «حاشيته بمعنى استثنيته» و«ما» نافية والمعنى: أنّه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وذكر "ابن هشام" ما يؤيد هذا الوجه وهو: أنّ في معجم الطبراني "ما حاشا فاطمة ولا غيرها"[4] ، فزيادة «لا» بعد الواو لتأكيد النفي ، ويتعين حينئذ أن تكون «ما» نافية لا مصدرية.[5]

[1] – رواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمر – رقم 5706 ، تح : أحمد محمد شاكر– دار الحديث , القاهرة ، ط1 , 1416 هـ – 1995 م – ج 5 / ص: 194 – وجملة "مَا حَاشَى فَاطِمَةَ مدرجة من كلام الراوي.

[2]– ينظر: ابن هشام – مغني اللبيب – ج1 / ص: 164

[3] – الدماميني –شرح الدماميني على مغني اللبيب – ج1 /ص:449

[4]– ابن هشام – المصدر السابق – ج1 / ص: 164 – بتصرف

[5] – الدماميني – المصدر السابق – ج1 / ص:449

الرابع: توجيه «مِنْ» في قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ﴾.[1]

ذكر "ابن هشام" هذا الحديث كشاهد على كون اسم «إنّ» ضمير الشأن ، لمجيء الاسم بعدها مرفوعا ، وأشار إلى مخالفة "الكسائي" لمذهب الجمهور بدعوى زيادة «مِن» في الحديث ، فيتحصّل أنّ في توجيه «من» في الحديث قولين:

الأول : أنّها للتبعيض ، وتفيد أنّ المصوّرين من هؤلاء الذين استحقّوا أشدّ العذاب كفرعون ونحوه ، واسم «إنّ» ضمير الشأن ، والأصل: "إنّه ، أي: الشأن"

الثاني: أنّها زائدة ، و" أشد" اسم «إنّ» ، نقله غير واحد من النحاة عن "الكسائي"

وقد ضعف "ابن هشام" تخريج "الكسائي" من وجهين:

الوجه الأول : أنه مخالف لمذهب الجمهور فقد اشترطوا لزيادة «من» شرطين:

أ : ألّا يكون الكلام معها موجبا ، **ب**: أن يكون مجرورها نكرة

والحديث مخالف لذلك لأنّ الكلام إيجاب والمجرور معرفة

الوجه الثاني : أنّ المعنى أيضا لا يصحّ ، لأنّ الكلام يؤول إلى أنّ المصوّرين أشدّ عذابا من سائر المعذّبين ، وهذا فاسد كما قال "ابن هشام" : لأنّهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس[2] ، ووجه اعتراض "ابن هشام" على "الكسائي" من جهة المعنى : أنّ تخريج الحديث على زيادة «من» ، يقتضي اختصاصهم بالعذاب الأشدّ يوم القيامة ، دون سائر النّاس وألا

[1] – أخرجه النسائي في سننه عن عبد الله بن مسعود ، رقم 9709 , أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي(المتوفى : 303هـ) – السنن الكبرى – تح :حسن عبد المُنعم حسن شلبي– مؤسسة الرسالة – (د ، ط) – ج 8/ ص461

[2] – ينظر : مغني اللبيب – ج1 – ص: 56 ، ص: 425

يكون في النّار أحد يزيد عذابه على عذاب المصوّرين ، وهذا يعارضه مواضع أخر منها قوله تعالى:﴿ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴾[1] .

ويمكن أن يجاب أن دعوى فساد المعنى في الحديث القائم على زيادة «من» مدفوعة بأمرين:

أولهما : صحّة الرواية بحذفها ، ولو كان المعنى لا يستقيم إلا بها ، لما حذفت في رواية هي أصحّ من الرواية التي ذكرت فيها «من» قال "الدماميني" : ويؤيده أنّ الحديث قد روي في الصحيحين بطريق ليس فيها لفظ «من» ، وهو ما يقوّي تأويل "الكسائي".[2]

ثانيهما: أنّ شرّاح الحديث قد وقفوا على الإشكال الذي من أجله منع النحاة زيادة «من» في الحديث ، وخرّجوا المعنى بدعوى زيادتها على معنى يصحّ ، فحملوا معنى المصوّرين على الذين يصنعون الأصنام التي تعبد من دون الله ، وهم بعملهم هذا يستحقّون أشدّ العذاب لأنهم حملوا النّاس على الإشراك بالله يقول "ابن حجر"[3]: وقد استشكل كون المصوّر أشدّ النّاس عذابا مع قوله تعالى: ﴿ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴾ فإنه يقتضي : أن يكون المصوّر أشدّ عذابا من آل فرعون ، ثم ذكر جواب "الطبري" بأنّ المراد هنا : من يصوّر ما يعبد من دون الله ، وهو عارف بذلك ، قاصدا له ، فإنّه يكفر بذلك ، فلا يبعد أن يدخل مدخل آل فرعون.[4]

---

[1] - (غافر: 46)

2 - شرح الدماميني على مغني اللبيب – ج1 / ص:153

[3] - أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حَجَر(773 ـ 852 هـ = 1372 ـ 1449 م) : من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة ينظر : الأعلام للزركلي ج1 / ص: 178

[4] – فتح الباري – ج10 / ص:383

خاتمة

الحمد لله رب العالـمين والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين أمّا بعد :

فإن لكل بحث ثمرات يجنيها الباحث ويقدمها على أنها خلاصة ما انتهى إليه بحثه.

وهذا البحث يمكن استخلاص ثمراته من خلال ما يلي:

أولا : أنه كشف ولو من طرف خفي عن العلاقة الوطيدة ، والصلة الوثيقة التي تجمع علم النحو بغيره من علوم الشرع ، لافتقار هذه العلوم إلى علم النحو ، وتعذر استغنائها عنه، إذ كان النحو الأداة الضرورية لاستيفاء الفهم ، واستجلاء المعنى العويص المبهم، من خلال تأكيد أهل العلم ذلك، من خلال كلماتهم، ومؤلفاتهم ، وتجاربهم العملية، في الحياة العلمية.

ثانيا : أنّه يقوم على مفهوم شامل للحكم النحوي باعتباره : دليلا من الأدلة التي يُـتوصل بها إلى المعنى الشرعي ، لأنه يتناول وجوه الإعراب ومعاني الأدوات ، ولكن هذه الأخيرة (الأدوات) لم تنل حظها من هذا المصطلح (الحكم النحوي) في البحوث العلمية ، رغم أن علم الأدوات فرع من علم النحو ، والحكم كما هو معروف نسبة شيء إلى شيء ، فالقول في (إنْ) أنها "شرطية" أو "نافية" أو "مؤكدة" هي في الحقيقة نسبة هذه المعاني النحوية إلى هذه الأداة كما لو قلت فلان كاتب ، شاعر فقد أسندت لهذا الشخص صفات ونسبتها إليه .

ثالثا : أنّه محاولة مبدئية لوضع تعريف للمعنى الشرعي ، إذ إنّ كل ما هو مفهوم منسوب إلى الشرع الإسلامي بطريق الكتاب والسنة أو بطريق آخر كالعقل أو الأثر ، فهو معنى شرعي فالمذهب الاعتزالي يعتبر أنّ كلّ ما يمليه هذا الفكر ، منسوب إلى شريعة الإسلام، وهذا بغض النظر عن معيار الحق والباطل.

رابعا : أنه نبّه على شـيئـين:

الأول: أنّ الحكم النحــوي يكون دليلا لتصوّر المعنى الشرعي ، وبعبارة أخرى يكون تقرير الـمعاني الشرعية وتوليدها نتيــجة الاحتكام إلى الأحكام النحوية ، وعلى هذه الحقيقة تجسّدت

جوانب هذا البحث ، لذا تـمّ الاعتماد فيه على استـقصاء المسائل التي تمّ فيها اعتبار الحكم النحوي دليلا من الأدلّة التي يـتوصّل بها إلى المعنى الشرعي.

الثاني: أنّ المعنى الشرعي يكون دليلا يوجّه الحكم النحوي أي: أنّ الحكم النحوي ناشئ عن الاحتكام إلى الدلالة الشرعية.

خامسا : أنّه كشف الستار عن مدى اهتمام ابن هشام بالمعاني الشرعية وذلك من خلال نقلها وتحريرها أو نقدها وتمحيصها ويلجأ في كثير من الأحيان إلى الاكتفاء بالإشارة إليها والتنبيه عليها

رابعا : أنّه أظهر ريادة الزمخشري وتصدرَّه مضمار السبق في فتق المعاني الشرعية والتجديد فيها ولا عجب في ذلك أنّ جعل النحو إحدى أدواته وهذا ما يفسر كثرة نقولات ابن هشام عنه.

سادسا : أنّه أبان عن موسوعية "ابن هشام" المعرفية ، وسعة اطّلاعه ، وعلوّ قدمه في علوم شرعية شتى ، كالتفسير والحديث والفقه فرحمة الله عليه واسعة.

الفهارس

أولا: فهرس المصادر والمراجع

ثانيا : فهـرس الآيات القرآنيـة

ثالثا : فهرس الأحاديث النبوية

رابعا: فهـــــرس الموضوعات

فهرس المصادر والمراجع

1. إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ) – معاني القرآن وإعرابه – تح: عبد الجليل عبده شلبي– عالم الكتب – بيروت ط،1 : 1408 هـ - 1988 م
2. إبراهيم بن عامر بن عليّ الرّحيلي – الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال – مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ط3 ، 1423 هـ - 2003 م –
3. إبراهيم بن علي أبو إسحاق الشيرازي (المتوفى: 476 هـ)– اللمع في أصول الفقه – دار الكتب العلمية – ط2– 2003 م - 1424 هـ
4. إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق الشيرازي (المتوفى: 476 هـ)– التبصرة في أصول الفقه – تح: محمد حسن هيتو – دار الفكر – دمشق – ط1 ، 1403
5. إبراهيم عبد الله رفيدة – النحو وكتب التفسير –دار الكتب الوطنية , بنغاز – ط 3 – 1990
6. ابن جزي الغرناطي (المتوفى: 741هـ) – التسهيل لعلوم التنزيل – تح: الدكتور عبد الله الخالدي – شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت ، (دط)
7. ابن رجب الحنبلي (المتوفى: 795هـ) – روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي) – جمع وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد – دار العاصمة – المملكة العربية السعودية – ط1 , 1422 هـ - 2001 م
8. ابن عادل الحنبلي (المتوفى: 775هـ) – اللباب في علوم الكتاب – تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – ط1، 1419 هـ -1998م
9. أبو إسحاق ابن قرقول (المتوفى: 569هـ) – مطالع الأنوار على صحاح الآثار – تح : دار الفلاح – دولة قطر– ط1 ، 1433 هـ - 2012 م
10. أحمد أبو العباس القلقشندي– صبح الأعشى – دار الكتب المصرية , القاهرة – 2006 (د ط)
11. أحمد أبو العبّاس بن الشيخ القرطبيُّ – المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم – (د ن ط)
12. أحمد بن إدريس الْقَرَافِيّ (المتوفى: 684 هـ)– شرح تنقيح الفصول في علم الأصول– تح: طه عبد الرؤوف سعد – شركة الطباعة الفنية المتحدة – ط1، 1393 هـ
13. أحمد بن إدريس القرافي (المتوفى: 684هـ) – الذخيرة - تح : محمد حجي , سعيد أعراب , محمد بو خبزة دار الغرب الإسلامي– بيروت ط1 ، 1994 م
14. أحمد بن حنبل – المسند – تح: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد (د ن ط)
15. أحمد بن شعيب بن علي النسائي(المتوفى : 303هـ) – السنن الكبرى – تح :حسن عبد المُنعم ، حسن شلبي– مؤسسة الرسالة– (د ، ط).

16. أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (728 هـ) – اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم – تح : ناصر عبد الكريم – دار عالم الكتب، بيروت – ط 7، 1419هـ – 1999

17. أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (728 هـ)– دقائق التفسير– تح : د. محمد السيد الجليند – مؤسسة علوم القرآن – دمشق – ط2 ، 1404

18. أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (728 هـ)– شرح عمدة الفقه – مصدر الكتاب : موقع شبكة مشكاة الإسلامية

19. أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (728 هـ)– مجموع الفتاوى – تح : عبد الرحمان بن محمد بن قاسم – مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية , 1416هـ/1995م (د ، ط)

20. أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع – تح : محمود الطحان – مكتبة المعارف , الرياض – (دط)

21. أحمد بن فارس(395 هـ) – الصاحبي في فقه اللغة العربية – تح : محمد علي بيضون – ط1 1418هـ-1997م

22. أحمد بن محمد أبو جعفر النحاس (المتوفى: 338هـ) – معاني القرآن – تح: محمد علي الصابوني – جامعة أم القرى / مكة المكرمة – ط1 ، 1409 هـ .

23. أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (المتوفى: 427هـ) – الكشف والبيان عن تفسير القرآن – تح: الإمام أبي محمد بن عاشور دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى 1422، هـ – 2002 م

24. أحمد بن موسى أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: 324هـ)– السبعة في القراءات – تح: شوقي ضيف – دار المعارف – مصر – ط: 2، 1400هـ

25. أحمد بن يوسف بن عبد الدايم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756 هـ) – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – تح: أحمد محمد الخراط – دار القلم، دمشق – (د ط)

26. أحمد سعيد الخطيب – المعنى القرآني في ضوء اختلاف القراءات – (د , ن , ط)

27. جمال الدين بن هشام الأنصاري (المتوفى: 761هـ) – شرح قطر الندى وبل الصدى – تح : محمد محيي الدين عبد الحميد – القاهرة – ط11، 1383

28. جمال الدين بن هشام الأنصاري (المتوفى: 761هـ) – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب– تح– مازن المبارك / محمد علي حمد الله – دار الفكر – دمشق – ط6، 1985 م

29. الحسن بن علي الأَهْوَازي (المتوفى: 446هـ) – الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة – تح : دريد حسن أحمد – دار الغرب الإسلامى – بيروت – ط: 1، 2002 م

30. حسن بن قاسم بدر الدين المرادي (المتوفى: 749هـ) – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية – تح: عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – ط1 – 1428هـ – 2008م

31. حسن بن قاسم بدر الدين المرادي (المتوفى: 749هـ)– الجنى الداني في حروف المعاني– تح: فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ط1، 1413 هـ – 1992 م

32. الحسن بن محمد النيسابوري(المتوفى: 338هـ) – غرائب القرآن ورغائب الفرقان – تح : زكريا عميرات – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 – 1416 هـ

33. حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى: 1250هـ – حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع – دار الكتب العلمية (د ط)

34. الحسين بن عبد الله الطيبي (743هـ) – شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) – تح:عبد الحميد الهنداوي – مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)– ط1، 1417 هـ – 1997 م

35. خليل بن كيكلدي أبو سعيد (المتوفى: 761هـ) – الفصول المفيدة في الواو المزيدة – تح : حسن موسى الشاعر – دار البشير – عمان – ط1، 1410هـ 1990م

36. خير الدين بن محمود الزركلي (المتوفى: 1396هـ) – الأعلام – دار العلم للملايين– ط: 15 – 2002 م

37. سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (المتوفى– 215 هـ) – معاني القرآن – تح: هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي، القاهرة – ط1، 1411 هـ – 1990 م

38. سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد – عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم – مجمع الملك فهد – المدينة المنورة – (د ط)

39. سليمان بن خلف أبو الوليد القرطبي (المتوفى: 474هـ) – المنتقى شرح الموطإ – مطبعة السعادة، مصر، ط1 ، 1332 هـ

40. سليمان بن عبد القوي الطوفي (716 هـ) – الصعقة الغضبية على منكري العربية – تح : محمد بن خالد الفاضل – مكتبة العبيكة – الرياض – ط 1 – 1417هـ / 1997 م

41. سيبويه – الكتاب – تح : عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي ، القاهرة – ط3 ، 1988 م

42. السيد مختار– التفسير بين السنة والشيعة الإمامية الاثنى عشرية – (د , ن ، ط)

43. سيف الدين الآمدي (المتوفى: 631 هـ) – الإحكام في أصول الأحكام – تح: عبد الرزاق عفيفي – المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان – (دط)

44. شهاب الدين الزَّنْجاني (المتوفى: 656هـ) – تخريج الفروع على الأصول – تح : د. محمد أديب صالح ، المؤسسة الرسالة – بيروت ط2 ، 1398

45. عبد الحق بن غالب ابن عطية (المتوفى: 542هـ) – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – تح : عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 – 1422 هـ

46. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ) الإتقان في علوم القرآن – – تح: محمد أبو الفضل إبراهيم – الهيئة المصرية العامة للكتاب ط1– 1394هـ/ 1974 م

47. عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي (المتوفى: 337 هـ)– الإيضاح في علل النحو – تح : مازن المبارك – دار الكتاب اللبناني – بيروت (د ط)– 1974 م

48. عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي (المتوفى: 337هـ)- حروف المعاني والصفات – تح: علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط1، 1984م

49. عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ (المتوفى: 581 هـ) – الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام – تح: عمر عبد السلام السلامي – دار إحياء التراث العربي، بيروت ط1، 1421هـ/ 2000م

50. عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ (المتوفى: 581 هـ) – نتائج الفكر – دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، ط :1 – 1412 هـ – 1992 م

51. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597 هـ) – السبعة في القراءات – تح: شوقي ضيف – دار المعارف – مصر – ط: 2، 1400هـ

52. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597 هـ) – زاد المسير في علم التفسير – تح: عبد الرزاق المهدي – دار الكتاب العربي – بيروت – ط1 – 1422 هـ

53. عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (808 هـ)– المقدمة – تح : خليل شحادة ، دار الفكر، بيروت – ط: 2 ، 1408 هـ – 1988 – ص : 754

54. عبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) – لمع الأدلة في أصول النحو – تح : سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية – 1957 م– (د ط)

55. عبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – المكتبة العصرية – ط 1– 1424هـ– 2003م

56. عبد الرحيم بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ) – طرح التثريب في شرح التقريب – المطبعة المصرية القديمة – (دط)

57. عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (المتوفى: 772هـ) – التمهيد في تخريج الفروع على الأصول – تح : محمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ط:1، 1400هـ

58. عبد العزيز بن عبد السلام (660 هـ)– قواعد الأحكام في مصالح الأنام – تح : طه عبد الرؤوف سعد – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، 1414 هـ – 1991 م (د ط)

59. عبد العزيز علاء الدين البخاري – كشف الأسرار شرح أصول البزدوي – (د ، ن ، ط)

60. عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: 1403هـ) – البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة – دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان (دط)

61. عبد القادر شيبة الحمد – الأديان والفرق الإسلامية المعاصرة – مكتبة فهد الوطنية – الرياض– ط4 – 1433 هـ –

62. عبد القاهر الجرجاني(471 هـ) – دلائل الإعجاز – تح : د.محمد التنجي– دار الكتاب العربي – بيروت – ط 1 ،1995م.

63. عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري (المتوفى: 616هـ) – اللباب في علل البناء والإعراب – تح: د. عبد الإله النبهان – دار الفكر – دمشق – ط1 ، 1416هـ 1995م

64. عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري (المتوفى: 616هـ) – إعراب الحديث النبوي – تح : عبد الإله نبهان –مجمع اللغة العربية بدمشق – ط 2 – 1986 م

65. عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري (المتوفى: 616هـ) – التبيان في إعراب القرآن – تح : علي محمد البجاوي – عيسى البابي الحلبي (د ن ط)

66. عبد الله بن عمر، ناصر الدين البيضاوي (المتوفى: 685هـ) – أنوار التنزيل وأسرار التأويل – تح : محمد عبد الرحمن المرعشلي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط1 – 1418 هـ

67. عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي (المتوفى: 521هـ) – الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف – محمد رضوان الداية – دار الفكر – بيروت – ط2،1403 هـ

68. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) **–** تأويل مشكل القرآن – تح : إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – (د ط)

69. عبد الملك بن عبد الله الجُوَيْني (المتوفى: 478 هـ) – البرهان في أصول الفقه– تح :عبد العظيم محمود الديب– دار الوفاء – المنصورة – مصر – ط4، 1418 هـ

70. عبيد الله بن محمد الرحماني المباركفوري (المتوفى: 1414هـ) – مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح – إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – الهند – ط3 – 1404 هـ، 1984 م

71. عثمان بن جني (392 هـ) – الخصائص – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 4

72. عثمان جني(392 هـ) – سر صناعة الإعراب – دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 – 1421هـ– 2000م

73. عرابي أحمد – أثر حروف المعاني في تعدد المعنى – – مجلة التراث العربي – العدد 79 – ص: 190

74. علي بن أحمد الواحدي (المتوفى: 468هـ) – الوسيط في تفسير القرآن المجيد – تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، أحمد محمد صيرة، أحمد عبد الغني الجمل، عبد الرحمن عويس – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ط: الأولى، 1415 هـ - 1994 م

75. علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (المتوفى: 456هـ)– الإحكام في أصول الأحكام – تح : الشيخ أحمد محمد شاكر– دار الآفاق ، بيروت ، (د ط)

76. علي بن سليمان المرداوي (المتوفى: 885هـ) – التحبير شرح التحرير في أصول الفقه – تح : عبد الرحمن الجبرين، عوض القرني، أحمد السراح – مكتبة الرشد – السعودية / الرياض ط1، 1421هـ - 2000م

77. علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (المتوفى: 385هـ)– سنن الدارقطني – تح: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم – مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان – ط:1 ، 1424 هـ - 2004 م

78. علي بن عيسى أبو الحسن الرماني(المتوفى 384 هـ) – رسالة منازل الحروف – تح: إبراهيم السامرائي – دار الفكر ، عمان – (دط)

79. علي بْن مُحَمَّد أبو حيان التوحيدي(المتوفى: 400هـ) – البصائر والذخائر – تح: د/ وداد القاضي – دار صادر – بيروت – ط1 ، 1408 هـ 1988 م

80. لسان العرب – دار صادر ، بيروت ، ط1

81. الماوردي (المتوفى: 450هـ)– النكت والعيون – تح : ابن عبد المقصود – دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان

82. محمد الصغير المقطري – الحلل الذهبية على التحفة السنية – دار الآثار – ط1 – 2002م

83. محمد بن أبي بكر الدماميني (المتوفى: 827هـ) – شرح الدماميني على مغني اللبيب = تحفة الغريب على مغني اللبيب – تح:أحمد عزو عناية – مؤسسة التاريخ العربي – بيروت, لبنان – ط1 – 1428هـ/2007م

84. محمد بن أحمد بن عرفة الدُّسُوقي (المتوفى: 1230 هـ) – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – تح: يوسف البقاعي – دار الفكر، لبنان ، ط1 ، 1429 هـ

85. محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي(595 هـ) – الضروري في صناعة النحو – تح : منصور علي عبد السميع – دار الفكر العربي , القاهرة – ط 1 – 2002

86. محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي – شرح الرضي على الكافية – (د ن ط)

87. محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (المتوفى 794 هـ)– البحر المحيط في أصول الفقه – دار الكتبي – ط1 – 1414هـ – 1994م

88. محمد بن جرير الطبري، (المتوفى 310 هـ) – جامع البيان في تأويل القرآن – تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة – ط1، 1420 هـ – 2000م

89. محمد بن سهل أبو بكر بن السراج (المتوفى: 316هـ)– الأصول في النحو –تح: عبد الحسين الفتلي– مؤسسة الرسالة، لبنان (دط)

90. محمد بن صالح العثيمين (المتوفى: 1421هـ) – شرح رياض الصالحين –دار الوطن للنشر– الرياض – ط:2 ، 1426 هـ

91. محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: 902هـ) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي – تح: علي حسين علي – مكتبة السنة – مصر – ط1، 1424هـ / 2003م

92. محمد بن عبد الله أبو الحسن ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)– علل النحو– تح : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية – ط 1 ، 1420 هـ – 1999م

93. محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (المتوفى: 672هـ) – شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح – تح: طَه مُحسِن – مكتبة ابن تيمية – ط1، 1405 هـ

94. محمد بن عبد الملك بن محمد، أبو بكر ابن السراج الشَّنْتَريني (المتوفى: 549 هـ) – تنبيه الألباب على فضائل الإعراب – تح: عبد الفتاح الحموز، دار عمار , عمان – ط1 , 1416 هـ , 1995م

95. محمد بن عبد الواحد الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب (المتوفى: 345هـ) – ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن – تح : محمد بن يعقوب التركستاني – مكتبة العلوم والحكم – السعودية/ المدينة المنورة – ط1، 1423هـ - 2002م

96. محمد بن عبد الواحد كمال الدين، المعروف بابن الهمام (المتوفى 861 هـ)– فتح القدير – دار الفكر – (د ط)

97. محمد بن عثمان المارديني (المتوفى: 871هـ) – الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات – تح: عبد الكريم بن علي محمد بن النملة – مكتبة الرشد – الرياض – ط3 ، 1999م .

98. محمد بن عُزير السجستاني (المتوفى : 330هـ) – غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب – تح : محمد أديب عبد الواحد جمران – دار قتيبة – سوريا – ط1 ، 1416 هـ - 1995 م

99. محمد بن علي الصبان (المتوفى: 1206 هـ) – حاشية العلامة "الصبان" على شرح الشيخ "الأشموني" على ألفية الإمام ابن مالك – دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان – ط1 – 1417 هـ -1997م

100. محمد بن علي بن الأزرق (المتوفى: 896هـ) – روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام – تح سعيدة العلمي – كلية الدعوة الإسلامية , طرابلس – ط 1 – 1429هـ – 1999 م

101. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (المتوفى: 1250هـ) – فتح القدير – دار ابن كثير– دمشق– ط1– 1414 هـ

102. محمد بن عمر أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ (المتوفى: 606هـ) – المحصول في علم الأصول – تح: طه جابر فياض العلواني – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – ط1 ، 1400 هـ

103. محمد بن عمر أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ (المتوفى: 606هـ) – مفاتيح الغيب – دار إحياء التراث العربي – بيروت ط3 – 1420 هـ

104. مُحَمَّد بْن مُحَمَّد أبو حَامد الغزّاليّ (505 هـ)– إحياء علوم الدين – دار المعرفة – بيروت – (د ط)

105. محمد بن يزيد المبرد (المتوفى: 285هـ) – المقتضب – تح: محمد عبد الخالق عظيمة – عالم الكتب/ بيروت (دط)

106. محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (المتوفى: 745هـ) – البحر المحيط في التفسير – تح : صدقي محمد جميل – دار الفكر – بيروت – ط1: 1420 هـ

107. محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (المتوفى: 745هـ)– التذييل والتكميل في شرح التسهيل – تح : حسن هنداوي– دار القلم ، دمشق – (دط)

108. محمود بن أحمد بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ) – عمدة القاري شرح صحيح البخاري – دار إحياء التراث العربي – بيروت – (دط)

109. محمود بن حمزة ، أبو القاسم الكرماني (المتوفى: 505 هـ) – أسرار التكرار في القرآن – تح : عبد القادر أحمد عطا – دار الفضيلة – (دط)

110. محمود بن عبد الله الآلوسي، (المتوفى: 1270هـ)– روح المعاني – تح : علي عبد الباري عطية – دار الكتب العلمية – بيروت – ط : 1، 1415 هـ

111. محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشريّ، (538 هـ)- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل- دار الكتاب العربي – بيروت – ط3 – 1407 هـ

112. محمود بن عمر جارالله الزمخشريّ، (538 هـ)- المفصل في صنعة الإعراب – تح : د. علي بو ملحم – : مكتبة الهلال – بيروت – ط 1، 1993 م

113. مسلم بن الحجاج – صحيح مسلم – تح : محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت (د ط)

114. مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى: 437هـ) – الهداية إلى بلوغ النهاية – مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف الشاهد البوشيخي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

115. منصور بن محمد أبو المظفر السمعاني- (المتوفى: 489هـ) - تفسير القرآن – تح : ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن، الرياض – السعودية - ط1 ، 1418هـ- 1997م

116. نصر الله بن محمد أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير(المتوفى: 637 هـ) – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر- تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة – دار النهضة ، مصر – (د ط)

117. ياقوت الحموي (المتوفى: 626هـ) – معجم الأدباء – تح : إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي، بيروت – ط1، 1414 هـ - 1993 م

118. يحيى بن زياد الفراء (المتوفى: 207هـ) – معاني القرآن – تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي – دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر – ط1

119. يحيى بن شرف النووي (المتوفى : 676هـ) – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج – دار إحياء الثراث العربي, بيروت ، ط2/ 1392

120. يعيش بن علي بن يعيش (المتوفى سنة 643هـ) – شرح المفصل للزمخشري – إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – (دط)

121. يوسف بن أبي بكر السكاكي (المتوفى 626 هـ) – مفتاح العلوم – تح نعيم زرزور – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ط2 ، 1407 هـ - 1987 م

122. يوسف بن عبد البر القرطبي (المتوفى: 463هـ) – الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار – تح: سالم محمد عطا محمد علي معوض – دار الكتب العلمية – بيرو ت – ط1 ، 1421 هـ– 2000م

سورة البقرة

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾.	126	75
﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾	236	83

سورة آل عمران

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًا ﴾	80	66
﴿ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾	111	17
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ﴾	144	41
﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ﴾	172	80
﴿إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗا﴾	178	54

سورة الأنعام

الآية	الرقم	الصفحة
﴿مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ ﴾	6	32

المائدة

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾	6	85
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾	57	34
﴿ وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٧٣ ﴾	73	80

سورة الأنفال

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ﴾	25	64

سورة التوبة

الآية	الرقم	الصفحة
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾	3	14
﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	112	77

سورة يونس

الآية	الرقم	الصفحة
﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾	88	54
﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ ﴾	89	55
﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ﴾	98	62

سورة هود

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾	111	60
﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ﴾	105	60

سورة يوسف

الآية	الرقم	الصفحة
﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾	96	43

سورة إبراهيم

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾	46	58

سورة الحجر

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾	4	76

سورة النحل

الآية	الرقم	الصفحة
﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾	81	36

سورة الكهف

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٌ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾	22	74
﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾	-23 24	-35 91

سورة مريم

الآية	الرقم	الصفحة
﴿هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾	74	32

سورة طه

الآية	الرقم	الصفحة
﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾	44	69

سورة الأنبياء

الآية	الرقم	الصفحة
﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	32	98
﴿قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾	108	40

سورة الحج

الآية	الرقم	الصفحة
﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ	30	80
﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾	63	17

سورة المؤمنون

الآية	الرقم	الصفحة
﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾	37	61

سورة العنكبوت

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ﴾	31	43
﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾	33	43
﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ﴾	66	56

سورة فاطر

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ ﴾	45	53

سورة يس

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾	27	81
﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡ﴾	35	30

سورة الصافات

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ١٤٧﴾	147	45

سورة ص

الآية	الرقم	الصفحة
﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ٥٠﴾	50	76

سورة الزمر

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾	73	76

سورة غافر

الآية	الرقم	الصفحة
﴿كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ وَأَشَدَّ قُوَّةٗ وَءَاثَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	82	32
ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾	17	53
﴿ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ	46	95

سورة الشورى

الآية	الرقم	الصفحة
﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾	11	99

سورة الزخرف

الآية	الرقم	الصفحة
﴿يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾	38	39
﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾	39	38

سورة الأحقاف

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰهُمۡ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ﴾	26	32

سورة الفتح

الآية	الرقم	الصفحة
﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾	2	34
﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾	29	79

سورة الحجرات

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾	14	60

سورة القمر

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾	52	17

سورة الواقعة

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ فَلَوۡلَا تَذَكَّرُونَ﴾	62	72

سورة التحريم

الآية	الرقم	الصفحة
﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾	5	78

سورة نوح

الآية	الرقم	الصفحة
﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلٗا﴾	24	55

سورة المزمل

الآية	الرقم	الصفحة
﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾	16-15	89

سورة المدثر

الآية	الرقم	الصفحة
﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾	32	49 -50

سورة الإنسان

الآية	الرقم	الصفحة
﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾	1	71
﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾	6	48

سورة القيامة

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ ﴾	20-19	49-50

سورة الانفطار

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾ كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴿٩﴾ ﴾	9-8	49 -50

سورة المطففين

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴿٧﴾ ﴾	7-6	49

سورة الأعلى

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾	9	34 -36

سورة العلق

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾	6	49

سورة قريش

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ﴾	1	51

فهرس الأحاديث النبوية

	الحـــــــديث	الصفحة
01	﴿مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَـوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّـار﴾ حديث متواتر رواه البخاري في صحيحه ، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم:107	29
02	﴿مَا تَـــرَكْـــنَا صَدَقَـــةٌ﴾رواه البخاري في صحيحه عن عائشة ، كتاب فرض الخمس ، رقم: 3093	30
03	﴿اقْـتَدُوا بِاللَّـــذَيْنِ مِنْ بَـــعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ﴾رواه الإمام أحمد في مسنده عن حذيفة – رقم 23245	30
04	﴿سئل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : أيُتوضأ بما أفضلت الحمر؟ فقال : « وبما أفضلت السّباع » يريد : نعم وبما أفضلت السباع﴾ رواه الدارقطني (المتوفى: 385هـ) في "سننه" عن جابر ، باب الآسار ، رقم 176	75
05	﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ﴾رواه مسلم في "صحيحه" عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء – رقم 249	91
06	﴿لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِـمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ"﴾ رواه مسلم في "صحيحه" عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – باب النهي عن البول في الماء الراكد – رقم 282	92
07	﴿"أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ﴾رواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمر – رقم 5706	94
08	﴿ إِنَّ مِنْ أَشَـدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَـوْمَ القِـيَامَة المُصَـوِّرُونَ﴾أخرجه النسائي في "سننه" عن عبد الله بن مسعود ، رقم 9709	95

فهرس الموضوعات

إهداء

مقدمة ..... **أ–ج**

مدخل 07

الفصل الأول: علاقة علم النحو بالمعنى

أولا : علاقة الإعراب بالمعنى 13

ثانيا : علاقة الأدوات النحوية بالمعنى..... 18

الفصل الثاني: علاقة علم النحو بالعلوم الشرعية

أولا : علاقة علم النحو بالتفسير 23

ثانيا : علاقة علم النحو بالفقه 26

ثالثا: علاقة علم النحو بالحديث 28

الفصل الثالث: أثر الأحكام النحوية في توجيه المعاني الشرعية

أولا: أثر الأحكام النحوية في توجيه معاني الآيات القرآنية

1 – توجيه «إنْ» في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰهُمۡ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ﴾﴿الأحقاف:26﴾ 32

2 – توجيه «إنْ» في الآيات :

أ- ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾﴿المائدة:57﴾ 34

ب- ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾﴿الفتح:27﴾ 35

ت- ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾ ﴿الأعلى:9﴾ 36

3– توجيه «إذ» في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾ ﴿الزخرف:39﴾ 38

4– توجيه «إنّما» و«أنّما» في قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ ﴿الأنبياء:108﴾ 40

5– توجيه «أنْ» في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ ﴿العنكبوت:33﴾ 43

6– توجيه «أو» في قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ ﴿الصافات:147﴾ 45

7 – توجيه «الباء » في قوله تعالى: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ ﴿الإنسان:6﴾ 48

8– توجيه «كلاّ» على معنى الردع والزجر في مواضع من القرآن الكريم 49

9 – توجيه "اللام" في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾ ﴿قريش:1﴾ 51

10– توجيه "اللام" – في قوله تعالى ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾ ﴿يونس:88﴾ 54

11– توجيه "اللام" في قوله تعالى ﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ﴾ ﴿العنكبوت:66﴾ 56

12 – توجيه "اللام" في في قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾ ﴿إبراهيم:46﴾ 58

13 – توجيه «لـمّا» في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ 60

14– توجيه «لولا» في قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ ﴿يونس:98﴾ 62

15– توجيه «لا» في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ ﴿الأنفال:25﴾ 64

16 – توجيه «لا» في قوله تعالى : ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًا﴾ ﴿آل عمران:80﴾ على القراءتين رفع الراء ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ﴾ ونصبها 66

17– توجيه «لعل» في قوله تعالى :﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ ﴿طه:44﴾ 69

18– توجيه «هل» في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ ﴿الإنسان:01﴾ 71

19– توجيه «الواو» التي تسمى واو الثمانية في مواضع من القرآن الكريم 74

20– توجيه «من» في قوله تعالى:﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾﴿الفتح:29﴾ 79

21– توجيه «ما» في قوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ ﴿يس:27﴾ 81

ثانيا : أثر الأحكام النحوية في توجيه المعاني الفقهية

1 – توجيه «أو» في قوله تعالى: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ﴾﴿البقرة:236﴾ ... 83

2 – توجيه «الباء» في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ ﴿المائدة:06﴾ 85

3 – توجيه الإعراب في (ثلاث) من قول القائل : 89

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ... ثلاث، ومَن يخرُقْ أعقُّ وأظلمُ

ثالثا: أثر الأحكام النحوية في توجيه معاني الحديث الشريف

1– توجيه «إن»: في قوله صلى الله عليه وسلم ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ﴾ 91

2 – توجيه الإعراب في﴿يَغْتَسِلُ﴾ من قوله صلى الله عليه وسلم﴿لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ﴾ 92

3 – توجيه «حاشا» و«ما»في قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ ﴾ 94

4 – توجيه «من» في قوله عليه الصلاة والسلام ﴿إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَة المُصَوِّرُونَ﴾ 95

خاتمة 97

الفهارس

فهرس المصادر و المراجع 103

فهرس الآيات القرآنية 111

فهرس الأحاديث النبوية 120

فهرس الموضوعات 121

تم بحمد الله

ملخص البحث

يكشف هذا البحث عن تلك الصلة الوثيقة التي تجمع بين علم النحو وغيره من العلوم الشرعية ويبين افتقار هذه العلوم إلى علم النحو ، وتعذر استغنائها عنه، إذ كان النحو الأداة الضرورية لاستيفاء الفهم ، واستجلاء المعنى العويص المبهم ، ثمّ إنّ البحث يقوم على اعتبار الحكم النحوي دليلا من الأدلة التي يُـتوصل بها إلى المعنى الشرعي.

الكلمات المفتاحية : الأحكام النحوية ، الدلالات الشرعية ، المعنى

Résumé de la recherche :

Cette recherche nous révèle la forte relation entre la grammaire et d 'autres sciences médico-légales afin de comprendre le sens vague de la grammaire ,car c'est l'une des preuves importantes que nous atteignons la sens vrai et légitime.

Les mots cles : regles de grammaire, religions signification, sens.

Research summary :

This research reveals the strong relationship between grammar and other forensic sciences in order to understand the vague meaning of grammar because it is one of the important proofs that we reach the true and legitimate meaning.

Keywords: grammar rules, signification relegieuse, meaning.